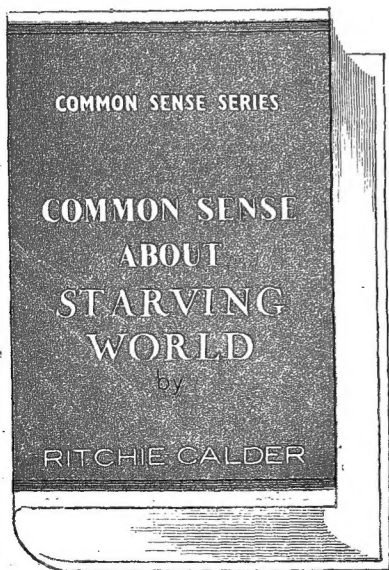


إخترنا لك



عَالَمِ حَقَائِقِ



الم
ة
غة

رئيسي كالدر
عليه عبد المجيد
هسين الحرف



اهداءات ٢٠٠١

أ.د. محمد حبيب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

اُخْتَرْنَا لَكَ

عَالَمٌ جَائِعٌ

بقلم ريتشي كالدر
ترجمة عصمت عبد المجيد
مراجعة هبة الحوت

المباحث الأولى العون المتبادل وأزمة الأسرة

كان اجتماعنا يضم عمال المناجم في ساوث ويلز ، أما الموضوع الذى يجرى بحثه في هذا الاجتماع فينتعلق « بالمعونة المتبادلة » وكيف أن الدول المتسيرة لابد أن تساهم بأموالها ومواردها وما لديها من علم ومعرفة لكي تخفف من الفقر والجوع ، تلك العوامل التى تعتبر المصير المحتوم لثلاثي سكان العالم .. ومن وجهة النظر ، نجد أننا قطعنا شوطا طويلا في هذا الميدان ، بل توغلنا في أماكن وظروف معيشة تكاد تكون بعيدة كل البعد عن أى اتصال .

وطبقا لتجربتي الشخصية كنت أصف الحياة التى كتب على شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقية وآسيا أن تحياها ، حياة اليأس المتفشى الذى طابعه انخفاض مستوى الإنتاج ، والفقر والجهل ، وسوء التغذية ، والمرض ، كما تعرضت للإجراءات التى لابد أن تتخذ للقضاء على هذه الدائرة المفرغة .

ولكن الذى دار عنه الحديث هو الجوع الذى لم يقفله أحد ، وكان هذا أول سؤال ألقى في الاجتماع . ويرغم أنه لم يكن سؤالا بعيدا عن المنطق ، فأننى مع ذلك شعرت بالضيق دون أى مبرر ، ففى غضون ثلاثينات القرن التاسع عشر - ثلاثينات الجوع - شاهدت كثيرا من تلك المظاهر ، فالبطالة تشمل ثلاثة أرباع عدد السكان ، والغذاء لا يكاد يمسك رفق الفرد ويجعله وحده متمسكة جسدا وروحا ، فضلا على أن سوء التغذية كان منتشرا بدرجة بالغة إلى جانب ارتفاع نسبة الإصابة بمرض السل .

أننى لن أنسى إطلاقا وجه الفقر ، ولكن يبدو أن العامل المحرب الذى وجه هذا السؤال قد نسى شبح الفقر تماما ، أو لعله يذكره جيدا ولكنه يقف في وجه أى خطر يهدد مستوى المعيشة الذى استطاع عمال المناجم تحقيقه .

وهذا الجوع الذى جرى الحديث عنه وعن آثاره المفرغة طيلة أعوام الكساد ، قد كتب بأحرف كبيرة في جميع أنحاء العالم ، وكان من المتوقع أن يعمل الشعب الذى قاسى من ويلات هذا الجوع والحرمان سنين طويلة على تحقيق مطالب الغير ، بل يستجيب لها أكثر من هؤلاء الذين يفكرون في المشكلة من الوجهة النظرية فقط .

ان الحديث الذى دار فى اجتماعنا لا يعنى انخفاض مستوى المعيشة ، بل انه قد يعنى ان هذا المستوى ، لن يرتفع بالسرعة التى كان من الممكن أن يتحقق بها ، وان الفرد ربما لا يستطيع اقتناء جهاز تليفزيون آخر لوضعه فى حمام بيته ، ولكن مازال فى استطاعته أن يكون لديه حمام ، وهذا شيء لم يكن فى متناول يده منذ ثلاثين عاما .

وفى الواقع اننا نستطيع القول طبقا « للعبة الارقام » التى نسميها « احصائيات » وطبقا « للانتاج البريطانى » أنه اذا ساهم كل عامل بريطاني بعشرين دقيقة من وقته يوميا ، وكذلك اذا ساهم بمثل هذه الفترة جميع العمال فى البلاد المتقدمة كافة فاننا بذلك نستطيع إنقاذ بقية العالم من براثن الفقر .

واستطيع ان اعد هذا العامل بشيء واحد فقط ، وهو اننا إذا لم نفعل ذلك ، فسوف ينهار مستوى المعيشة فى بريطانيا . ان آخذ الأسباب التى بعثت فى نفوس عمال بريطانيا الرضا والإطمئنان « وأنه ليس فى الامكان أبدع مما كان » هو أننا كدوله مستوردة للمواد الخام كنا نرفع مستوانا على حساب تلك الدول التى نسميها « متخلفة » . لقد تدهورت أسعار السلع ، وأصبح فى امكان الدول المتقدمة شراء المواد الخام التى تحتاج اليها من الدول المنتجة بأسعار اخص ، كما ارتفع الميزان التجارى ، بالنسبة للدول الفقيرة ، بشدة فى مصلحة بريطانيا . وقد أوضح دكتور داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى الآخر المظلم لهذا الرخاء - أى بالنسبة للدول الفقيرة . فقال همرشولد : انه فى الدول المتخلفة « يكاد الهبوط الذى يبلغ ٥٠ ٪ فقط من معدل أسعار التصدير يعادل مجموع رأس المال الذى تحصل عليه هذه الدول ، لا من قروض البنك الدولى فحسب ، بل من جميع القروض العامة والخاصة والمنح الحكومية كذلك »

وقد بلغت نسبة الانخفاض فى أسعار بعض المنتجات الرئيسية من ١٠ - ٤٧ ٪ وتم ذلك فى غضون الأعوام العشرة التى أعقبت ما سماه الرئيس ترومان (بالشرع الجرى) الخاص بالمعونة المتبادلة والمساعدة الفنية التى تساهم بها الدول المتقدمة ، بما تنطوى عليه هذه المساعدة من مهارة ووسائل جديدة لمصلحة الدول التى لم تصل الى درجة كبيرة من التقدم .

لقد ازداد الموسرون غنى ، والمعلمون فقرا ، وظلت الفجوة واسعة بينهما ، بل لقد أخلت الهوة السحيقة تزداد سعة يوما بعد يوم ، ويرغم ذلك فان تلك الأعوام كانت هى التى شهدت تحول بلاد المستعمرات الى دول مستقلة ، وظهور وعى جديد بأن الجوع والمرض ليسا (من صنع الله) ولكنهما يرجعان الى مدى ادراك الإنسان لهذه الأمور وتصرف الحكومات حيالها .. ان بيننا وبين عام ١٩٨٠ ، عشرين عاما فقط ، وفى هذه الفترة ستجد أننا فى حاجة الى اطعام أربعة آلاف مليون قم . وهذا ما تضمنه تقرير « بيلى » .

وجدير بالذكر ان النتائج التى توصلت اليها اللجنة الأمريكية

المكلفة ببحث سياسة الرئيس الأمريكى ، والتي يرأسها مستر وليم بيلى مدير إذاعة كولومبيا ، قد نشرت عام ١٩٥٢ كتقدير لما تحتاج اليه الولايات المتحدة الأمريكية من المواد الخام الضرورية للمحافظة على استقرار اقتصادياتها .

وقد كانت الولايات المتحدة بالفعل في عام ١٩٥٠ تستخدم نصف رصيد العالم من المعادن ، كما كانت مطالبتها في ازدياد بمعدل ٣٪ سنويا . ففى ذلك العام استخدمت الولايات المتحدة ٢٧٠٠ مليون طن من المواد الخام المعدنية وغير المعدنية والمحصولات الزراعية ومواد البناء والوقود ، وذلك بمعدل ٣٦ ألف رطل للشخص الواحد سنويا . ان هذه الدولة التى يبلغ تعداد سكانها اقل من ١٠٪ من مجموع سكان «العالم الحر» كانت تستخدم ما يزيد على نصف رصيد العالم من البترول والمخاط والحديد الخام والمنجنيز والزنك .

ويمكن القول بأن تلك الدولة التى علمتنا كتبنا المدرسية انها تتمتع باكتفاء ذاتى كلى ، قد أصبحت وهينة للدول «التخلفة» - كما يطلق عليها - وذلك فيما يتعلق بتلئى احتياجاتها الصناعية .. أما بالنسبة لاحتياجاتها مواد جديدة في ميدان الصناعة مثل الذرة والمواد الالكترونية فان اعتمادها على هذه الدول سوف يصبح اعظم من ذلك بكثير .

وبصراحة مدهشة أوضح « بيلى » في تقريره الذى يسمى من أجله : رجل الأعمال الى تحقيق المعونة المتبادلة - أوضح « أن الهدف من وراء سياسة الولايات المتحدة تجاه ثروات الدول الأخرى انما هو ضمان تدفق أكبر قدر من هذه الثروات بأقل النفقات مع المحافظة على سلامة البلاد ورعاية الدول الصديقة » .

وإذا فشل الشعب الجوعان في أن يشير مشاعر العطف ، فان وعي العامل بمصلحته الشخصية يجب أن يسترعى النظر الى هذه المشكلة . مشكلة المصلحة العامة . ان ما قاله (بيلى) في تقريره عن أمريكا ينطبق الى حد بعيد على بريطانيا التى وصفها أنورين بيفان ، في وقت ما ، بأنها كتلة من الفحم محوطة تماما بكمية من الأسماك . فان حوالى ٥٠٪ من المواد الغذائية التى تحتاج اليها بريطانيا ، وكذلك معظم المواد الخام التى تستخدمها في الصناعة - باستثناء الفحم - لا بد أن تستورد « بأقل التكاليف » مع المحافظة على رفاهية الدول الصديقة . أو « عزز طريق المحافظة على صداقة هذه الدول مع تأكيد رفاهيتها » .

ان هناك صلة بين جوع الشعب وجوع الآلات ، فالدول الناهضة لا بد أن تضع في اعتبارها رفاهية شعبها كعامل أساسى ... هذا اذا كانت حكومات هذه الدول غير قاسدة ، فاذا تمكنت تلك الدول من انتاج المزيد من المواد الغذائية فسوف تستخدم جميعها للاستهلاك المحلى ، ان لم يكن لتصدير الفائض منها ، اذا كان ذلك مستطاعا . وسوف يكون لهذا الاعتبار الأولوية على وضع مواردها في خدمة الصناعة في الدول الأخرى . وقد تناول إرنست بيغن بالوصف الدقيق العبرة من وراء ذلك ، وأسباب التغير في مجالات السياسة والعلاقات الدولية .

ففي غضون عام ١٩٤٧ الذي يكاد يكون قد نسي تماما ، أدله
أرنتست بيغن بتصریح قال فيه : ان في امكانه حل المشكلة الالمانية اذا
كان لديه قدر كاف من الفحم ، ولكنه في الواقع لا يملك هذا الفحم
وليس في مقدوره الحصول عليه .

ان محاولات احياء اقليم « الروهر » الحرب ، واعانة الالمان على
مساعدة انفسهم بانفسهم ، تتطلب ضرورة استخراج الفحم . ولكن عمال
المناجم على درجة كبيرة من سوء التغذية ، بحيث وصلوا الى حد العجز
عن انجاز الاعمال الموكلة اليهم ، الامر الذي دعا بريطانيا الى الموافقة على
تحويل ١٢٠ الف طن من الحبوب التي حصلت عليها من امريكا ، الى
المانيا مساعدة منها في اطعام عمال المناجم للمساعدة على تقطيع الفحم .

ونتيجة لذلك طبقت بريطانيا نظام توزيع الخبز بالبطاقات ، وهو
النظام الذي لم تلجأ اليه الا في احلك ايام الحرب ، وقد قامت جمعية
ربات البيوت بمظاهرات عنيفة ضد هذا النظام .

ومن الامور العارضة اننا لم نحصل على ما ينقل الي ١٢٠ الف طن
من الحبوب . وذلك لانه في تلك الاونة تعرضت الهند لمجاعة ، الامر الذي
من اجله وافقت حكومة العمال على ضرورة ارسال الحبوب الى هناك .
وبرغم ما كان لهذه اللقطة من دلالة بالغة ، فقد مرت كان لم تكن ، بل
ذهبت في طي النسيان منذ ذلك الحين .

وقد واجهت حكومة العمال ، نتيجة لقيامها بتوفير الخبز للعدو
منذ عدة شهور ومساعدتها للهند الجديدة في ساعة الضك التي حلت
بها ، واجهت هذه الحكومة غضب معارضيه كما تعرضت للوم مؤيديها .
وهذا الوضع يعتبر احدى المناسبات النادرة التي تفوق فيها عظيمة
الروح الانسانية الضرورة السياسية الملحة .

ويمكننا تكرار القول بان هناك صلة وترابطا وثيقا بين جوع الشعب
وجوع الآلات . ان عمال المناجم في « ساوث ويلز » ليس في استطاعتهم
ان يأكلوا الفحم الذي يستخرجونه ولكنه يساعدهم في الحصول على
الماكل . فنحن نحصل على ما يقرب من نصف المواد الغذائية في صورة
واردات تأتي مقابل صادرات . اننا نبيع البضائع لكي ندفع ثمن الغذاء
الذي نفد في به الانسان والآلات على حد سواء ، اذ اننا في حاجة ماسة
الى المواد الخام ، واذا لم نتمكن من الحصول على هذه المواد فان الآلات
بدورها لن تتمكن من العمل ، واذا كفت الآلات عن العمل فان المصانع
لن تكون في حاجة الى الفحم . واذا لم نتمكن من بيع الفحم أصبح من
التعذر على عمال المناجم ان يشتروا الغذاء الذي يكفيهم لأمساك رفقهم .
وجدير بالذكر اننا في غضون ثلاثينات القرن التاسع عشر شهدنا
مولد « لجان مكافحة التغذية » التي كان يشرف عليها قطاقل العلماء
من امثال فردريك جولاند هوبكنز وجون بويد أور ، وفي يومنا هذا
منظمات مشابهة للجان مكافحة سوء التغذية وبطلق عليها عبارة « فاو »
هي منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة . وهذه المنظمة لا تبحث
في مسألة الجوع بالنسبة لجنوبي ويلز ولا تكثير فحصب ، وانما في جميع

انحاء العالم الرحب ، بل لقد امتد نشاط المنظمة حتى شمل اعوام الجوع في بريطانيا . . وقد تأسست المنظمة نتيجة لجهود بويد اور الذي تولى منصب اول مدير عام لها وحصل على جائزة نوبل للسلام .

وعندما ذهبت لمقابلة دكتور جون بويد اور لأول مرة كان يشغل منصب مدير معهد رويت لايبحاث التغذية الحيوانية ، في أبردين ، وبرغم ان طريقة استقبالي لم تكن مشجعة ، فاني تمكنت من الوقوف على مدى ما يذله «بويد» من مجهود في ميدان التغذية الحيوانية . ان مهمته كمدير لهذه الابحاث ان يكتشف ، ثم يظهر ، ثم يقنع الفلاحين بقيمة التغذية . وهذه - كما يقول - مهمة سهلة ، اذ ان العلماء في امكانهم ان يشتروا للفلاحين ان التغذية تعود بالفائدة والنفع على قطعانهم وماشيتهم . ولكن بالرغم من ان الفائدة تكون واضحة بالنسبة لرفاهية الانسانية جمعاء ، فانه لم يتمكن من اثارة اهتمام الشعب أو الحكومة بالنسبة لتغذية الاطفال . فقد قام دكتور بويد بتجربة على ١٥٠٠ طفل من ابناء العاطلين في سبع مدن كبيرة في سكوتلاند ، وأسفرت النتائج عن امكان تحقيق تحسن ملحوظ في صحة الاطفال عن طريق حصولهم على اللبن - سواء اكان لبنا دسسا أم منزوع الدسم - على ان تقوم المدارس التي يتعلمون فيها بامدادهم بهذا اللبن ، وذلك كتعويض لهم عن حالة البؤس التي يقاسونها في منازلهم .

وجدير بالذكر ان اللبن في ذلك الوقت كان موجودا بوفرة كبيرة ، وكان اللبن الخالي من الدسم يذهب الى البالوعات . وقد حث بويد الحكومة على ان تستخدمه في اطعام آلاف الاطفال الجياع طبقا لمشروع قومي يهدف الى تحويل الفائض الى المدارس ، ولكنه لم يجد اذانا مصغية ، الامر الذي اثار في نفسه الغضب والقنوط . ذلك ان علم التغذية الحديث في نظر بويد قد وصل الى مرحلة التضج وان الفيتامينات التي اعترف بها جولاند هوبكنز بعد ذلك بثلاثين عاما قد أصبحت شائعة في يومنا هذا وكذلك الحقائق الكيميائية الاخرى المتعلقة بالتغذية .

وقد قال بويد في معرض حديثه معي : « ان كل ما تعلمته عن التغذية ، وكل ما أعرفه عن الكريوحيديزات أو البروتينات ، والفيتامينات ، والانتريعات هو انه اذا كان الشعب جوعان احتاج الى الطعام . اما اذا كان يقاسم من سوء التغذية ، فانه في هذه الحالة يكون في حاجة الى طعام جيد » .

وقال بويد : - ولا اخانه يكف عن القول حتى يصل صوته الى جميع ارجاء العالم - تصور معي ان هناك الف مليون شخص في العالم لم يتمتعوا قط بالكفاية الغذائية ، ولا ينطبق هذا على من لفظتهم الجحافات فحسب بل على الملايين الكثيرة التي لم تعرف قط معنى الصحة الكاملة نتيجة للفقير والعوز . . ان ملايين الفلاحين والزارعين يعانون من الفقر لانه ليس في استطاعتهم انتاج الغذاء الذي يحتاج اليه الجائعون ، او بمعنى آخر فانهم اذا استطاعوا انتاج هذا الغذاء واجهوا الدمار نتيجة لما يسمى « بزيادة الانتاج عن المعدل المطلوب » . . انك اذا استطعت ان نظم الجائعين - استطعت من ثم ان تحقق للفلاحين الرخاء :

تلك هي الأيام التي شهدت الفقر والرخاء مجتمعين - بل ان هذا الوضع مازال قائما - وبثبت ذلك ماكتب على قبر أحد الزارعين الكنديين :

« هنا يرقد جنمان الفلاح الذي مات من جراء كثرة ما زرعه من الفصح »

وبرغم ان جون بويد اور واجه كثيرا من المعارضة عندما خرج من معمله باحثا في آفاق البؤس الانساني ، فانه تحدى الجميع واصدر بحثه حول « الغذاء والصحة والدخل » . ذلك البحث الذي كان مفخرة تعلم من حيث الانمكاسات التي أضفها في مجالات السياسة والاجتماع .

لقد ازاح هذا البحث النقاب للمرة الأولى عن حقائق علمية رهيبة حول حالة التغذية بين أبناء الشعب البريطاني . وقد اعتبر البحث وثيقة مذهلة اذ انه اظهر ان ما يقرب من ٥٠٪ من أفراد الشعب لم يكن لديهم في ذلك الوقت - اي في الفترة ما بين عامي ١٩٢٣ ، ٣٤ - الدخل الذي يكفيهم لتأمين احتياجاتهم الضرورية . . بل لقد كان من المتعذر في بعض المناطق تغاضي سوء التغذية ، ومن هذه المناطق بوتوم تنت التي تضم عمال المناجم في ساوث ويلز .

وقد بدأت ثورة بويد اور الاجتماعية بالأرقام التي اعلنها على منصة الجمعية البريطانية للتقدم العلمي . لقد كان التقرير يعتبر - في ذاته - ثورة سياسية ، كما جاء محطما للشعور بالرضا الذي لا يستند الى أساس متين . ولم يكن من الحكومة الا ان جندت رجال الاقتصاد وخبراء الاحصاء « لدحض هذه الإرقام » التي بعد ان قاموا بدراسة دقيقة لها ، لم يجدوا هناك بدا من تأكيدها أو اثبات خطئها .

وفي عام ١٩٢٥ وصلت الى أبردين برقية من جنيف تحمل ملاحظة من « الاتيمر » الى « ردلي » وقد جاء في البرقية : « فلتطب نفسا يا أخى اور ، لقد أضانا في جنيف اليوم شمعة لن تنطفئ أبدا بفضل الله » .

وكانت هذه البرقية تحمل توقيع كل من ستانلي بروس الذي كان مندوبا لاستراليا في عصبة الأمم ، وفرانك مالك دوجال وهو مستشار الحكومة الاسترالية في الشؤون الاقتصادية . .

لقد أدرك الاثنان مدى الاهمية التي ينطوى عليها البحث الذي قدمه بويد اور حول الوضع في بريطانيا ، ونظريته القائلة : باننا في إمكاننا ادخال الرخاء على زراعة العالم أجمع بما في ذلك استراليا عن طريق سد الاحتياجات الغذائية . . وقد كانت دهشته بالفة للاستجابة التي لم تكن متوقعة من جانب الدول تجاه اقتراحه ! فقد قامت الجمعية العامة على الفور بتشكيل اللجنة المشتركة التابعة لعصبة الأمم ، وتضم ثلاث منظمات هي : منظمة الصحة ، واللجنة الزراعية ، ومكتب العمل الدولي ، وفي ذلك الوقت تلقى بويد اور برقية تقول : ان العمل آنئذ قام به والذي كان مقصورا على بريطانيا فحسب قد امتد حتى شمل العالم إجمع .

وجدير بالذكر انه لم يسع الدول الاخرى الا ان قامت بتقديم ابحاث على غرار « الغذاء والصحة والدخل » ففي الولايات المتحدة ، التي تعد أغنى دولة في العالم ، أتت هذه الأبحاث بنتائج غير مطمئنة للغاية ، فقد اتضح أن هناك ٥.٠٪ يعيشون على حد الفاقة ، على حين أن هناك ١.٠٪ يعانون بالتأكيد من سوء التغذية وسوء العلاج ، بل لقد جاءت النتائج التي أسفرت عنها بحوث ثمان وعشرين دولة أخرى مزعجة للغاية .

هذا وقد واصل بويد أور أبحاثه في بريطانيا على نطاق أوسع : وعلى ضوء هذه الأبحاث استند كثير من الاعتبارات الخاصة بنظام البطاقات الذي طبق إبان أعوام الحرب . وفي الواقع انه يحق القول بأن العمل الذي قام به أور ، والذي استطاع بمقتضاه إخضاع الإداريين للحقائق العلمية عن طريق طرح الموضوعات للمناقشة العامة وتثقيف الشعب وازهاب السياسيين المعارضين - كل ذلك جعل فكرة تطبيق نظام البطاقات في مطلع أعوام الحرب تبدو فكرة محببة تنطوي على العقل والحكمة . وبفضل « الأنصبة العادلة » وانتشار المعرفة حول أهمية التغذية ، خرجت بريطانيا عقب انتهاء الحرب التي استمرت ست سنوات ، في حالة أفضل مما كانت عليها في عام ١٩٣٩ .

بل لقد كانت هناك تطورات أخرى فقد دعا روزفلت في عام ١٩٤٣ الى عقد مؤتمر « هوت سبرنجز » الذي مهد السبيل الى تكوين منظمة الأغذية والزراعة في كوبيك عام ١٩٤٥ .

ولم يكن ذلك هو ما رسمه جون بويد أور في مخيلته وما كان يتطلع الى تحقيقه بمرور الوقت ، بل لقد كان يريد من هذه المنظمة أن تكون بمثابة وكالة ذات مهمة خارق « تخرج بالغذاء عن نطاق السياسة » وتخرج بالسياسة عن نطاق الغذاء » . ولكن كان من الواضح أن الدول لم تكن بعد على استعداد للنزول عن سيادتها لمصلحة المجتمع الدولي . وقال أور : « انه بينما كانت شعوب العالم تصرخ مطالبة بالطعام كانت منظمة الأغذية والزراعة توزع عليهم النشرات » . ولكن أور مع ذلك واصل علمه وجهاده بحماس بالغ الى أن اعترضت طريقه البيروقراطية واعوانها من السياسيين الذين خيخوا آماله في النهوض بمستوى المنظمة

لقد كان بويد أور كرسول للادراك السليم في عالم جوعان ، وكنتى يتحدث بلهجة القرن العشرين . وقد شهدت جنيف واقعة لن تنساها أبد الدهر ، وذلك عندما حضر بويد اجتماعا لاجتماعات التي تسعى الى عرقلة التقدم ، فقام وانتزع « الميكروفون » من يد المتحدث وقال للوفود المجتمع رآه فيهم . وبعد أن غادرنا قاعة المؤتمر قال لى عضو كندي : « ان ذلك الرجل يحمل بين جنبيه حب الالهة » .

لقد انطفت الشعلة التي أشعلها أور في يد خلفائه الى أن أشعل جذوتها من جديد مستر ب . سن الذي يوصف بأنه رابع شخص يتولى منصب المدير العام للمنظمة ، فقد قام بشن « حملة التحرر من الجوع » التي شملت جميع انحاء العالم .

لقد اتكمنش العالم اليوم في الزمان والمكان ، وحول كوكبنا الصغير،
الأرض ، يستطيع جهاز صنعه الإنسان أن يدور حوله فيما لا يزيد بل
يقل عن ساعة ونصف الساعة . وإذا أخذنا في اعتبارنا وسائل النقل
والمواصلات وجدنا أن هناك صلة جوار بين دول العالم وشعوبها كافة.
أن الطفل الذي يموت في بلدة « بالوبا » بالكونغو أو على جبال « بوليفيا »
أو في مجارى المياه التى تمتلئ بها « كلكتا » يعتبر اليوم جريمة من
سنع أبدينا ، لا تقل مسئوليتها عن الطفل الذى يموت جوعا أو نتيجة
للجوع في أحد وديان ساوث ويلز .

ان ما نتحدث عنه ليس مسألة مستوى معيشة فحسب ، وإنما
هو أيضا مسألة قيم ومدى المستوى الذى تصل اليه هذه القيم .

الباب الثاني تحديد النسل

وضع خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم الذي صدر بعنوان : « الزيادة المرتقبة في عدد السكان في العالم » احصاءاتهم على أساس ستمائة سنة مقبلة : وذلك لكي يبرزوا مدى الضخامة المذهلة التي تطرا على المعدل الحالي لزيادة عدد السكان في العالم . وقد أثبت هذا التقرير انه في غضون هذه الفترة القصيرة نسبيا ، اذا سارت الأمور سيرها الطبيعي - وهذا بالطبع مالا يمكن تحقيقه - فانه لن يكون هناك على وجه الأرض الا مكان لوقوف البشر فقط .

وإذا أخذنا في الاعتبار مساحة اليابسة بأكملها ، بما في ذلك من المناطق غير الآهلة بالسكان في الوقت الحاضر - أو التي لا يمكن الوصول إليها مثل قمة أفرست - فلن يكون لكل فرد سوى متر مربع واحد من الأرض لكي يعيش عليه . . ان ذلك يدعو الى السخرية !

في غضون مائتي ألف عام تكاثر الجنس البشري حتى وصل الى الرقم الحالي ، وهو ما يقرب من ثلاثة آلاف مليون نسمة . بل ان هذا الرقم سوف يتضاعف في اقل من أربعين عاما . ان كل دقة من دقات الساعة تشهد مولد أطفال جدد في حاجة الى الطعام . . وربما يبلغ تعداد السكان في العالم بعد مرور قرن آخر أى في عام ٢٠٦٠ مقدار ١٨.٠٠٠ مليون نسمة .

وقد اغفل خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم المزعج الذي صوروا فيه سكان العالم وقد تكاثروا فوق سطح الكرة الأرضية وكأنهم سرب من النحل ، اغفلوا نقطة أخرى كقيلة بأن تشير في نفوسنا مزيدا من الرعب والفرع جبال المستقبل القريب الذي لابد من مواجهته ، ذلك لان الأرقام ستصل في عام ١٩٨٠ الى ٤٠٠٠ مليون نسمة على الأقل ، هذا اذا لم تحل بالعالم كارثة تودي به . وفي الوقت نفسه سوف ينخفض معدل الوفيات نتيجة لتقدم العلوم التي خففت من وطأة المرض ، وساعدت الناس على أن يعيشوا لفترة اطول من ثلاثين عاما ، وهي النسبة الشائعة بين معظم شعوب العالم المتخلفة . اما بالنسبة لحيدى فكرة تحديد النسل فانهم ليسوا متفائلين بالقدر الذي يجعلهم يعتقدون أنه حتى اذا التزمنا جانب الحكمة في الحقل البيولوجي فان الاتجاهات قد تتحول تحولا شامسا من جيل الى آخر .

وهذا ماجاء في تقرير الأمم المتحدة :

« من الأمور التي تعتبر أكثر ازعاجا من الزيادة المرتفعة في عدد السكان ، تلك الزيادة التي من المتوقع أن تصل الى ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ مليون نسمة مع مطلع القرن الجديد ، وأن هذا الرقم من المحتمل أن يتحقق في وقت قريب جدا »

ان عام ٢٠٠٠ الميلادي ليس بعيد في المستقبل عما كان عليه الوضع بالنسبة لعام ١٩١٤ في الماضي .. اننا اذا اردنا ان نكيف الزيادة المرتفعة في عدد السكان لكي تتماشى مع اقل الظروف التي يجب توافرها لكي نحفظ للانسان كرامته ، فاننا لا بد من ان نسخر كل امكانياتنا من اجل تحقيق مزيد من التقدم الفني ، والتعاون المثمر في المجال الدولي ، وذلك بأسرع من القدر المعقول الذي كان سائدا في غضون الثلاثة والاربعين عاما الماضية » .

وفي الواقع ان الأمر المزعج بالنسبة لمسألة الزيادة لا يمثل في الرقم ، وانما في الفترة من الزمن التي سوف تشهد الارتفاع الى هذا الرقم .. ومن الممكن - كما سنحاول ان نوضح عن طريق هذا الكتاب - ان تقدم أرقاما مثل ٣٠٠٠ مليون أو ٦٠٠٠ مليون أو ١٦٠٠٠ مليون أو ١٨٠٠٠ مليون ، وذلك اذا ستخلفنا الذكاء الانساني مع تجديد الموارد كافة . ولكننا اذا لم نبدأ في اتخاذ اجراء ما منذ الآن ونحن في عالم يقاسي نصف عدد سكانه من سوء التغذية ان لم يكونوا قد وصلوا الى حد المجاعة .. نقول اننا اذا لم نبدأ الآن في اتخاذ اجراء ما للتخفيف من حدة الموقف ، والاستعداد لمواجهة الأرقام المتزايدة ، فاننا نكون قد وقعنا في مشكلات لا حصر لها ، وصيغة « الجمع » هنا لا تنطبق على المجموع العالمي فحسب . بل تنطبق أيضا - في معناها الضيق - على شعب انجزر البريطانية أو الكتلة الغربية أو المنطقة الشمالية .

ومما هو جدير بالذكر ان الساسة الذين بلغوا اواسط عمرهم سوف يماصرون تلك الثورة الديموقراطية ، التي لم يعترف بها حتى الآن من الناحية السياسية ، والتي سوف تغير من نظام الكون تغيرا شاملا . لقد كانت نسبة الاوروبيين الى الآسيويين في مطلع هذا القرن ٢ : ١ وبانتهاء القرن نفسه سوف تصبح النسبة ١ : ٤ - وتشمل عبارة الاوروبيين هنا الاتحاد السوفيتي بأكمله . أما سكان أمريكا اللاتينية فسيكون عددهم قد ازداد بمقدار عشرة أضعاف عددهم الحالي ، كما سيبلغ عدد سكان القارات الباقية اربعة أضعاف .

من الملاحظ ان هناك عملية توزيع غير عادلة بين سكان العالم الذين يبلغ تعدادهم ٣٠٠٠ مليون نسمة . واذا نظرنا الى الموضوع من هذه الناحية وجدنا أن أوروبا ، بما في ذلك من الاتحاد السوفيتي ، تعتبر .. معتدلة بالنسبة لتعداد السكان بها .

أما افرقية والأمريكان الشماليين والجنوبيين فتعتبر من القارات غير المكتظة بالسكان ، أي انها دون الحد المعقول ، والعكس صحيح . والنسبة لقارة آسيا التي تعتبر مكتظة الى حد بعيد بالسكان .

غير أن هذا لا يعنى الشيء الكثير ، حيث اننا اذ نقول مثلا أن الهند .
« مكتظة بالسكان » نجد أن كثافة السكان تبلغ ٢٨٠ نسمة لكل ميل مربع ، وهذا هو نصف الرقم الذى فى بريطانيا العظمى .

وإذا قلنا ان مصر « مكتظة بالسكان » نجد أن تعداد سكانها ٢٢ مليون نسمة فى منطقة تبلغ مساحتها ٢٨٦.٠٠٠ ميل مربع (١)

أما بالنسبة للدانمارك فنجد أن مساحتها تبلغ ١٦.٠٠٠ ميل مربع . فقط ، على حين يبلغ عدد سكانها ٥٤ مليون نسمة . بل أن الدانمركيين إلى جانب توافر الغذاء الجيد لهم يعتبرون من كبار مصدرى المواد الغذائية ، على حين نجد أن الفلاحين فى مصر فى حاجة إلى مواد غذائية أكثر .

والاختلاف هنا لا يتعلق بوسائل الزراعة الجيدة فحسب ، وإنما هناك إلى جانب ذلك حقيقة واقعة ، وهى أنه فى معظم البلدان غير المكتظة بالسكان نجد أن الأهالى يتجمعون حول الأنهار .

وفى الواقع أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فى وادى النيل تعادل مجموع الأراضي الصالحة للزراعة فى الدانمارك ، وذلك لأن مساحة الأراضي المتبقية من مصر وتبلغ ٢٧.٠٠٠ ميل مربع صحراء جرداء .

أن ما نمنيه اذن بالمناطق المكتظة بالسكان هو العلاقة بين عدد السكان والموارد الغذائية المتوافرة لسد حاجة العدد الحالى لهؤلاء السكان .

غير أننا نلاحظ أن الزيادة المذهلة فى عدد السكان لم تجيء نتيجة للزيادة المفاجئة فى نسبة النسل ، إذ أنه لم يطرأ أى ارتفاع كبير على معدل المواليد .

أن سبب هذه الزيادة يرجع إلى أن معدل مدة بقاء الفرد على قيد الحياة قد زاد ، وذلك بفضل التقدم الذى حققه الطب الحديث فى مجال التحكم فى نسبة الوفيات .

أننا نجد أن معدل الوفيات قد انخفض على حين ظل معدل المواليد على نسبته المعتادة .

وقد كانت نتيجة ذلك أن الأفراد أصبحوا الآن يعيشون لفترة أطول — أى أنه قد طرأت زيادة على الفترة التى كان يعيشها الفرد — وأن الأطفال الذين كانت عيونهم لا تكاد ترى نور الحياة ، قد أصبحوا يعيشون لكى يتزوجوا وينجبوا بدورهم أطفالاً آخرين .

ولنذكر على سبيل المثال ما حدث فى غيانا البريطانية . . فعلى عام ١٩٤٥ توجه اثنان من العلماء إلى هناك قادمين من ترينيداد فى زيارة لا تتعدى نهاية الأسبوع .

(١) هذا الرقم قبل التعداد الأخير .

وما ان وصلا حتى أخبرهما موظفو الصحة بالارتفاع المتزايد في معدل الوفيات بين الأطفال ، فقد بلغت نسبة الوفاة طفلا واحدا لكل أربعة أطفال في سن لا تزيد على عام ولحد ! .
وكان السبب الأول والآخر للوفاة هو الأمراض التي تنتقل عن طريق الحشرات .

فما كان من هذين العاملين الا ان وضعا - كعلاج لهذه الحالة - مسحوق « ال د . د . ت » الذي أصبح فيما بعد في متناول الجميع (لقد اعطاه ونستون تشرشل الأولوية مثله في ذلك مثل البنسلين) .

وقد ساعد هذان العاملان الخبراء الصحيين في الحصول عليه ، الأمر الذي مكّنهم من رش مساحه تبلغ ١٠ أميال مربعة بما في ذلك مدينة جورج تاون بطريق الجو .

وقد أسفرت التجربة عن نتائج مذهلة ، ففي عام ١٩٤٨ هبط معدل الوفيات بالنسبة لكل ألف طفل من ٢٥٠ الى ٦٧ طفلا .

وفي سيلان نجد أن محاربة بعوض الملاريا عن طريق « ال د . د . ت » قد أدت الى هبوط نسبة الوفيات بمقدار النصف في مدى سبع سنوات ، وهذه العملية نفسها قد استغرقت من بريطانيا سبعين عاما .

وفي جزيرة موريس أيضا - وفي مدى سبع سنوات - هبط معدل الوفيات من ٢٧ الى ١٥ لكل ألف شخص .

وجدير بالذكر أنه في غضون مائة العام التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت نسبة الأعمار في كل من إنجلترا وويلز من ٤٠ الى مايزيد على ٦٠ سنة أي بنسبة سنة لكل خمسة أعوام .

وفي الهند أصبح هذا المعدل الآن ٤٠ سنة بعد أن كان دون الثلاثين لبعضة أعوام مضت .

كما ان المعدل في زيادة مستمرة بنسبة عامين ونصف العام لكل ٥ سنوات .

وفي الماضي كانت هناك عوامل تقليدية ثلاثة تحد من الزيادة في عدد السكان هي : المجاعة - الوباء - الحرب .

لقد أصبح في مقدورنا الآن ان نتحكم في الوباء ، كما اننا نحاول ان نتجنب الحروب ، وذلك لعلنا ان الحرب القادمة الشاملة بأسلحتنا النووية ستقضي على الحياة قضاء مبرما . . وتبقى بعد ذلك أماننا المجاعة التي تعتبر صورة لا ترحم للتحكم في تعداد السكان .

ومنذ ما يقرب من ١٦٠ عاما مضت ، أصر توماس مالتوس على أن ازدياد الطاقة الإنتاجية قد شجع على زيادة عدد السكان بقدر يفوق الزيادة المحتملة في وسائل العيش .

وأشار الى أن السكان يتزايدون وفقا لمتواليات هندسية ، أما
لمواد الغذائية فتزداد وفقا لمتواليات حسابية .

وبمضى مالتوس في جدله قائلا : أنه مالم تتوافر الوسائل الاختيارية
للتحكم في الزيادة في عدد السكان (وهو يقصد هنا التقشف والزهد)
فان الإنسانية سوف تتردى في كوارث متعددة من المجاعة والفقر .

ولم يكن ثمة خطأ في تقديراته الحسابية .. كما اننا لا نستطيع
أن ندحض دعواه الأساسية بقولنا : أننا مررنا بالازمة بسلام .

غير أن هاموندز ذكر في كتابه « العامل في المدينة والعامل في
الريف » ..

« لقد حدد مالتوس ضمير الطبقات الأرستقراطية » ... ففى
غضون القرن التاسع عشر كان بمقدورهم أن يبرروا على الدوام المساوى
الاجتماعية كافة من مساكن حقيرة ، وصحة سيئة وظروف رديئة في العمل .
ألى غير ذلك من هذه المساوى — بقولهم :

إذا فلعلم أى شيء من أجل اصلاح حال الفقراء ، فان النتيجة
سوف تكون ازدياد عدد الأطفال وموتهم جوعا ! .

ان هذا الخطر الذى أشار اليه مالتوس له وجود في يومنا هذا ..
والطبقة الأرستقراطية في هذه الحالة هى الدول الغنية .

ولنذكر هنا رأى البروفسور « أ. ف. هل » الذى حاز جائزة
نوبل فى الطب ، فقد قال فى عام ١٩٥٢ عندما كان رئيسا للجمعية
البريطانية للعلوم الطبية :

« اذا كان في امكاننا ان نتكهن بمدى النجاح الهائل الذى يحوزه
الطب الحديث ، فهل يوافق اصحاب النزعات الإنسانية على أنه من
الأفضل الحد من استخدام هذه العلوم لكى تتمشى مع التقدم في مجالات
أخرى ، حتى تحقق التنمية طبقا لآسس منظمة سليمة ؟ »

ان البعض قد يوافق على هذا الراى اذا أخذ في اعتباره الوجهة
البيولوجية البحتة من هذا الموضوع .. بمعنى انه اذا سمحنا للبشر أن
يتكاثروا بأعداد وافرة — مثل الأرانب — فلا بد ان نتيج لهم فرصة
ألوت أيضا بأعداد وافرة ، وذلك حتى تعلمهم الثقافة المتطورة كيف
يعملون على تحسين أنفسهم والمطالبة بمستوى معيشة أفضل .

ومع ذلك فان هذا الراى لن يحوز رضاء كثير من الناس .

ولكن لنفرض انه قد أصبح من المؤكد حاليا أن الزيادة التى
لا تصدها الأمراض في عدد السكان ربما لا تؤدي الى استفاد مساحة
التربة وغير ذلك من الموارد الرأسمالية فحسب ، بل الى زيادة حدة
التوتر والاضطراب في العالم ، الامر الذى يحول دون استمرار المدنية ،
فهل تغير الأغلبية ذات النزعات الإنسانية والتفكير المعقول من رايها في
هذه الحالة ؟

وإذا كانت المبادئ الأخلاقية تنكر حقنا في أن نقدم على فعل الشر الذى قد يفضى إلى الخير ، فهل من حقنا أن نفعل الخير مع أنه قد يؤدى إلى الشر في المستقبل ؟

تلك هي المشكلة التي أبرزها رجل ذو نزعة إنسانية كبيرة . . .
ولكننا إذا أخذنا في اعتبارنا مضمون هذه المشكلة ، نجد أنها لا تختلف في شيء عن فكرة إبادة الجنس - إذ أننا طبقا لذلك ننكر على الشعوب الجاهلة التي تنتمي إلى الأجناس المتخلفة حق الانتفاع من التقدم الذى تحرزه العلوم الحديثة !

ولكننا إذا عرضنا المشكلة بهذه الطريقة نجد أنها تنكر أيضا الحقائق الجوهرية التي لا تعترف بالرياضيات أو التجديد العلمى .

إن الشعوب التي سوف تترك سجيئة الفقر والجهل هي شعوب تلك البلدان الناشئة التي سوف تقوم حكوماتها - مجازفة من جانبها - بحرماتها حق التمتع بفوائد العلم الحديث ، ذلك أن العلم الذى أسفر عن مثل هذه الفوائد قد هبأ لهم أيضا وسائل المواصلات التي جعلت الشعب يفتقر إلى هذه الفوائد .

ففي أفغانستان رأيت بعيني قبائل جاهلة لا تتمتع بادنى قدر من المعرفة تزحف إلى كابول مطالبة بمسحوق « الد . د . ت » الذى قد يحررهم - كما حرر جيرائهم - من أمراض الملاريا والتيفوس .

والشيء الوحيد الذى يدعو إلى السخرية في الوقت الحاضر هو أن حجم الزيادة الطبيعية في الولايات المتحدة لا يختلف عنه في الهند .

ففي خمسينات القرن التاسع عشر بلغ معدل الزيادة في الولايات المتحدة ١٨٪ إذا قورن بمعدل الزيادة الذى بلغ ١٤٪ في أربعينات القرن نفسه و ٧٪ في ثلاثينات القرن نفسه أيضا .

من ذلك نرى أن زيادة كثافة السكان قد تبدو أمرا يدعو إلى اللوم إذا ما كانت تتعلق بالشعوب الفقيرة فقط .

وجدير بالذكر أنه من حق أى بلد يتمتع بالسيادة أن يهتم بصحة شعبه ، ويعمل على تحسينها ، بل ويعمل أيضا بحزم - كما في الهند - على تطبيق نظام التخطيط العائلى ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

لقد فعل نهر ما لم يجرؤ على فعله زعيم آخر في بريطانيا .

لقد دعا إلى فكرة تحديد النسل بين أبناء شعبه . . أن أى حاكم أجنبى في بلد ما لا يمكنه أن يقدم على اتخاذ هذه الخطوة ، إذ أنه لو أقدم ، لتقلل أن هناك عجلة إبادة لأبناء هذا البلد من جانب المستعمر .

وفي الواقع أن المسألة ليست مسألة قضاء على البشرية . وإنما هي مسألة إيجاد توازن بين معدل الوفيات ومعدل المواليد .

وقد قال البروقسور « ا . ف . هل » - وقد كان محقا في ذلك -

« لا يحتمل أن تنتشر فكرة تخطيط الأسرة وتحديد النسل بطريقة واعية
إذا ظلت النساء على جهلهن وعدم المامهن بأبسط مبادئ التعليم » .
ما اصدق هذا القول ! ولكن المشكلة — كما اشار «هل» — لا تحتمل
الانتظار حتى تتم عمليات التثقيف بطريقة رسمية .
وبرغم ذلك فان هناك وسيلة أخرى لتحرير النساء وثقيفهن ،
ولكنها بدأت بالفشل في جميع أنحاء العالم ، نظرا لاعتراض الكنيسة
الكاثوليكية عليها ! .

لقد كانت هذه الوسيلة تتم بطريقة انسانية بحثة .
فقد انشئت في جميع أنحاء العالم آلاف العيادات الطبية من أجل
رعاية صحة الأم والطفل ، وذلك عن طريق « صندوق رعاية الأطفال
التابع للأمم المتحدة » .
وقد جذبت مثل هذه العيادات اهتمام الأم نتيجة لما تشعر به من
قلق على صحة طفلها .
وهناك قابلية الطبيبات والمرضات ووجدت انهن يتمتعن باحترام
الجميع بل ويقمن بالأعمال التي يقوم بها الرجال .
وعن طريق رعايتهن للأم ككائن بشري واحترامهن إياها تعلمت كيف
تحترم نفسها .

لقد وجدت أنها ليست مجرد آلة لانجاب الأطفال كالماتانية . وإنما
بدأت تفكر فعلا في فكرة تحديد النسل ، بل وأكثر من ذلك فانها أخذت
تسائل : « لم أنجب أطفالا مصريهم الموت ؟ » .
ولكن مما يؤسف له أن الطبيبات والمرضات لم يعطينها الإجابة
الصحيحة على سؤالها . . انهن لا يستطعن أن يقلن لها : أنها من الأفضل
الأنجاب أطفالا حتى تتجنب خطر الموت .
كما انهن لا يستطعن أن يعلمنها فكرة تحديد النسل . إذ أن هذا
يتعارض مع موقف الكنيسة الكاثوليكية الذي يركز على أساس العقيدة
الدينية .

ان هذه الكنيسة تقول ان لها من الاتباع ما يبلغ عددهم ٤٠٠
مليون شخص ، على حين تسيطر في الواقع — وفي هذا المجال الدولي
الحساس — على ٣٠٠ مليون شخص .
وهناك منظمة الصحة العالمية التي تبذل جهودا جبارة لتخفيف
حدة الوفيات ، ولكن ما ان تثار مسألة تحديد النسل حتى تواجه هذه
المنظمة من العراقل ما يكفي أن يشل حركتها ويوقف جهودها ! .

وقد دأبت الولايات المتحدة على اتساع سياسة تحول دون السماح
لأي فرد او منظمة باستغلال الاموال الحكومية من أجل « النهوض بفكرة
تحديد النسل » . ولطالما منعت وفود الدول الكاثوليكية ومنها الولايات

المتحدة وبريطانيا ، الامم المتحدة من اتخاذ اجراء في هذه المشكلة - أى مشكلة تحديد النسل .

وفي الرابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٦١ ، قال البابا معارضا فكرة تحديد النسل : انه اذا نظرنا الى هذه النقطة على نطاق واسع تجد ان زيادة السكان ، وتوفير الطعام اللازم لهم ، لن يخلق - في الحاضر أو في المستقبل القريب - أية مشكلات على الإطلاق .

ان المسألة ليست مسألة ايجاد طعام يكفي لكل يقيم اود الاشخاص ، ففى الواقع انه من المحتمل ان يكون هناك طعام يكفي لذلك . ولكن الذى يهنا هو أنه غير صحيح على الإطلاق ان هناك من الطعام ما يكفي اشباع انيطون الخاوية . . واذا نظرنا الى نصف الكرة الغربى نجد أن الصوامع والمخازن والشون تكاد تنفجر من كثرة ما تحويه من فائض المواد الغذائية التى جمعت من الاسواق وتم تخزينها ، وذلك من اجل المحافظة على اسعار السلع الزراعية .

وفضلا عن ذلك فان حل هذه المشكلة لا يتأتى اطلاقا عن طريق توزيع هذا الفائض على الدول طبقا لشروط سياسية معينة .

ان الصدقة لا يمكن ان تكون حلا نهائيا لهذه المشكلة ، فضلا عن وجود الخطر الذى سوف يظل ماثلا والذى أكده البابا بنفسه عندما قال :

« ان الدول التى تقدم المعونات لا بد ان تتجنب اقامة نوع جديد من الاستعمار ، وذلك عن طريق استخدام هذه المعونات للسيطرة على الدول المتخلفة . »

لقد اثارت قصة قبائل «البالوبا» التى تنضو جوعا في الكونغو انضمير العالمى عندما اثرت في شتاء عام ١٩٦٠ ولم تخف المجاعة التى تتهدد الكونغو على الكثيرين منا منذ عدة أشهر . . فقد جمعت قبائل انبالوبا الغذاء قبل هربها عائدة الى موطنها الاصلى بعد ان نشأت الكراهية بينها وبين أعدائها التقليديين .

ولكن هذا الغذاء لم يكن الا نواة وجذور الحصاد التالى ، ذلك المحصول الذى لا بد ان يكونوا قد قاموا بزراعته في ذلك الحين . ولم يكن هناك بد من مواجهة المجاعة في اوسع صورها ، وقد كان في امكان العالم - بما اوتي من كرم - وهذا ما تم بالفعل - ان يوفر الغذاء الكافى لوقف هذه المجاعة ، ولكن الرد جاء في صورة الاجراء الذى اتخذته منظمة الاغذية والزراعة عندما قامت بتوفير الحبوب والبذور التى تمكن اللاجئين من مساعدة انفسهم بانفسهم .

وقد نادى البابا ، بشدة ، بضرورة توفير المساعدات الفنية وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى « في الدول المتخلفة » ولكن من المؤكد انه يمكن القول بانه في معظم هذه الدول لن يتحقق التقدم الاجتماعى والاقتصادى بطريقة فعالة دون وضع مشروع تخطيط الاسرة موضع التنفيذ . ان هناك تشابها تاما بين الاسرة التى تضم عددا كبيرا من

الأفراد والأسرة التي تضم منهم القليل ، فالأولى لا يمكنها الهرب من الفقر ، كما أن الثانية لن تستطيع تحقيق التقدم المطلوب .

وجدير بالذكر أنه إذا قدر لشعب من الشعوب أن يعيش عيشة الحيوانات فإنه من ثم سوف يتكاثر مثلها ، والعكس بالعكس ، فإنه إذا تكاثر مثلها فسوف يكتب عليه أن يعيش مثلها !

لقد أكد البابا حق العمال « في الحصول على أجر مناسب يمكنهم من أن يكفلوا لأسرهم عيشة قائمة على أساس الكرامة ، بل ويمكنهم كذلك من الاقتصاد » . ولكن كيف تتأتى هدم « الكرامة » على حين ينتزع طفل جديد الغداء ممن سبقوه ؟ وكيف يتحقق هذا « التوفير » في الوقت الذي يناضل فيه كل فلاح يعول أسرة ضخمة من أجل البقاء فقط لا غير ؟

وفي هذا المعنى قال البروفيسور « ل . ددلي ستامب » في كتابه « عالمنا المتأخر » الذي صدر عام ١٩٥٢ حول حالة الإنتاج الزراعي في الهند :

« أن هذا الإنتاج ما زال ضئيلا نسبيا نظرا للدائرة المفرغة التي يعمل فيها الزارع . أنه نظرا لفقره لا يستطيع شراء المعدات أو السماد الجيد .. أنه يعمل بيديه في زرع الأرض التي حفرها بمعوله ، فضلا من أنه هو وعائلته وماشيته لا يتمتعون بالطاقة التي تمكنهم من ممارسة العمل الشاق نظرا لسوء التغذية . وتتجسم نتيجة هذا كله في سوء غلة الأرض ، إذ أنه في هذه الحالة يكون في حاجة إلى كل انتاجه تقريبا من أجل إطعام عائلته وماشيته التي تثير الشعور بالشفقة ، فضلا على أنه لن يكون لديه فائض لبيعه ، الأمر الذي يجعله يظل فقيرا .. بل أن فقره يزداد حدة نتيجة لما يتراكم عليه من ديون ، وكذلك نتيجة لما قد يواجهه من مناسبات تتطلب نفقات ضخمة مثل الزواج » .

وهناك تناقض في عدد السكان في كل من بورما والهند ، فمساحة الأولى تعتبر ١/٨ مساحة الأخرى ، ولكن عدد السكان بها لا يزيد على ١/٢٠ من سكان الهند ، وهذا يعني أن بورما تمارس فكرة تحديد النسل . وقد سألت إحدى المساملات في رانجون عن كيفية تحقيق ذلك فأشارت إلى أن النساء في بورما قد تحررن منذ عهد قديم يرجع إلى أيام الملوك البورمانيين .

وفي الواقع أنه في وقت ما كانت فكرة تعدد « الأزواج » شائعة هناك ، لقد كانت النساء يخترن عدة أزواج ، فضلا على أنهن كن من أصحاب التجارة والمحاماة والطب وامتلاك العقارات .. وهذا يعني أن عددا لا بأس به قد تزوج في سن متأخرة على غرار النظام المتبع في نصف الكرة الغربي ، وبذلك تخطين فترة الحمل المبكر .

أما في البنغال في الهند ، فقد تأثرت تأثرا بالغا عندما رأيت الفتيات الصغيرات يحملن أطفالا ظننت أنهم أخوتهن أو أخواتهن ، ولكن في الواقع أنهم لم يكونوا كذلك .. وقد علمت حينئذ أن متوسط سن الزواج عند

الفتيات في هذه المنطقة هو ١٢ سنة ، وإن هذا يعتبر تحسنا كبيرا .
ففي القرن الماضي كان متوسط سن الزواج عشر سنوات !

وقد علمت فيما بعد أنه ليس هناك أى قانون يجعل الحد الأدنى.
لسن الزواج ١٤ سنة . بل أن أى شخص يحاول تطبيق ذلك بالقوة
يعنى زيادة في عدد الأطفال غير الشرعيين ، إذ أن الفتاة في نظرهم تعتبر
في سن الإدراك إذا بلغت العاشرة من عمرها أو أقل . وبذلك نرى أن
معدل الخصب هنا « ٣١٣ » إذا قارناه بمعدل الخصب في بريطانيا حيث
يبلغ « ٥٠ » .

وإذا نظرنا إلى الوضع بالنسبة للأطفال الحديثي الولادة نجد أن
من بين كل خمسة أطفال يموت طفل واحد قبل بلوغه سن عام ! ويبلغ
عدد السكان في هذه المنطقة ١٩٠٠ نسمة لكل ميل مربع . ومتوسط
سن الفرد ٢٣ سنة .

هذا ويقاس ما يقرب من نصف عدد الأطفال الذين يتلقون العلم
في المدارس من سوء التغذية على حين أن ١/٨ عدد السكان من المرضى .

وإذا نظرنا إلى هذا الوضع نفسه في البنجال الشرقية (باكستان)
وجدنا أن كل دقيقة تشهد مولد ثلاثة أطفال وإن كل ٩٠ دقيقة تشهد
موت أحد هؤلاء الأطفال . هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الموتى بين الأمهات .
وانى أذكر أن إحدى هؤلاء الأمهات توفيت في سن السابعة عشرة بعد أن
أنجبت ثلاثة أطفال ، أى أنها بدأت في انجاب الأطفال في سن لا تتجاوز
الرابعة عشرة بل ربما دونها .

وفي معظم الأحوال تموت الأمهات نتيجة لاصابتهن بالانيميا الناتجة
عن اللاريا وسوء التغذية ، ولأن وسائل العلم الحديث لم تكن متوفرة
في ذلك الوقت .

وهناك مدرستان كلتاهما ذات نظريات متطرفة :

فالأولى تقول : أن هؤلاء الأمهات لا بد أن يواصلن انجاب الأطفال
لأن هذه « إرادة الله » . على حين تقول الأخرى أن السبب الذى يجعل
الأم تموت هى وطفها هو أنها لم تحسن التصرف في المواد الغذائية التى
تحصل عليها .

ولقد كانت دهشتى عظيمة في اليوم التالى عندما ذهبت في زيارة
لأحد الملاجئ التابعة لكنيسة الإروام الكاثوليك ، إذ وجدت هناك أطفالا
تتردد أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من ضحايا الثورة
الاجتماعية ممن فقدوا ذويهم وكذلك أطفال الهنود المسيحيين .

ومما هو جدير بالذكر أن المكان الذى يعيش فيه هؤلاء الأطفال
غاية في الجمال ، ويبدو أنهم يتمتعون فيه بسعادة مطلقة . وبينما كنت
أراقبهم وهم يلعبون ويمرحون ويترنمون بالأغاني الجميلة ، سألت
الراهبة الأمريكية التى تقوم على رعايتهم عن الأعمال والحرف التى تقوم
بتعليمها للأطفال فلم تجب عن سؤالى ، وعندما كررت السؤال ، نظرت

الى بامتعاض قائلة : « لقد سمعت سؤالك في المرة الاولى ، انه سؤال غير لائق ، اننا بطبيعة الحال ندرّبهم استعدادا للزواج ، اذ اننا ان لم نجعلهم يتزوجون في سن الرابعة عشرة ، فربما لا يستطيعون العثور على زوج على الاطلاق » .

ثم اشارت الى فتاة على جانب كبير من الجاذبية لاتتجاوز السادسة عشرة من عمرها وقالت : « ان هذه الفتاة قد تخطت الرابعة عشرة وبذلك فانتهت فرصة الزواج - وستكون محظوظة اذا استطاعت العثور على زوج ارحل متقدم في السن » .

وقد علمت انه في كل يوم احد من كل اسبوع يتوافد على الملجأ عدد كبير من الشباب بصحبة ذويهم لالقاء نظرة على الفتيات اللاتي يقمن في ذلك اليوم باستعراض امام هؤلاء الضيوف كآلة عملية تجارية أخرى . وربما تتم هذه العملية بطريق البريد في صورة استفتاء .. وقد اطلعتني الراهبة على نسخة من هذه الاستفسارات .

وفي عام ١٩٦٠ ، ألقى دكتور جوين سيمون أسقف لياندايف محاضرة في الجمعية البريطانية قال فيها :

« ان تحديد النسل لابد ان يستغل كوسيلة لتجنب القرارات التي هي اكثر تعقيداً ، او الحلول التي تنطوي على التضحية . فبالرغم من الزيادة في عدد السكان في العالم ، فان العلم والوسائل الميكانيكية الحديثة مازال في استطاعتها أن تطعم هؤلاء السكان ، بل ان في استطاعتها أن توفر لهم غذاء افضل مما يحصل عليه الآن اكثر من ثلثي سكان العالم .. ان الغذاء في متناول كل سكان العالم ولكن الصعوبة هي انه متوافر على نطاق عالمي وليس في نطاق محلي » .

يتضح من ذلك ان هذا الاسقف ، دكتور جوين سيمون لم يقرر - لشدة الاسف - ما يجب ان تتخذه أو لا تتخذه الامم المتحدة من اجراءات في هذا الشأن .

الباب الثالث مزرعة الانسان

من الامور التي لا تدع مجالا للشك ان الطبيعة اذا واجهت التحدي في اية صورة كانت ، فانها تثار لنفسها ، اما اذا وجدت معاملة حسنة وسياسة تتسم باللطف الى جانب ابد كبريمة ترعى التربة ، وتحرص على حمايتها ، فانها تستجيب لمثل هذا النوع من المعاملة بل وتدر محاصيل متزايدة بفضل التشجيع الذي تلاقيه .

ففي بريطانيا نجد اليوم مزارع ذات قدرة انتاجية تفوق القدرة التي كانت تتمتع بها ايام وليام الفاتح ، ذلك بالرغم من انها كانت تزرع بصفة مستمرة ، وظلت تخرج حاصلات تكفي اطعام الشعب مدة ٩٠٠ عام .

وفي لوزون بالفلبين تنتج مزارع الارز محاصيل هائلة برغم انها ظلت تستخدم لمدة ٤٠٠٠ عام .

وخلاصة القول ان هناك في جميع انحاء العالم آثرا تذكر الفرد كيفية تار الطبيعة لنفسها .

ففي منطقة ما بين النهرين بالعراق . تلك المنطقة التي كانت تعتبر جنة عدن ، نجدها اليوم صحراء قاحلة تعصف بها الرياح التي تغطي المدينة بطبقة كثيفة من الغبار .

وعندما وقفت على قمة جبل مونت البان بالمكسيك راهيا بيصير الى اسفل حيث وادي «اوكرাকা» الذي كان في وقت ما على درجة بالغة من الحصب مثل جنة عدن ، وجدته قد اصبح الآن منعزلا تماما ، وعلينا بالتلال، حيث كان الازتيك يحرقون الغابات من اجل بناء معابد مدينة مونت البان المقدسة .

وقد كانت مدينة نيسابور بايران في القرون المجاى عشر ، اiban مولد عمر الخيام ، واحة عظيمة يقطنها مليون ونصف المليون ، وقد أصبحت الآن لا تستوعب سوى ١٥ ألف نسمة فقط !

واذا نظرنا الى الجانب الآخر من المعادلة ، معادلة الطبيعة ، تجد ان مدينة قصصة بتونس ، تلك المدينة التي ورد ذكرها في الاساطير اليونانية ، ما زالت حتى يومنا هذا لا تقل درجة خصبها عما كانت عليه في الماضي ، بل تستطيع القول بانها ما زالت حتى الآن ارضي الرخاء ،

حيث تأخذ الأراضي المزروعة كفايتها من الماء ، فضلا على أن ارتفاع مياه الأمطار في هذه المنطقة الصحراوية يكاد يبلغ خمس بوصات . .

ومما هو جدير بالذكر أنه نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من ينابيع طبيعية وأبار ارتوازية حيث تستخدم المضخات لاستخراج الماء من عمق ١٠٠ قدم . . نظرا لذلك كله أصبحت هذه المنطقة تتمتع بوفرة كبيرة من المحاصيل الزراعية ، من قمح وشعير وغير ذلك ، بل مازالت هذه الأرض تدر هذه المحصولات الهائلة ، وذلك بفضل مهارة الإنسان وقدرته على توليد الطاقة الانتاجية الكامنة في هذه التربة .

ما مدى اتساع رقعة الأرض المتاحة للجنس البشري ؟

إن مساحة سطح الكرة الأرضية تبلغ ١٩٦٨٣٦٠٠٠ ميل مربع ، أو ٤٠٠.٤٠٠.٩٧٥.١٢٥ فدان .

وإذا نظرنا إلى هذه المساحة نجد أن ٥٧١٦٨٠٠٠ ميل فقط أراض ، وهي تشمل كذلك ال ٤١٠.٠٠٠ ميل مربع في القطب الجنوبي . وبذلك نرى أن سبعة أعشار سطح الكرة الأرضية تغطي المحيطات .

وبالنسبة للمنطقة الزراعية ، قدر البروفسور الراحل (ن.ب. فوسيت) - وذلك منذ ثلاثين عاما - قدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٣٠٪ من مساحة الكرة الأرضية أو ١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ ميل مربع . . ونوه البروفسور إلى أن ٣٠٪ أخرى ذات طاقة انتاجية بالرغم من أنه لا يمكن زراعتها ، وهذه النسبة الأخيرة تشمل الغابات والأحراج وسفوح التلال ، أما ال ٤٠٪ الأخيرة فقد اعتبرها صحاري سواه أكانت حارة أم باردة .

ويمكننا تناول هذا الموضوع من زاوية أخرى . فنستطيع القول بأن - ١/٥ سطح الكرة الأرضية يتكون من جبال وهضاب ، أما أن تكون جزءا تاما أو ذات علو شاهق لا تصلح للسكن أو الزراعة .

أما الخمسان الثاني والثالث فيشملان المناطق ذات الظروف المناخية التي تساعد على انتاج محاصيل وافرة . وإذا نظرنا إلى الخمس الرابع نجد أنه يشمل المناطق التي يغطيها الثلج والجليد ، مثل (شمالي كندا والاسكا والاتحاد السوفيتي) والخمس الأخير ليس أكثر من منطقة يكسوها القليل من العشب .

ومهما يكن من أمر فنستطيع القول بصفة عامة بأن ٣٠٪ من سطح الكرة الأرضية - أي ١١٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان - صالحة للزراعة ، أي نسبة ما يقل عن أربعة أقدن لل شخص الواحد ، وذلك في تقديرنا الحالي نسبة كثافة السكان في العالم .

أما ما يخص الفرد الواحد من الأراضي المزروعة فعلا ، والتي تستخدم في الوقت الحاضر ، فهو ما يقل عن ١٢٠ من البلدان ، ولكن هناك بالإضافة إلى ذلك مناطق دائمة تستخدم لسد حاجة الإنسان نسبة ما يزيد على فدانين لكل فرد ، وهي المراعي والسهول .

وبمعنى آخر يمكننا تقسيم سطح الكرة الأرضية على أساس ان
ما يخص كل فرد من هذه المساحة ١٢ فدانا على الوجه التالى :

٢١ من الفدان صالحة للزراعة و ٢١ من الفدان من المراعى
و ٢٤ من الفدان غابات و ٣٤ من الفدان غير قابلة للزراعة .

وإذا تذكرنا أن المناطق المزروعة لا بد أن تنتج محصولات صناعية
مثل القطن والحبوب والمطاط .. نستطيع القول (فى المتوسط) بأن
المنطقة الزراعية (محدودة) المدى . وفى استطاعتنا أن نوجه كل طاقتنا
ومهارتنا لرعاية الاراضى التى فى حوزتنا ، الاراضى التى نستطيع أن
نستخرج منها قوتنا ، بدلا من اكتشاف مناطق أخرى أو تحويل جزء
من المناطق التى تغطيها البحار الى اراض زراعية .

ومن الناحية (الثانية) العلمية نجد انه لا يوجد على سطح الكرة
الأرضية جزء لم يكتشف بعد ، أى انه فيما يتعلق بالجغرافيا الطبيعية
ليس هناك احتمال للعثور على آثار تدل على وجود ارض جديدة ،
وبمعنى آخر ليس هناك « آفاق جديدة تحل محل الآفاق القديمة » كما
كان الوضع بالنسبة للقرن التاسع عشر .

ولكن كان من الممكن تأجيل أسوأ التحذيرات التى ادلى بها
مالثوس ٠٠ فقد أصبح من الممكن اطعام الشعوب الآخذة فى التضاعف
فى بلدان أوروبا الصناعية (أو ترحيلها عن طريق الهجرة) بفتح برارى
الولايات المتحدة ، وكندا ، وأصقاع أمريكا اللاتينية ، وفيما فى أفريقيا
الجنوبية ، والاراضى والمراعى الواسعة فى استراليا ونيوزيلندة . لذا
وجب أن نتدبر أمرين فى ظل هذه الحدود :

١ - توسيع رقعة الأرض التى تصلح للزراعة .

٢ - زيادة المحصولات التى يمكن الحصول عليها من المناطق التى
فى حوزتنا .

غير أن هناك اعتبارا ثالثا له أهميته ، وهو اننا لا بد أن نحافظ على
الاراضى الزراعية التى فى متناول أيدينا ، ونحرص على رعايتها ، حتى
لا تتحول من اراض صالحة للزراعة الى اراض جرداء ، نتيجة لاجهاد التربة
وتعريضها للأخطار ، بل أيضا عن طريق اقامة الطرق الداخلية التى
تسحقها داخلها أيدي أناس آخرين .

ان ارتفاع مستوى المعيشة يصحبه عادة منافسة عنيفة .. وذلك
من اجل اقامة مزيد من المباني السكنية ، والطرق ، والمدارس ، والملاعب،
والمطارات المدنية ، والقواعد الجوية العسكرية وغير ذلك .

لقد نسينا كيف ان عدة ملايين من الافدنة - حتى فى جزيرة
صغيرة نسبيا مثل بريطانيا - قد دفنت تحت «الاسفلت» .. لقد ابتلعت
لندن فى سبيل توسيعها جزءا من أفضل انواع التربة فى الدولة ، حيث
كانت الحدائق الواسعة التى ساعدت فى وقت ما على توفير الغذاء

للمدينة بأكملها .. ولقد نسينا كذلك المزارع الواسعة التي استبدلت بها حالياً طريق ممد ، فضلا عن المساحات الواسعة التي أقيمت فيها المطارات .

وقد كان من نتائج ذلك أن انتشرت المدن ، فمتد أربعين عاما كان في العالم ٢٤ مدينة ، يسكن كلا منها ما يزيد على مليون نسمة . ومنذ ثلاثين عاما ازداد عدد هذه المدن حتى أصبح ٣٩ مدينة . ومنذ عشرين عاما طرأت زيادة طفيفة على هذا الرقم بحيث أصبح ٤١ مدينة .. أما اليوم فقد بلغ عدد هذه المدن ما يربو على ٨٠ مدينة ، وقد كان العدد الكلي للسكان في هذه المدن يساوى عدد السكان في الولايات المتحدة .

من هذا نرى أن ضغط السكان لم يكن بالنسبة للمواد الغذائية فقط . بل كان أيضا بالنسبة للمناطق التي لا بد أن تنتج هذه المواد .

وإذا نظرنا إلى هذه المشكلة من حيث أن فداناً واحداً من الأرض يلزم توفير المواد الغذائية للشخص الواحد ، فإن نسبة زيادة السكان في الوقت الحاضر تعنى أننا لا بد أن نقوم بزراعة ٤٥ مليون فدان في العالم .

وهذه النسبة هي ضعف المساحة المزروعة في بريطانيا العظمى ، وهي لا تنتج سوى نصف كمية الطعام اللازمة لإطعام الشعب البريطاني .

وإذا أخذنا في اعتيبارنا الجهود المضنية التي بذلناها أيام الحرب عندما حاولنا زيادة رقعة الأراضي المزروعة باستقطاع جزء من الأراضي المتاخمة للمناطق الآهلة بالسكان - مثل ملاعب الجولف وما شابه ذلك - فأننا سوف ندرك مدى الصعوبة التي تواجهنا لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية ، وهذا بدوره لا يعنى - كما سيوضح هذا الكتاب فيما بعد - أنه ليس في العالم مزيد من الأقدرة الصالحة للزراعة ، ولكن هذا يعنى أننا سوف نستخلم ذكائنا ومهارتنا للحصول على مثل هذه الأراضي .

وكما لم تتحقق تكهنات « مالتوس » في القرن التاسع عشر نتيجة لفتح أراض جديدة ، فإن التفسير الذي أعرب عنه العلامة الشهير سير « ولیم كروكس » بصفته رئيساً للجمعية البريطانية مع بداية هذا القرن قد أخطأ . لقد تكهن بأن الإمدادات الغذائية لن تكفى سد حاجة الأعداد المتزايدة من السكان وذلك لعدم توافر الثمرات . وقد كان يتحدى زملاءه الكيميائيين بأن يجدوا وسيلة للمحافظة على خصب الأرض ، وفي غضون خمسة عشر عاما استطاع « هابر » أن يكسب هذا التحدي عندما اكتشف طريقة لاستخراج النيتروجين من الجو ، وفي الوقت نفسه ومنذ حوالي ٦٠ عاما مضت أدخل العلم عنصرا جديدا وهو تطوير علم الوراثة ، ودراسة السمات الوراثية ، التي حولت فن رعاية النباتات والحيوانات إلى نوع من العلوم الحديثة ..

وفضلا عن ذلك فقد أفسح العلم مناطق واسعة للزراعة مختلف أنواع النباتات التي لم تكن تزرع بها من قبل ، نظرا للظروف الجوية التي تخضع لها هذه المناطق ، وبذلك أمكن انتاج مواد غذائية في ظل ظروف جوية كانت تحول من قبل دون زراعة هذه المواد .

ولنأخذ على سبيل المثال القمح : ففي أيام « كروكس » كانت الأحوال الجوية تتحكم في تحديد مساحة الأراضي المزروعة قمحا في كندا فقد كانت هذه المساحة تبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطلان ارتفعت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى ٢٧.٠٠٠.٠٠٠ رطلان . كما أصبحت منطقة البراري للواحة التي كانت تعتبر من المناطق الجافة من أفضل المناطق تصلح لزراعة القمح عموما .

أما في استراليا فقد ارتفعت رقعة الأراضي المزروعة قمحا من ٥.٠٠٠.٠٠٠ رطلان إلى ١٦.٠٠٠.٠٠٠ رطلان ارتفعت هذه المساحة في الأرجنتين من ٧ ملايين رطلان إلى ٢٠ مليون رطلان .

وفي كندا - ومنذ ثلاثينات القرن التاسع عشر - امتدت رقعة الأراضي الصالحة لزراعة هذا النوع من الحبوب حتى شملت مناطق « بحر السلام » التي في الشمال ، والتي كانت تدخل في نطاق المناطق التي من « المستحيل » زراعتها ، وهي شمال خط عرض (٥٥) ، لقد امتدت المحصولات الزراعية إلى ما بعد المناطق التي كانت تعتبر « حدودا طبيعية » منذ ستين عاما .

ومما هو جدير بالذكر أنه في امكاننا - حتى في حالة عدم وجود مثل هذه الاكتشافات الجوهريّة الحديثة - توسيع المناطق الحالية لإنتاج المواد الغذائية .. وهناك على الأقل ست وسائل لتحقيق ذلك ، ففي امكاننا ان نفعل الآتي : -

١ - توسيع رقعة الأراضي المزروعة .

٢ - توفير مزيد من المياه للمحصولات وذلك لمساعدتها في فصل الجفاف .

٣ - توفير رعاية أفضل للمحصولات وذلك بتزويدها بالسمدة الصناعية والوسائل الطبيعية .

٤ - زراعة أنواع جديدة من النباتات وتربية الماشية طبقا للوسائل الحديثة وذلك لتوفير محاصيل أفضل وتعظيم هذه المناطق .

٥ - رفع مستوى الزراعة وتزويد الفلاحين البدائيين بأنواع أفضل من الماشية والأغنام ووسائل التهوض بالأرض .

٦ - التهوض بمستوى كفايتنا باستخدام المحصولات والأغنام التي في حوزتنا ، وكذلك كفايتنا في التصرف في نتائج هذه المحصولات والأغنام .

وإذا نظرنا إلى حاجتنا إلى مزيد من الأفدنة لأمساك رفق ما يستجد من أفراد نجد أنه يجب علينا ان نقوم بزراعة ١٩٨٠-١٩٨٠ رطلان أن مجموع مساحة الأرض المزروعة في العالم في الوقت الحالي يبلغ ٣٣.٥٠٠.٠٠٠ رطلان وقد حدد الزهر مساحة الأرض التي من الممكن زراعتها في العالم أجمع بـ ٤٤.٠٠٠.٠٠٠ رطلان

فقدان طبقا للخريطة التي قاموا باعدادها . ومن ذلك نرى ان التربة متوافرة ولكن عنصر الزمن هو الذى لا يشجع على الاقدام .

ومهما يكن فان مثل هذه الارقام التى تعطى لتحديد مساحة الافدنة التى يمكن زراعتها انما هى فى الواقع ارقام خداعة لا تمت الى الحقيقة بصلة كالارقام التى تعطى لمقدار ما يخص كل فرد من المواد الغذائية .

وقد كتب البروفسور « ددلى » معلقا على ذلك قائلا : -

« انه من العسير الحصول على مقارنات دقيقة فى هذا المجال ، والرقم الذى اردى ورد هنا بانسبته للولايات المتحدة يتضمن « الاسكا » أما الرقم الخاص بالمناطق التى تزرع بالفعل فقد وضع على أساس الاراضى والمحصولات والاعشاب التى طرأت عليها التحسينات .

وجدير بالذكر ان الاراضى المزروعة فى كندا والولايات المتحدة تنتج فائضا يزيد على احتياجات البلاد الداخلية . اما الرقم الذى ورد حول الاراضى القابلة لزراعة فى كندا فقد وضع على أساس التقدير اترسمى الذى ظهر منذ بضعة أعوام ..

اما اذا نظرنا بالنسبة الى الوضع لكل من الهند واليابان فنجد ان صغر مساحة الارض المزروعة تعتبر من المشكلات الكبرى التى تواجهها . وليس من العسير على اليابان ان تتمكن من اطعام شعبها بنفسها ، نظرا لما يتمتع به أهلها من مهارات فنية ، ومضاعفهم للمحصولات التى تعتمد على الأرز والحبوب الغنية بالمواد البروتينية ، الأمر الذى يجعلها تصل الى أعلى المستويات المعيشية .. كما أن البحار تزودها بالاسماك التى تعتبر المصدر الرئيسى للبروتينات ، وبذلك تدخل اللحوم والالبان فى مرتبة الكمائيات كما يعتبر انتاجها بمثابة مضية للجهد .

وعلى ضوء الوضع الراهن فى العالم اجمع ، لن تكون هناك أية فائدة معينة اذا حاولت الدول التى قطعت شوطا كبيرا فى التقدم - مثل الولايات المتحدة - زيادة رقعة الاراضى المزروعة وما تدره من محاصيل .. ولن يؤدي ذلك الا الى انتاج « فائض من المواد الزراعية » التى لن تؤدي بدورها الا الى مضايقة الزارعين نظرا للتلاعب الذى يدور حول أسعارها فى الاسواق الحرة .

وقد اضطرت الولايات المتحدة ، نظرا لذلك الى اتباع سياسة أدت تدريجيا الى افساد مساحات واسعة من الافدنة الصالحة للزراعة .. لقد خسرت الحكومة ٢.٤ ملايين دولار بتدميرها لمحصول البطاطس او بيعه بأسعار منخفضة للغاية .. وقد قامت الحكومة بتفدية الخنازير بما لا تقل قيمته عن ملايين الدولارات من عتب كاليفورنيا . كما بلغت قيمة المواد الغذائية التى أنفقتها فى هذا المجال حوالى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وفى عام ١٩٥٧ كانت الصوامع والشون تكاد تنفجر من كثرة ما بها من المواد الغذائية ، فقد كانت تحتوى على ١١ مليون بالة من القطن ،

و ٩٠٠ مليون كيلو من القمح ، و ١١٥٠ مليون كيلو من الشعير ، و ٩٠ مليون رطل من الزيت و ١٠٠ مليون رطل من اللبن الجاف .

وقد وصلت كمية فائض الحبوب الى ٢٠٠٠ مليون كيلو ، وكانت كندا في الوقت نفسه تملك ٧٣٠ مليون كيلو من القمح .

وخلاصة القول أن كندا والولايات المتحدة كانتا تملكان ١/٤ المنتجات الزراعية المخزونة في العالم أجمع .

ومن ذلك نرى أننا أردنا زيادة رقعة الاراضي المزروعة ٠٠ فالحل هو اننا لا بد من توفير منتجات هذه الاراضي حتى تكون في متناول الشعب الذي هو في حاجة اليها بطريق مباشر ٠٠ او اننا لا بد من أن نقوم بتغيير وسائل التسويق والتوزيع تغييرا كلياً وجزئياً .

ومن الواضح أن أفضل الحلول الفعالة في هذا المجال هو العمل على زيادة المحصولات التي تدرها الافدنة التي تمت زراعتها بالفصل ٠ وقد سمعت منظمة الاغذية والزراعة الى تأكيد ذلك عن طريق توجيه اهتمام ازارعين في جميع أنحاء العالم الى مزايا زراعة الاصناف التي تدر محاصيل وافرة ، وكذلك عن طريق تشجيع البحوث التي سوف تؤدي الى تطبيق واتباع افضل الوسائل المحلية في سبيل تحقيق ذلك .

كما أن هناك عدة عوامل مجتمعة ، هي الرى وطرق الرعاية السليمة والنهوض بوسائل الزراعة ، في استطاعتها أن توفر للزارعين حيزا أفضل في مقابل ما يبذلونه من جهود ، كما توفر لشعب المزيد من منتجات بلاده المحلية .

ويتمثل ذلك بوضوح في افغانستان عندما لجأت الى منظمة الاغذية والزراعة، لاتخاذ قطعان الماشية التي اخذت تموت بنسبة ٤٠٪ في شتاء كل عام ، نتيجة لنقص المواد الغذائية الذي نجم عن زيادة عدد الاغنام بالقدر الذي يفوق مدى ما تستوعبه المراعى من هذه القطعان .

وقد ناشت افغانستان المنظمة الدولية باتخاذ اجراء في هذا الصدد ، الى جانب النظر بعين الرعاية الى حالة الزراعة في افغانستان بصفة عامة ٠٠ بل لم يقتصر الأمر على هذه الصورة ، فقد سارعت منظمة الصحة العالمية بارسال مندوبها الى البلاد لتنفيذ خطة حصر وباء الملاريا بين هنوكوش ونهر اموداريا . وقد نجحت هذه الخطة نجاحا منقطع النظير ، وأمكن تطهير المنطقة من البعوض كما أمكن تأهيلها بالسكان ، وأصبحت من جديد من أفضل المناطق الزراعية التي تنتج عدة محاصيل من بينها القطن .

وكان من نتيجة النجاح الذي حققته زراعة القطن أن انشئ مصنع لغزل القطن ، ودخل القطن بدوره في قائمة المنتجات المصدرة .

المباب الرابع كشافة السكان

في الأعوام التي سبقت الثورة الصناعية كان الزارع يتمتع باكتفاء ذاتي ، فيفضل مائة الفدان - او نحو ذلك - التي يملكها كان يستطيع ان يعول نفسه ، وأن يعول عائلته المكونة من ستة أو سبعة اطفال ، وكذلك الأشخاص المسنون المتقاعدون الذين يعتمدون عليه في معيشتهم ، بل وربما استطاع ايضا ان يستأجر خادماً يترتب لا بأس به .

نعم لقد كان يسد الجزء الأكبر من احتياجاته واحتياجات عائلته من هذه الأرض . فقد كان يحصل منها على الحطب او الحطب من أجل الوقود الذي يلزمه ، كما كانت زوجته تقوم بغزل صوف الاغنام . فضلا عن حصولهم على طعامهم من الحيرات التي تدرها الأرض .

من ذلك نرى انه لم يكن ينفق الا القليل النادر ، اللهم الا اذا كان في حاجة الى شراء بعض الاواني والادوات المنزلية ، وبرغم انها حياة شاقة فانها مترابطة متماسكة .

واذا نظرنا اليوم الى مائة الفدان هذه على مستوى بريطانيا نجد انها تسد حاجة ١٠٠ شخص خارج حدود هذه الأرض في المدن والمصانع من الطعام ، بل ان الزارع في استطاعته ان يسد حاجة مزيد من هؤلاء وذلك عن طريق اعادة توزيع الاموال التي يحصل عليها نتيجة لبيع منتجاته . انه يساهم في دفع مرتب ساعي البريد الذي يقوم بتوزيع منشورات وزارة الزراعة ، والشخص الذي يقوم بجمع الضريبة على الدخل ، وغيرهما ممن يقومون بمثل هذه الخدمات العامة التي يعتمد عليها الزارع في عمله ، والتي تتضمن ايضا نصيبه في المرتب الذي يتقاضاه رئيس هيئة ادارة الطاقة الذرية التي عن طريقها استطاع ادخال الكهرباء في أرضه ، وبما أن مزرعته قد أصبحت مزرعة ميكانيكية الى حد كبير ، فانه يقوم كذلك بعول العمال الكيميائيين الذين يمدونه بالاسمدة الصناعية التي يحتاج اليها كل عام هو وغيره من الزارعين البريطانيين الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠٠ ألف زارع . وتقدر كمية الاسمدة الصناعية التي يحصلون عليها في العالم بـ ٥ ملايين طن .

وكان من آثار تطبيق الثورة الميكانيكية في الزراعة في بريطانيا زيادة الانتاج في الفترة ما بين سنتي ١٩٢٥ - ١٩٦٠ بنسبة ٦٦٪ ، وقد ازداد عدد الجرارات من ٥٢٠٠٠ في عام ١٩٢٨ الى نصف مليون بعد مرور عشرين عاما ، فضلا عن أن الحبوب التي كانت تعمل في الأراضي البريطانية

في عام ١٩٣٩ والتي كانت تبلغ ٦٦٨,٠٠٠ قد قل عددها حتى أصبح ١١٤,٠٠٠ في عام ١٩٥٦ .

وفي غضون عشرين عاما ازداد عدد جامعي الحصاد من ١٥٠٠٠ الى ٣٢٩,٠٠٠ شخص ، كما ازداد عدد ماكينات صنع الألبان حتى أصبحت ١١٠,٠٠٠ ماكينة فضلا عن أن الكهرباء استخدمت في جميع المجالات داخل المزرعة .

هذا وتستوعب الاراضي التي تم تحسينها واصلاحها في بريطانيا العظمى والتي تقدر مساحتها بـ ٢٨,٥٠٠,٠٠٠ فدان . تستوعب في الوقت الحاضر من الأيدي العاملة ما يقل عن ٨٠٠ ألف شخص بصفه منتظمة ، كما تساهم بـ ٥٥٪ من كمية الغذاء اللازمة لاطعام ٥٦ مليون شخص .

ولكننا اذا نظرنا الى مائة الفدان هذه بالنسبة الى الهند نجسد أن الاراضي التي ترجع الى مائتي فدان مقسمة حاليا بين خلفاء الحكماء القدامى ، وهذه المساحة التي تقدر بمائة فدان لا بد أن تدر ناتجا يكفي اطعام مائتي اشخص ممن يعيشون عليها .

وجدير بالذكر ان الوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك تعتبر أكثر بدائية من تلك التي كانت تستخدم في سنوات ما قبل الثورة الصناعية في بريطانيا .

هذا الى جانب أن المحصولات لاتكاد تكفي امساك رمق هؤلاء الاشخاص وجعلهم وحدة متماسكة روحا وجسدا ، إذ أن الفلاح عليه أن يدفع نفقات الزراعة ثم بعد ذلك يعطى المالك ٧٠٪ وربما يسدد ٢٠٪ أخرى للأشخاص الذين يقرضونه ما ينزله من أموال ، اما الـ ١٠٪ المتبقية من المحصول الهزيل فلا تكاد تملك رمق أفراد العائلة الذين يناضلون من أجل البقاء .

ونظرا لفسالة الدخل الذي يعود عليه من الأرض ، فإنه لا يستطيع الحصول على بذور أفضل أو آلات أفضل ، الأمر الذي يجعله غير قادر على زيادة المحصولات ، بل ان المشكلة اضخم من ذلك بكثير ، فإنه ان لم يعمل على رى أراضيه فإنه سوف يدخل ضمن تسعة الأعشار من العمال الزراعيين الهنود الذين لا يجدون عملا في الأرض لمدة تسعة أشهر في العام .

وإذا أخذنا في اعتبارنا الفلاحين في جنوب شرقي آسيا بصفة عامة نجد ان الفلاح يظل عاطلا تماما مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل عام . وبما ان عدد الفلاحين في هذه المنطقة يبلغ ١٦,٠٠٠ مليون فلاح ، فإن هذا يعني أن هناك ١٨,٠٠٠ مليون يوم ضائعة تماما .

وإذا أضفنا الى ذلك عدم كفاية العمل الى البطالة فإن هذا الرقم يكاد يصل الى ٤٠,٠٠٠ مليون يوم .

ان هذا لايعتبر فراغا ناتجا عن الكسل ، وانما هو مفروض بحكم الضرورة .

وبرغم ان البعض يأسف لأن الافراد يتركون الأرض فإن الاجابة على ذلك هي أن في بريطانيا وفرة في المحصولات مع قلة في الأشخاص . . . فضلا عن اننا نستطيع بـ ٥٪ من القوى العاملة التي تعمل في الأرض أن نطم ٣٠ مليون فرد على الاقل من نتاج الأرض ، وإن نساعد العمال الصناعيين على انتاج البضائع لتصديرها وشراء الـ ٤٥٪ الأخرى من كمية الطعام التي تلزمنا .

وعلى هذا الاساس تزداد الكفاية . .

وبينما كان متوسط غلة الفدان من القمح في بريطانيا ٣٤ وحدة في عام ١٩٣٩ أصبح الآن ٤٨ وحدة ، وهذه النسبة تبلغ أكثر من نصف غلة افدان من القمح في كل من الولايات المتحدة وكندا .

وفي الفترة نفسها ازدادت كمية التبن التي يمكن الحصول عليها من بقرة واحدة في بريطانيا بنسبة ٢٥٪ ، كما ازدادت نسبة التناسل بين الأغنام بمقدار يزيد على ٧٪ ، وقد بلغ عدد الماشية الزراعية في المملكة المتحدة ما يقرب من ١١٪ مليون من الأبقار ، و ٢٧٪ مليون من الدواجن ، ويبلغ رأس مال هذه الماشية حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه . وهي تماثل كذلك قيمة ما تنتجه هذه الحيوانات .

وفي بريطانيا ، حيث نجد جرارا واحدا لكل أربعين فداناً يدور الفدان من القمح أربعة أضعاف ما يدور الفدان من القمح في الهند حيث نجد جرارا واحدا لكل ٢١٥٠٠ فدان .

وفي الواقع أن في الهند بقرة لكل فرد ، ولكن هذا لا يدعوا الى السرور بل الى الأسف ، لان تلك الأبقار المقدسة تأكل من الطعام أكثر مما يأكله الإهالي هناك ! . . ان هذه الأبقار لا تذبح أو تؤكل فضلا عن أن لبنها لا يحتوي على أية فائدة . . بل يعتبر خطيرا وضارا .

اننا لا بد ان ندرك الحاجة الماسة الى ادخال النظم الميكانيكية في الزراعة ، وفي اعتقادي أن الزراعة ليست صناعة فحسب ، وانما هي سبيل من سبيل الحياة . . وفي اعتقادي أيضا أن ٥٪ من العمال الزراعيين في بريطانيا أفضل من ٨٠٪ منهم في الهند .

ومن المشاهد التي تدل على مدى تأخر الزراعة في أحد البلاد الاستوائية منظر الجمال والثيران المصوبة العينين التي تقوم باستخراج الماء من الأرض لرى التربة ، التي عن طريقها يحصل الانسان والحيوان - على قدم المساواة - على قوت يومه ، وبرغم ان هؤلاء الفلاحين على درجة بالغة جبا من الفقر والضعف الناتج عن سوء التغذية ، فانهم يستخدمون أكثر أنواع القوى ضياعا في العالم وهي « القوى العضلية » . . ان هؤلاء الأفراد ، وغيرهم كثيرون في العالم أجمع ، سرعان ما يفقدون طاقتهم الحاروية نظرا لانهم يستخدمونها بصورة لا تمت الى الاقتصاد بصله . إلا وهي صورة المجهود العضلي . . وبالرغم من أننا نشيد بالمجهود العضلي فإنه على درجة مؤسفة من عدم الكفاية . . ان استنفاد هذا المجهود العضلي ان كان يدل على شيء فانما يدل على سوء التغذية بالنسبة لتربة والمحصولات .

٠٠ بل ان القلاح الذى يمارس هذا النوع من المجهود يقاسى هو وعائلته من سوء التغذية الذى يؤدى فى كثير من الاحيان الى تصورهم جوعا .

ومنذ ان اصبح الانسان صائنا للالات اخذ يحاول استغلال وحداته الحرارية بطريقة أفضل ، وذلك بتطبيق بعض الاجراءات والنصائح التى تؤدى الى نتائج أفضل من استخدامه لقواه العضلية بطريقة مجردة .

نعتقد ما بدأ يصنع العجلة وفرت عليه المجهود الذى كان يبذله فى جر الزحافة . وكذلك الحال بالنسبة للاشعة التى زود بها قواربه ، والتروس التى قام باختراعها ، الى غير ذلك من الآلات التى كانت فى كل مرة تعتبر بمثابة اعتراف بأن هناك تعويضات ضخمه من أجل المجهود التى تبذل فى هذه المجالات .

ويمكن القول بأن أعظم نجاح تحقق فى غضون مائتى العام الماضية إنما هو تحرير الانسان ، أو بعض الافراد على الأقل ، من عبودية استخدام القوى العضلية .

ومما هو جدير بالذكر أن ما يزيد على ٧٠٪ من القوى المحركة فى آسيا قوى عضلية انسانية كانت أو حيوانية . أما فى الولايات المتحدة فإن ٤٪ فقط من القوى المحركة تدخل فى نطاق القوى العضلية .

ان العامل العادى فى الدول الغربية اليوم فى امكانه ان يتحكم فى قوى تتادل ١٠٠ فرد من هؤلاء العبيد الذين يخضعون لسيطرة القوى العضلية . . . انه يقوم بتوجيه دفة العمل بوساطة ما لديه من آلات ميكانيكية وهو جالس فى مكتبه فى احد المصانع الحديثة .

ومن ابرز الامثلة فى نظرى على مدى الفرق بين المجهود العضلى والوسائل الحديثة - التجربة التى حدثت فى جاوة ، تلك التجربة التى لن أنساها على الدوام والتى كان مسرحها جبال جاوة الوسطى . . . فقد كان الاطباء وصندوق الطفولة التابع لنامم المتحدة ، قد قاموا فى الآونة الاخيرة بتطهير هذه المنطقة من المرض الجلبى الرهيب الذى اجتاحتها . . . وهذا النوع من المرض لا ينتقل عن طريق الاتصال الجنسى وإنما عن طريق الجروح .

وقد انتشر هذا المرض بين جميع الافراد من العمال الذين يشتغلون وهم حفاة الاقدام فى الحقول ، الى الاطفال الذين يمتصون صدور أمهاتهم التى أصابها المرض . . . وهذا المرض لا يكتفى باهلاك الجسد فقط ، بل انه يؤدى كذلك الى القضاء على روح الفرد الذى أصابه . . . وعند ما بدى فى التفكير فى استخدام البنسلين لمعالجة هذا المرض بحقنة واحدة لم يكن لدى الافراد أية مقاومة أو أمل فى الشفاء . . . ولكن شعب هذه المنطقة قد تمكن فى الوقت آنحاضر من التخلص من هذا المرض ، وذلك بفضل جهود الأمم المتحدة والعلم الحديث . . . وما أن برىء هذا الشعب من مرضه حتى بدأ أول ما بدأ بالعمل من أجل انتاج مزيد من الطعام ، وزراعة مختلف أنواع المحصولات وخاصة الأرز الذى لم يكن فى امكانهم زراعته فى المناطق الجبلية ذات الطبيعة البركانية . . . كما قرروا كذلك شق

ترعة عند حافة هذه الجبال حتى يتمكنوا من رى حقول الارز القائمة عند سفوحها .

وقى غضون عام أمكنهم أن يتقدموا مسافة ميلين ونصف الميل داخل الجبال البركانية مستخدمين فى ذلك عضلاتهم الى جانب آلات ومعدات بدائية للغاية . وعندما كانت تعترض طريقهم صخرة ضخمة كانوا يقومون بتفتيتها الى قطع صغيرة حتى يتمكنوا من حملها على رؤوسهم فى أسلال المخصصة لذلك .

ومما يدعو الى الغرابة انهم لم يستخدموا المتفجرات فى عملياتهم هذه لانه ليس فى استطاعتهم الحصول عليها .

ان الأيدي العاملة أرخص بكثير من هذه المتفجرات . وكان من نتيجة ذلك أن العملية التى كانت لا تكاد تستغرق بضع ساعات أو أيام لاتمامها أصبحت تستغرق عدة أشهر من للجهد العضل المصنى . وعندما اعترضت على ذلك متسائلا لم لا توفر لهم الآلات التى تمكنهم من الحصول على القناة الذى هم فى أمس الحاجة اليه وعلى وجه السرعة ؟ . اجابنى خبير حكيم من خبراء الامم المتحدة مؤنبا اياى قائلا :

« حاول ان تفهم ان هذه القناة قناتهم . ولأول مرة سوف يكون لديهم شيء لا يدينون به للمرابين . . اننا اذا قدمنا لهم اى نوع من المساعدة فانهم لن يتركوا اطلاقا أن هذه المساعدة مجردة غير مشروطة . . بل انهم سيظنون انها صورة أخرى من صور الربا . . ان علينا ان نتركهم ليحققوا اهدافهم بأنفسهم . فقد يثقون من ثم فى المساعدة التى نقدمها لهم ، . . وقد جعلت ان هذا هو الحقيقة عينها . »

فعندما ارتفع مستوى الآلات التى يستخدمها الانسان اصبح فى امكانه ان يكون سبيلا للبيئة التى يعيش فيها ، ومتحكما فى الوسائل التى تمكنه من سد المطالب المتعددة لانباء جنسه . . ولكن هنالك اشياء اعترضت طريقه ووقفت منه موقف التحدى مثل الآفات والفيضانات والظوفان ، لكننا تمكنا فى الآونة الاخيرة من وضع حد لهذه الاشياء ، وذلك عن طريق ما نطلق عليه « العلوم الفرية » .

اننا نحن الذين ننتسب الى اصل اوروبى . نحن الذين نعتبر انفسنا وارثى الحضارة اليونانية - الرومانية . واصحاب العقيدة المسيحية - اليهودية - ننسى ان هؤلاء اصحاب عقائد ترجع الى عهود طويلة الاجل . . فبينما كان خالقو « العلوم الفرية » يجولون فى الاجراج كانت هناك حضارات غنية مستنيرة فى كثير من الدول التى نسميها الآن بالدول المتخلفة (اى الدول « المتأخرة ») وبرغم اننا نسميها الآن بهذا الاسم ، ومهما يكن ما نقدمه لهم حاليا من خدمات فاننا فى الواقع ندين لهم بالكثير .

ان الحضارة المادية التى نجنى حاليا ثمارها ونفخر بتفوقنا فيها لا ترجع فى تاريخ الانسان الى اقدم من الولايات المتحدة . . لقد عاصر جيمس وات بنجامين فرانكين وكان صديقا له . . وبينما كانت حركة

قال « بوستونز لى بارنى » «دائرة كان » .وات : « يقوم بصنع آلات البخارية التى صحتب معها وفرة فى الإنتاج . بل لقد مكنتهم كذلك من الحصول على قانض . من الانتساج التجارى . . إن القانض يعنى أن المصنع فى امكانه أن يصدر السلع لشراء الغذاء والمواد الخام لأطعام الأفراد والمكينات على السواء . انه فى امكانهم توجيه « بعثات تحت ستار نشر الحضارة » لاستعمار الدول التى هم فى حاجة الى المواد التى بها ، أو فتح أسواق جديدة لمضاربة الأسواق الأوروبية . ولكن هناك فوائد أخرى يمكن الحصول عليها من وراء هذا القانض . فهو يسر سبل الثقافة ، ويوفر الاموال اللازمة لتمويل الأبحاث التى تؤدى الى انتشار العلوم ومختلف أنواع الصناعات .

لقد قامت اثورة الصناعية الاولى فى بريطانيا أولا . ثم امتدت بعد ذلك الى أوروبا ، ثم الى أمريكا ، ثم الى اليابان حتى دخلت الاتحاد السوفييتى .

ومن الحقائق الهامة التى نادرا ما تفكر أن اول دولة تحسبت لتفوق الصناعى فى بريطانيا . وغزت أسواقها . بما فى ذلك من أسواقها الداخلية انما هى بلجيكا . .

ويرجع هذا الى عدة عوامل متجمعة أهمها هبوط مستوى الحصول . . . وكما اخترعت أمريكا قانون ماكماهون الذى منع بقية دول العالم . بما فى ذلك بريطانيا - من الوقوف على أسرار الكشف عن الطاقة الذرية فى عام ١٩٤٥ - كذلك فعلت بريطانيا فى أوائل القرن التاسع عشر عندما فرضت عقوبات لحماية أسرار عملياتها الصناعية . . فمن الأمور التى كانت تعتبر جريمة يعاقب عليها أن يحاول مواطن بريطانى الحصول على وظيفة فى القنارة الأوروبية ، أو أن يحاول الجواسيس التجاريون الحصول على عمل فى المصانع البريطانية . . كما انه ممنوع كذلك تصدير آلات صنع النسيج خارج بريطانيا . وبذلك وجدت الدول الأوروبية نفسها بعد حروب نابليون فى مواجهة تنظيم ضناعى بريطانى كامل النمو داخل إطار محكم من السرية التامة .

ولكن الوضع كان يختلف بالنسبة لبلجيكا . إذ ان الملك ليوبولد الاول كان غم الملكة فيكتوريا وكان متمرسا فى التطورات الصناعية قبل اغتلائه العرش .

ففى عام ١٨٤٥ كان نصف مليون شخص فى بلجيكا - تلك الدولة الصغيرة - من العاطلين ، ذلك لان توسع بريطانيا فى إنتاج الكتان قضى على تجارة النسيج البدوي ، كما أن هذا قد ميّذف وفوع كارثة هبوط الحصول ، فما كان من ليوبولد إلا أن اتخذ اجراءات حاسمة ، فقد أقام المرافق انظمة التى شملت انشاء السكك الحديدية وشق الطرق والقنوات ، بل لقد حاول أن يستجلى أو يقترض أو حتى يسرق الآلات لتطبيق الوسائل الميكانيكية فى صناعة الكتان . . . بل لقد عمل كذلك على زيادة عدد المدارس الابتدائية فى جميع المقاطعات . وبهذا سبق انجلترا فى هذا المجال بثلاثين عاما . . كما أقام أيضا المدارس والكليات الفنية

والورش الحديثة - وذلك لتزويد الشعب بجميع التفصيلات وأتمليعات حول وسائل صناعة النسيج ، وتطوير صناعة الفحم والحديد ، وصناعة المكينات ، وقد كالت هذه الجهود بنجاح متقطع النظر وأصبح البلجيكيون يتطلعون عبر البحار مثلهم في ذلك مثل بريطانيا تامة . . . وكان من نتيجة ذلك أن دخل ليوبولد قيل الثاني الكنز وكان ما كان من تبعات تذكرها جفينا اليوم .

أذن يمكن إقول من الناحية الجغرافية أن الثورة الصناعية تسمى إلى « سكان المنطقة المعتدلة الدافئة » ما لم يستطع الانسان في هذه المنطقة وفي غضون فترة لا تتجاوز مائتي عام أن يسيطر على الظواهر الطبيعية بسيطرة تامة وأن يحقق رخاء صناعيا يجعله في مكانة تفوق مكانة الآخرين .

ولصناعة الأعمال التي حققها الانسان ومدى تكاملها بدأ يعتقد أنه لا بد أن تكون هناك صفات داخلية تميزه عن غيره من الأجاس الأخرى .

ولكن نظرة واحدة إلى الخريطة قد تجعلنا نخفف من شعورنا بالغرسة بل وتجعلنا نعيد التفكير مرة أخرى . . لقد اعتمد الرخام الصناعي الذي بدأ باختراع الآلة البخارية في أول مراحل على الفحم الذي يعتبر وقودا رخيصا ، ثم كان البترول ، والفار الطبيعي . اللذان كانا جيولوجيا وجغرافيا منذ ملايين السنين .

ونظرا لأن الفحم رخيص السعر وفي متناول اليد أخذت المصانع في خلق الثروة التي في استطاعتها أن تولد سلسلة متصلة من الرخاء وتوسع مدارك المعرفة . ولكن نظرة واحدة إلى الخريطة الموضحة للموارد الطبيعية تبين السبب في أن سكان المنطقة « المعتدلة الدافئة » يتمتعون بمزايا خاصة . . أن الوقود الذي هو أساس لما حققوه من رخاء متقطع النظر كان في متناول أيديهم .

وجدير بالذكر أن تسعة أعشار احتياطي الفحم المعروف في العالم - وأربعة أخماس احتياطي البترول في العالم أيضا شمال خط عرض ٢٠ شمالا أي جنوب مدار السرطان مباشرة .

كما أن معظم الدول المسماة بالدول المتخلفة جنوب الخط أيضا ، إذا استثنينا ، جنوب افريقية ونيوزلاند ، اللتين تخلصتا حديثا من سيطرة النفوذ الصناعي والتجاري ، ولم يكن في استطاعة تلك الدول المتخلفة أن يكون لها أي نصيب في هذه الثورة الصناعية التي توأمها الوقود الرخيص إلا بصفتها موعلة للمواد الخام والغذاء اللازم للبضائع القائمة في الشمال .

وبناء على ذلك فقد حالت الظواهر الجغرافية والجيولوجية دون أن تمتنع شعوب هذه الدول بالثورة الصناعية وتمارها . هذا بصرف النظر عن احتمال أنهم يتمتعون بمقدرات داخلية كان في الامكان أن تخرج إلى حيز الوجود إذا أتيحت لها الفرصة لذلك . ولكن بالرغم من ذلك

فقد كان لهم - أو لبعضهم على الأقل - نصيب في بعض أوجه التقدم
مثل الخدمات الطبية ..

ذلك هي البلدان التي تكاد تنفجر حالياً من كثرة ما بها من عدد
السكان .. وإلى جانب الإجراءات الصحية العامة التي اتخذت من أجل
الحد من انتشار مختلف الأوبئة والأمراض مثل الحسنى الصفراء
والكوليرا وغيرهما ، فقد حدث تقدم لا يستهان به في عالم الأدوية منذ
عام ١٩٣٥ وما تبعه .. وقد أمكن باكتشاف اقراص السلفا والبنسلين
قيماً بعد القضاء على جراثيم بعض الأمراض .. كما أن اكتشاف مسحوق
ال « د. د. ت » وغيره من المبيدات يعنى أن الأمراض التي تنتقل عن
طريق الحشرات يمكن القضاء عليها في جميع المناطق والمجمعات .

إن مثل هذه الإجراءات في حاجة فقط إلى فهم واستيعاب تعاوني
من أكبر جانب ممكن من عدد السكان ، فإنها لا تتطلب عمليات تثقيف
حول الأساليب الحديثة اللازمة في كثير من الأحيان من أجل النهوض
بالمستوى الزراعي ..

لقد أمكن بنجاح بالغ معالجة عشرات الملايين من أبناء الشعب من
الأمراض الطدية المتوطنة عن طريق البنسلين ، كما عملت المبيدات على
حفظهم من مرض الملاريا ، فضلاً عن تمكنهم من الحد من انتشار مرض
السل ، وذلك عن طريق توكيات طبية وقائية معينة ..

وفي الوقت نفسه ازبح النقاب عن وجود نسبة هائلة من مرضى
السل في البلدان الفقيرة ، إذ أن الحكومات ليس في إمكانها توفير
المستشفيات أو الأطباء من أجل علاج هؤلاء المرضى « لقد كانت الهند في
حاجة إلى ٣ ملايين سرير في المصحات على الأقل » ..

ولكن بفضل العلاج المباشر باسترستومايسين أمكن قلب هذه
الصورة البشعة رأساً على عقب ..

ومع تلك الإجراءات التي اتخذت للسيطرة على نسبة الوفيات على
هذا المستوى الدولي اتضح التسعور بالوطنية .. فالدول المتأخرة ،
والتي تعلمنا أن نطلق عليها الدول المتخلفة ، أصبحت دولاً « نامية » في
جميع المجالات وخاصة في المجال النسيجي ..

لقد أخذت هذه الدول تصر على تسلم زمام مصائرها ، والنهوض
بمصالح شعبها بنفسها ، دون تدخل من جانب أية دولة أخرى ..

وقد صلافت هذه انفترة كذلك ظهور التطور العلمي والفني
بالنسبة للمواصلات ، فلم يكن في العالم أجمع سوى أماكن ضئيلة
لقاية لم يتعلم شعبها فوائد التقدم الفني ، ويشعر أنه قد حرماً أو
حيل دونه والوصول إليها ..

ولكن التوزيع الجغرافي والبيولوجي لمصادر الوقود لم يتغير ، وربما
كان في استطاعة الإبحات التي أجريت للتثقيب عن البترول أو الفحم
تغيير هذه الصورة بعض الشيء « وبعد اكتشاف البترول المعدني في
نيجيريا أهم بكثير في هذه الصورة من فتح حقول البترول في الصحراء » ..

«وهما يكن من أمر فقد كانت الثورة الصناعية الثانية على الأبواب وهذه الثورة الى جانب ما حملته معها من مواد ومكينات حديثة بمصادر جديدة للقوة» ، أضافت عنصرا جديدا الى مقدرة الانسان على التغلب على بيئته .

«وإذا نظرنا مرة أخرى الى الخريطة فسوف نرى ان هناك جنوبى « المنطقة المعتدلة اندافثة » أى جنوب خط عرض ٢٠ شمالا % مناطق غنية بالقوى الكهربائية ، حيث تسقط الامطار الاستوائية بغزارة .

ومهما يكن فانه اذا كان رأس المال متوافرا ، والهدف هو استغلال هذه المصادر التى تعتبر الدول التى قطعت شوطا كبيرا من التقدم فى أمس الحاجة إليها ، ففي امكان الفرد حينئذ ان يقسوم بتنفيذ مشروعات ضخمة ، مثل مشروع الفولتا . وفى الواقع انه مهما كان الدافع الاصلى فان الوصول الى السلطة هو الذى سيحقق المزيد من التقدم .

وفى عام ١٩٥٥ عندما عقدت الامم المتحدة مؤتمر استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية فى مدينة جنيف ، ذهلت الدول الحديثة لدى التقدم الذى أحرزه الانسان ، وما حققه من معجزات فى هذا المجال . وكان من المتوقع ان تستخدم الدول التى قطعت شوطا كبيرا فى التقدم علمها وخبراتها لخدمة الشعوب المتخلفة ، وإطفاء ظمئها من أجل النفوذ والقوة ، ولكن عندما انعقد المؤتمر الثانى فى جنيف عام ١٩٥٨ أفضع ان هذا الامل سابق لاوانه .

وخلاصة القول انه اذا كانت دولة من الدول تتمتع بمقدرة صناعية . فان فى امكانها اما ان تعمل على تطوير طاقتها الذرية أو ان تتكبد نفقات شرائها من بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أو روسيا .

وقد بدأت الدول تدرك تدريجيا انها اذا أرادت الحصول على القوة الذرية ، فلا بد أن تكون فى الوقت نفسه على جانب كبير جدا من الثقافة والصحة ، وأن يكون لديها وفرة فى المواد الغذائية ، فضيلا عن النهوض بمستوى المصانع وبنية الطرق وغير ذلك من التحسينات الاجتماعية . تلك هى الأشياء التى تعتبر فى نظر السياسات المعرفية المعمول بها « عوامل غير اقتصادية » .

من هنا ، نجد أننا عفتنا مرة أخرى الى حالة « البؤس » اذا ان الدولة التى تبقى تحسين حالة الزراعة بها وحملها على جانب كبير من القوة ، لا بد أن تخلص من عدة أشياء :

أولاً : قابض عدد السكان الذى بها .

ثانياً : النظم القديمة المتبعة فى فلاحه الأرض .

ثالثاً : الانقطاع .

رابعاً : الريا .

وفضلا عن ذلك لا بد لهذه الدولة من ان تشجع أبناء الشعب على

الصناعة في الصناعات - وخلق فائض من السلع يؤدي بدوره إلى انعاش الزراعة .

ولكن خلق الصناعات يتطلب خلق الاموال التي تؤدي بدورها إلى خلق القوة اللازمة لخدمة هذه الصناعات .

وبذلك وجدنا ان الدول انفتحة تصبح على جانب اكبر من الفنى ، والدول الفقيرة تتدرج في مراحل اليأس ، بالرغم من انه قد ظهرت في تلك الاعوام الخمسة عشر مرحلة جديدة من الارتقاء وفلسفة جديدة قائمة على اساس المعونة المتبادلة ، كان من المفروض ان تقوم بأداء دورها . . . وتعتبر وحدة ادخل سواء اكانت بالدولارات ام بالجنيهات أم بالروبل ، مساوية لوحدات الطاقة المحركة . ان دخل الفرد في الولايات المتحدة ضعف دخل الفرد في بريطانيا ، وكذلك بالنسبة لاستهلاك الطاقة المحركة لكل فرد . اما دخل الفرد في الهند فانه يكاد يقل من عشر دخل الفرد في بريطانيا ، وهذا ينطبق ايضا على استهلاك الفرد للطاقة المحركة .

وهذا الاستهلاك لا يظهر في صورة السلع الكمالية ، وانما يظهر بوضوح في الاشياء الاساسية الضرورية ، مثل الابقاء على حياة الاعداد المتزايدة من السكان . . . فجدير بالذكر انه قد بلغ معدل زيادة السكان في الهند ٥ ملايين نسمة في العام ، على حين بلغ هذا المعدل في الولايات المتحدة ٣ ملايين في العام ، بالرغم من ان العدد الحالي للسكان في الولايات المتحدة يبلغ نصف عدد السكان في الهند . . . ولكن بينما تبلغ نسبة الذين يعملون بالزراعة في الهند ٧٠٪ من عدد السكان ، يبلغ عدد العاملين بالزراعة في الولايات المتحدة ١٨٥٪ فقط ، « وتبلغ هذه النسبة ٥٪ في بريطانيا »

ويرجع السبب في ان مستوى المعيشة المرتفع الذي من الممكن ان يكون له وجود في نصف الكرة الغربي - حتى في حالة زيادة عدد السكان - إلى حقيقة واقعة وهي ان الفلاحين ليسوا هم الذين يتحملون عبء الزيادة عن طريق بذل الجهود المضنية ، وانما الذي يتحمل هذا العبء هو الانتاج الصناعى .

ان الفلاح الهندي على درجة بائسة من الفقر ، بحيث انه ليس في استطاعته ان يفعل اى شيء لتحسين مستواه الزراعى ، او تحسين مستوى معيشته « اذ ان متوسط دخله في العام دون الثلاثين جنيها » . وتحتاج الهند إلى زيادة سنوية في الحبوب تقدر بـ ٧٠٠ ألف طن ، وذلك لمواجهة الزيادة التي تقدر بحوالى ٥ ملايين نسمة كل عام .

وهناك عدة طرق مختلفة لتحقيق ذلك :

أولا - شراء هذه الكمية من البلدان الخارجية بسعر ٢٤٠ مليون جنيه سنويا . وهذا المبلغ يعادل ثلاثة ارباع دخلها السنوى من جميع انواع الصادرات «

ثانياً - بشراء كمية كافية من اسعاد التهوض بالحضبول الزائد وذلك بتكاليف تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه مع التأخير في التسليم والتوزيع -

ثالثاً - باستيراد مصنع جديد للسماد كل عام بتكاليف قدرها ٧٥ مليون جنيه ، مع التأخير فترة لا تقل عن خمسة أعوام وهي التي سوف تستغرقها عملية البناء « وحيث يزيد عدد الافراد الذين في حاجة الى طعام بمقدار ٢٥ مليون نسمة أخرى » .

رابعا - باقامة مشروعات هندسية قادرة على تزويد مصنع السماد بالمعدات ، وذلك بتكاليف تقدر بـ ١٠ ملايين جنيه ووضع تخطيط لفترة السنوات العشر التالية التي سوف تشهد مولد ٥٠ مليون نسمة أخرى « وهذا يساوي حجم السكان في إنجلترا وويلز » .

واذا تركنا جانب الناحية الماطفية من هذا الموضوع ، ونظرنا اليه نظرة عملية نجد ان مخازن الفلال التي في نصف الكرة الغربى تكاد تنفجر من كثرة ما بها من الحبوب ، ونحن في هذا المجال في حاجة الى عقد صفقة بـ ٣٤٠ مليون جنيه ، كما ان المصانع الكيماوية في الغرب في استطاعتها انتاج كمية السماد المطلوبة التي تقدر قيمتها بـ ١٠٠ مليون جنيه . الى جانب ان مصانع المعدات قد ترغب في الحصول على ٧٥ مليون جنيه قيمة المعدات المطلوبة اللازمة لاقامة مصنع السماد الحديث . فضلا عن ان هناك شركات هندسية يسرها ان تساعد الهندود في بناء الورش من اجل انتاج المعدات التي تلزمهم ، ولكن الى جانب ذلك كله هناك موقف معين سواء اكان واضحا أم ضمنا ، وهو ان مساعدة الهندود على ان يدخلوا مجالات العمل بأنفسهم قد يخلق بينهم روح المنافسة ، وفي هذه الحالة تصبح المساعدة غير مرغوب فيها وبفضل الهندود ان يطوروا أنفسهم بأنفسهم . وبذلك ترتفع حدة البؤس بين أبناء الشعب وما يتبع ذلك من عواقب سياسية واقتصادية لا حصر لها في جميع أنحاء العالم .

وبصرف النظر عن العواقب السياسية التي تعتبر واضحة لكل الموضوع ، فان الدول التي قطعت شوطا كبيرا في التقدم قد تذكر نفسها بما تضمنه « تقرير بالي » الذي ورد ذكره من قبل ، فيقول عام ١٩٧٥ م ستكون الولايات المتحدة قد ضاعفت - أو كادت - كمية ما تستهلكه من المعادن والوقود والخلات غير المعدنية ، كما ستزداد حاجاتها بنسبة ١٠٪ وتكون حاجاتها الى المنتجات الزراعية بما في ذلك من المحصولات الصناعية قد انخفضت بمقدار النصف عما هي عليه الآن .. وهذا من شأنه ان يعوق ما بهذه الدولة من مقدرات ، برغم أنها تعتبر من الدول التي تتمتع باكتفاء ذاتي منذ امد بعيد . الامر الذي يجعلها تنهج الى أكثر الدول تطلعا في العالم بما في ذلك من الهند .. بل ان هذا سيكون الوضع بالنسبة لجميع الدول الاخرى ومن بينها بريطانيا .. وفي الواقع ان مطالب تلك الدول المتخلفة ستكون اضخم ، اذ أننا في حقيقة الامر نعتبر رهائن لتلك الدول التي نحن في أمس الحاجة الى مصادرها المادية من اجل اطعام ماكيناتها في الوقت الذي لا يشغل اذهلها سوى اطعام شعوبها الجائعة .

واذا نظرنا الى هذه المشكلة القائمة في الهند بشيء من العقل السليم نجد أن الزيادة السنوية التي تقدر بـ ٥ ملايين نسمة في حاجة الى اطعام في الوقت الحاضر ، وهذا يتطلب الحصول على حبوب بما قيمته ٣٤٠ مليون جنيه . وفيما يتعلق بالاسعار التي تعتمد على الاعانات نجد ان ذلك المبلغ الا وهو ٣٤٠ مليون جنيه قد أصبح ملغى نظرا لان حكومة الولايات المتحدة والحكومة الهندية ليس في امكانهما بيع هذه الحبوب دون تحطيم اسعار السوق ، فلم لا تعطى الحكومة الهندية هذه الحبوب - نوعا « كمعونة متبادلة » تقوم الحكومة بدورها ببيعها .. وعن طريق ما تحصل عليه من صفقاتها الداخلية تستطيع تمويل مشروعات أخرى ، اذن يكون في امكانها التقدم بطلب عدة اطنان من السماد بما قيمته ١٠٠ مليون جنيه للحصاد التالي ، أو من الافضل ان تطلب ضعف هذه الكمية نظرا للزيادة المتوقعة كل عام . والتي تقدر بـ ٥ ملايين جنيه ، وفي امكانها أيضا أن تستغل ٧٥ مليون جنيه أخرى في بناء مصنع واحد على الاقل لمدة خمسة أعوام من تاريخه . وتقسيم الورش من أجل انتاج معدات التسميد في غضون عشرة أعوام .. وهذا من ناحية المبدأ يؤدي إلى سد غلظة الجوع في الوقت الحاضر وتأمين الشعب ضده في المستقبل .

وفي الواقع هناك حل آخر لهذه المشكلة التي تعاني منها الهند وغيرها من البلدان ، وهو اعطاء هذه الدول اسعارا ملائمة للسلع التي تنتجها ، وربما لا تقوم بريطانيا بتنفيذ ذلك على الوجه الاكمل ، ولكننا على الأقل لا يصح أن نثرى على حساب الشعوب الجائعة ..

المبحث الخامس وساء الأطفال

يؤيد الكثيرون منا - بما في ذلك علماء الديموغرافيا - فكرة التحكم في نسبة أوفيات ، وخاصة داخل دائرة الأسرة . ويرجع السبب في تأييد هذه الفكرة الى عاطفة الأبوة ، وشدة حب الابوين لأطفالهما ، وتمسكهما بهم أطول فترة ممكنة من حياتهم ، واننا ندين للعلوم الطبية بالكثير من الامتنان . نفرا لان القليل جدا من الأطفال في يومنا هذا يموتون في مرحلة الطفولة ، ولأن هؤلاء الصغار أصبحوا يعيشون حتى يصيروا رجالا يعملون وينتجون .

وقد قال ارسطو الذي عاش في الفترة ما بين ٣٨٤ و ٣٢٢ قبل الميلاد : « ان معظم الأطفال يموتون قبل مضي أسبوع - لذلك لا تظهر لهم شهادات ميلاد حتى يصلوا الى سن اسبوع حيث يكون هناك مزيد من الامل في العيش » .

وقد قدر سير « ادوين شادويك » وهو من المصلحين الصالحين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر متوسط ما يعيشه الطفل في عام ١٥٥٠ بثمانية أعوام ونصف العام .

وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، كان معدل الوفاة في بريطانيا يقدر بأربعة أطفال من كل عشرة في السنة الاولى ، وسبعة أطفال من كل عشرة قبل بلوغهم سن الخامسة . وفي أوائل هذا القرن بلغ معدل الوفاة ١٥٠ طفلا لكل الف طفل . ومنذ ثلاثين عاما فقط - كانت هذه النسبة ما زالت ٦٥ لكل الف طفل . اما اليوم فقد بلغت هذه النسبة ١٣ لنصف بل لقد هبطت في الترويج الى عشرين طفلا فقط .

ومنذ خمسة وعشرين عاما - بلغ عدد النساء اللاتي متن في أثناء عملية الوضع في بريطانيا ٣٠٠٠ سيدة . وقد هبط هذا الرقم الآن الى ما دون العشر .

ومع ذلك ، فما زال يرن في اذني صوت العالم الراحل سولومون كولكر - وهو من مدينة سيراليون - وهو يصيح بأعلى صوته في مؤتمر «العلم في خدمة الدول الحديثة وتقدمها» الذي عقد في عام ١٩٦٠ :

« ثم تسمح لثمانية من كل عشرة من ابنائنا بالموت ؟ » كما أنني لما زلت أذكر كذلك تعيير الإهمات في عيادات جنوب شرقى آسيا ، وهن يقفن « لم تنجب أطفالا مصريهم الموت ؟ » ولكن بالرغم من ذلك ، فإني

على يقين من أنه ما دام في استطاعة العلوم الطبية خدمة هؤلاء الأمهات ، فإن الطفل الذي تحمله أمه بين أحضانها تسعة أشهر لا بد أن يعيش ويعمل !! وتزوج وينجب أطفالا جديدا ، كما أنه من حق الأم أيضا أن تعيش حتى لو دن هناك احتمال لانجابها مزيدا من الأطفال ، ورغم ما يؤدي إليه ذلك من زيادة في تعقيد مشكلة السكان في بلادنا .

ولكننا إذا أردنا التحكم في نسبة الوفيات ، فإنه يتحتم علينا كذلك تحديد النسل . . . لقد رأينا من قبل أن الأمهات قد كتب عليهن دون رغبة منهن ألا ينقطعن عن انجاب الأطفال ، لأنهن لا يعرفن السبيل إلى كيفية منع أنفسهن عن انجاب هؤلاء الأطفال .

« وأنها إرادة الله » ذلك هو التفسير الذي سيق اليهن عندما أخفن يتساملن قائلات : « لم يتحتم علينا أن ننجب أطفالا مصيرهم الموت ؟ »

وقد عارض أصحاب النظرية الماركسية ما تضمنته نظرية « مالتوس » التي تقول : أنه من الممكن أن يكون هناك توازن بين الإنتاج وإعادة الإنتاج ، وأنه من الممكن مواجهة الفقر للمائل في العائلات الكبيرة عن طريق إعادة توزيع الثروة . . . وجدير بالذكر أن تحديد النسل لم يلق أى تشجيع في روسيا السوفيتية بل أن العائلات الكبيرة تجد من الدوافع الاجتماعية ما يشجعها على انجاب مزيد من الأطفال .

فمثلا تمنح المرأة التي تنجب ما يزيد على عشرة أطفال وسام « الأم المثالية في الاتحاد السوفيتي » .

أما في الصين حيث يبلغ تعداد السكان ما يربو على ٦٠٠ مليون نسمة ، فلم تعد إجراءات تحديد النسل التي لقيت تشجيعا في وقت ما - لم تعد بعد سياسة رسمية ، بل أن العائلات الكبيرة اعتبرت بمثابة عامل من عوامل التشجيع على نشر الشيوعية .

وكما قلنا من قبل ، نجد أن الزمن - لا الأرقام الإجمالية - هي اندي يهددنا .

وقد أشار خبراء السكان في الأمم المتحدة إلى أن الموارد الزراعية القائمة حاليا تستطيع بشيء من الرعاية أن تغذى ١٦٠٠٠ مليون نسمة ، ولكن الأمل في إمكان توافر الغذاء لربع هذا العدد في مدة لا تتجاوز عام ١٩٨٠ يدعو إلى الخوف ، فإنه ما لم تتوافر الجهود والأذهان والمصادر الرأسمالية على نطاق أوسع مما هي عليه الآن ، فإن الطاقة الزراعية لن تكون بالقدر الكافي الذي يسمح بتغذية هذا العدد الضخم من السكان .

وجدير بالذكر أن هناك تفسيرا في معدل زيادة السكان الآن عنه في القرن التاسع عشر في أوروبا حين كان هذا المعدل يبلغ ٧٥٪ سنويا ، أما الآن فقد بلغ معدل الزيادة في العالم ضعف هذه النسبة ، أي حوالي ٤٥ مليون نسمة في العالم - ٣٠ مليونا منها في آسيا وحدها - وقد كانت الهجرة من العناصر التي خففت من حدة هذا الوضع في

أوروبا ، ولكن تلك الزيادة السنوية اليوم تعادل جميع من هاجروا من أوروبا في الفترة ما بين سنتي ١٨٠٠ و ١٩٥٠ .

ومن المفسر معرفة ما تمثله هذه الزيادة في واقع الامر ، ففي كل دقة من دقات الساعة ، ليل نهار - يولد مخلوقون جدد في حاجة الى طعام ، فالزيادة تبلغ ١٢٠ ألف نسمة يوميا !

ومما هو جدير بالذكر أن ذلك الرقم يعادل عدد الذين فروا من اللاجئين البرتغاليين بانجولا الى الكونغو ، وإذا تصورنا طابورا طويلا من هؤلاء اللاجئين وهم يمرون أمام نقطة من نقط التوزيع ، لكي يحصلوا على كوب من اللبن ، ورغيف من الخبز ، وقطعة من السمك : نجد أن هذه العملية إذا استغرقت ثانية واحدة بالنسبة للشخص الواحد ، فإن هذا الطابور الطويل الذي يمتد ثلاثين ميلا سيستغرق اربعا وثلاثين ساعة حتى ينتهي من هذه العملية .

والى جانب ذلك أيضا فإن حصول الشخص الواحد على كوب من اللبن يتطلب ٩٦٠٠ بقرة ، وحصوله على رغيف من الخبز يتطلب محصول ٢٠٠ فدان من القمح .

أما إذا حاولنا تقديم نصف رطل من السمك للشخص الواحد فاننا نكون بحاجة الى ١/٤ كمية الاسماك التي يقوم أسطول « فليت وود » باصطياده من الاسماك في اليوم الواحد . وما أن نصل الى نهاية الاربعة والثلاثين ساعة حتى نجد طابورا آخر تعدادة ١٧٠ ألف شخص في انتظار دوره ، حتى نجد في النهاية أن طول الطابور الواحد في غضون عام قد يمتد من بريطانيا الى نيوزيلندا ، وأن هذا الكوب من اللبن يعني ٣٥٠٠ ألف بقرة أخرى ، وأن رغيف الخبز يعني زيادة مساحة الأرض المزروعة قمحا بمقدار مساحة جزيرة « وايت » وأن هذا القدر الضئيل من السمك يعني إنشاء ٩٠ اسطولا جديدا في مثل حجم أسطول فليت وود ، فكيف لنا إذن ان نحقق معجزة أقرن الحديث .. معجزة أرغفة الخبز والاسماك ؟ !

في الواقع ان هناك سبيلا واحدا الى معالجة هذه المشكلة .. مشكلة انفجار السكان ، ذلك السبيل هو أحداث تفجير ذوى . ان الامر الذي لا شك فيه هو ان نشوب حرب ذرية سيكون له اثر فعال في تقليل عدد السكان ، بل انه سيؤدي كذلك الى تقليل قدرة الفرد على الاستمرار في العمل نظرا لتسمم سطح الأرض بالإشعاع الذري الناتج عن هذا التفجير . الذي سيؤثر بدوره على جميع انكائنات الحياة ، من انسان ، وحيوان ، ونبات : ولكن آثار الحرب الذرية تبلغ من الخطر حدا لا يستطيع معه أحد ان يدعو الى هزيمة الحرب الذرية كحل لمشكلة تحديد التسلل !

وإذا لم يكن في المستطاع فرض قيود مادية على السكان ، فلا بد من وجود قيود أخرى ذات طبيعة بيولوجية .. ويعتقد « مالتوس » - مثله في ذلك مثل الكنيسة الكاثوليكية - ان أفضل صورة لتحديد التسلل هي ضبط النفس عن الشهوات .

وجدير بالذكر أن تلك الشهوة الجنسية لن تقيد أو تكبت عن طريق الحجب والمناقشات الديموغرافية ، أن ما يهمنا ويشير القلق في نفوسنا ليس هو تلك الشهوة في ذاتها وإنما ما ينجم عنها من عواقب .

وقد قال دكتور وارن نلسون - أحد خبراء السكان الأمريكيين حينما كان في طوكيو عام ١٩٥٥ :

« لقد كانت وسائل منع الحمل الفعالة متوافرة منذ مئات السنين ، ولكن هذه الوسائل لم تجد قبولا إلا في حيز ضيق للفسيائية ، نظرا لاعتراضات الكثيرة التي واجهتها في المجالات الدينية والثقافية والاقتصادية » .

من ذلك نرى أن حل هذه المشكلة يكمن في الوسائل الفسيولوجية ، ومن الحقائق التي هي على جانب كبير من الغرابة أن فسيولوجية التكاثر كانت حتى وقت حديث جدا في عالم المجهول ، لقد كان البحث في مسألة « الجنس » يعتبر موضوعا غير ملائم حتى من جانب العلماء ، إذ كان البحث في مشكلات الجنس مقصورا على فئات معينة هي أطباء أمراض النساء والقابلات والأطباء النفسيون ، ولكن هذا أيضا لم يكن يعطيهم الحق في إجراء أبحاث « مجردة » حول هذا الموضوع .

وقد بذلت أخيرا جهود جبارة عن طريق المنظمات الاجتماعية مثل « هيئات تخليط الأسرة » التي لها فروع هنا وفي أمريكا للنظر بمزيد من الاهتمام إلى هذا الموضوع وتمويل الأبحاث التي وضعت خصيصا لهذه الدراسة الحسابية .

إذا أردنا الوصول إلى عامل فعال لتحديد النسل ، فهناك معايير وشروط معينة لا بد من تطبيقها وهي :

١ - لا بد أن يكون هذا العامل داخل حدود اقتصادية معينة .

٢ - لا بد أن يكون سهل الاستعمال بصفة عامة ،

٣ - لا تكون له أية أضرار جسمانية .

٤ - لا بد أن تكون آثاره على الجهاز التناسلي آثارا مؤقتة ، أي ألا تسبب في عقم الشخص الذي يستعمله .

٥ - ألا ينطوي على أية مؤثرات فسيولوجية أو عاطفية

٦ - لا بد أن يكون مقبولا من جانب هؤلاء الذين وقع اختيارهم على استعماله .

وبرغم جسامه المشكلات التي اعترضت سبيل الوصول إلى حل فعال لهذا الموضوع بين الدول الغربية ، فقد بدأت الدول بالفعل باتخاذ إجراءات حاسمة لتحديد فترة الحمل بالوسائل البيولوجية . وقد أجريت تجارب واسعة النطاق باستخدام أقراص منع الحمل ، ومعرفة مدى تأثيرها في هذا المجال ، ولكن قد تكون لهذه الأقراص إلى جانب منع الحمل .

آثار في المدى الطويل وخاصة بالنسبة لحياة الام العاطفية . فضلا عن ذلك فإن المسألة ليست مجرد قرص ، بل سلسلة من الاقراص يبلغ عددها عشرين قرصا تتناولها الام شهريا طيلة الفترة التي تقدر فيها على الانجاب . ومن المحتمل - وهذا أمر لا شك فيه - ألا يكون ذلك هو حل المشكلة بالنسبة للدول الفقيرة التي تعتبر على درجة بالغة من الجهل .

وبالرغم من أن أضمن وسيلة لتخطيط الأسرة تركها للام من حيث تصرفها في عدد الاطفال الذين نود انجابهم ، فقد طبقت أبحاث منع الاخصاب على الدتور أيضا .

ونظرا لأننا نواجه بالفعل هذا الوباء إلا وهو وباء كثرة الاطفال . فإن هناك ما يبرر نظرا اليه من الوجهة الوبائية . وفي الواقع أن هناك احتمالات للتخصين ضد هذا الوباء ، في كل من الدتور والاناث على السواء . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحقن . إذ أن ملايين الأفراد في الدول التي تعاني من خطورة مشكلة تزايد السكان بها ، لا يتناولون في أخذ هذه الحقن على الاطلاق .

وفي الوقت الذي يقرر فيه الزوجان انهما قد اكتفيا بما لديهما من اطفال ، فإن أحدهما يكون على استعداد لتطبيق عملية التعقيم . وهذه العملية لا تعتبر شاقة أو خطيرة ، ولكنها - كما قالت إحدى المحاكم البريطانية في قضية كانت تنظرها عام ١٩٦١ - ليست فعالة على الدوام بالنسبة للنساء . ومهمسا يكن ففي الهند ، تقدم المكافآت والعطاءات للرجال حتى يقبلوا فكرة التعقيم التي لا تحدث أدنى ضرر للعملية الجنسية .

تلك هي عملية تنظيم النسل في حدود الأساليب المتبعة في تخطيط الأسرة ، ولكن هناك من ينادى بضرورة اجراء هذا التنظيم على أساس ديموغرافي ، وضرورة قيام المجتمع نفسه باتخاذ اجراءات فعالة في هذا الشأن .

وقد أشار البروفسور « هومي ج . بها » الصلابة الهندي - الذي طبقت شهرته الآفاق - إلى أنه في الامكان حل المشكلة الهندية عن طريق اجراء تخفيض قليل في درجة الاخصاب بنسبة ٣٣٪ واقترح أنه لابد من الوصول إلى مساواة جوهرية تكون ذات أثر فعال بالنسبة لجميع أفراد الشعب ، واقترح أيضا أن مثل هذه المادة يمكن ادخالها في مياه الشرب التي يتناولها السكان كما هو الحال بالنسبة لغاز الكلور .

وقد يكون من قبيل الجرأة أو المغامرة أن ينادى أحد الساسة باتباع مثل هذه السياسة القائمة على منع الحمل ودون أي تمييز مهما كانت طبيعته ، فلا يخفى على أحد أن فكرة فقدان الاخصاب ، أو الخث على العقم من أكثر الأفكار التي تبعث على القلق . ومما يذكر أنه في غضون الحربين العالميتين ، كان الجنود يقتنعون بشرب شاي « النافي » الذي يحتوي على مادة مخدرة من « أجل انتزاع شبح النساء من عقولهم » ، ومن أبسط المدع المتبعة في الحرب السيكلوجية اقناع العدو بأن الشيء الذي يقدم له قد يؤدي إلى الضعف أو العقم .

ومما يذكر أن البروفسور « ج . بها » قد اقترح أن يستمر عملية مزج مياه الشرب بالمادة المعينة لفترة محدودة من الزمن تستطيع بتحقيق نسبة التخفيض المطلوبة وهي (٣٣٪) .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الاعتراض لا يؤثر في احتمالات إنجاز عمليات التلقيح ضد الحمل ، حيث يسعى الأفراد وراء المنفعة بمحض اختيارهم ، عندما يجدون أنهم قد رزقوا العديد من الأطفال على حساب رغبتهم ، كما أنه لا يؤثر كذلك في التحكم في درجة الانحاص ، (دون أن يؤدي إلى العقم) .

وكما أشرنا من قبل ، فإنه يمكن تحقيق الكثير في الهند ، عن طريق إصدار قانون يقضى بعدم زواج الأطفال ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقصير فترة الحمل . وقد انعكس هذا الاتجاه في دولة واحدة في العالم . ألا وهي اليابان فقلت نسبة التناسل بمقدار النصف ، إذ بلغت هذه النسبة في عام ١٩٤٧ (٣٤٩٣٪) لكل ألف نسمة على حين وصلت إلى ١٧٥٩٪ في عام ١٩٥٩ .

ففي عام ١٨٧٢ عندما قرر اليابانيون اتباع سياسة تقضي بإدخال النظم الحديثة في البلاد ، وتطبيق الأسس التي قامت عليها الثورة الصناعية في الدول الغربية ، كان عدد السكان يبلغ ٣٢ مليون نسمة وقد بلغ هذا الرقم في عام ١٩٢٠ بمقدار ٥٥ مليون و ٤٠٠ ألف نسمة وفي عام ١٩٢٠ ارتفع هذا الرقم حتى وصل إلى ٦٣ مليوناً و ٨٧٢ ألف نسمة ، ازداد في عام ١٩٢٥ حتى أصبح ٦٨ مليوناً و ٦٦٢ ألف نسمة . أما في عام ١٩٤٠ فقد بلغ عدد سكان اليابان ٧٢ مليوناً و ٢٠٠ نسمة ، وارتفع في عام ١٩٥٠ حتى أصبح ٨٣ مليوناً و ٣٠٠ ألف نسمة . وفي عام ١٩٥٩ وصل هذا الرقم إلى ٩٢ مليوناً و ٩٧٠ ألف نسمة إلى ٩٣ مليوناً و ٤٨٠ ألف نسمة في عام ١٩٦٠ .

لقد ازدادت كثافة السكان من ٩١ إلى ٢٥٢ في كل ميل مربع في فترة من الزمن لا تزيد عن ٩٠ عاماً ! .

وإذا زعجنا إلى الوراء إلى عام ١٨٩٤ ، نجد أن دكتور « هيرويوكي كاتو » كان يؤكد نظرية « مالتوس » في اليابان ويحذر الشعب من زيادة عدد السكان زيادة مذهلة ، كما أنه حث الحكومة حينئذ على اتباع سياسة للحد من هذه الزيادة بالطرق المفروقة . . . ولكن هذه التحذيرات والنداءات لم تجد أذناً مصغية في ذلك الوقت . وبدوا أن الاتقاء في معدل زيادة السكان ، الذي جاء نتيجة للثورة الصناعية ، كان أحد العوامل المشجعة على النهوض بالثورة الصناعية في حد ذاتها ، ففي غضون فترة الرخاء التي جاءت في أعقاب موقف اليابان في الحرب العالمية الأولى ، ارتفع سعر الارز ارتفاعاً كبيراً ، مما أدى إلى نشوب مظاهرة كبيرة عام ١٩١٨ . وقد كانت « مظاهرة الارز » هذه هي بداية ظهور الوعي الشعبي بحقيقة مشكلة السكان . وقد نتج عن ذلك وقوع منازعات عنيفة في اليابان ، بين أنصار نظريتي مالتوس وماركس في مشكلة السكان .

وفي عام ١٩٢٥ بدأت الحكومة: في اتخاذ اجراءات حاسمة في هذه المجال وانضات « مجلس أبحاث السكان ومشكلات التغذية »

تُكتسبة للحرب العالمية الثانية فقدت اليابان ٤٦٪ من مساحتها كما كابست أنهارا تاما في وضعها الاقتصادي .. وبرغم الحسائر التي قاستها نتيجة لهذه الحرب فقد حققت زيادة ملحوظة في عدد السكان ؛ فقد ارتفع من ٧٢٢ من الملايين في عام ١٩٤٥ الى ٨٢٢ من الملايين في عام ١٩٥٠ أي بزيادة قدرها ١١ مليونا في مدى خمس سنوات . وترجع هذه الزيادة الكبيرة الى ثلاثة أسباب :

أولاً - إعادة توطين اليابانيين الذين كانوا عبر البحار ويبلغ عددهم ٣٢ من الملايين .

ثانياً - هبوط الوفيات نتيجة للعلوم الطبية .

ثالثاً - ازدياد نسبة المواليد .

وبرغم التقشف الشديد الذي ساد الفترة التي أعقبت سنى الحرب مباشرة ، هبط معدل الوفيات هبوطا سريعا حتى أصبح من ٢٦٢ - ١٠٩٠ لكل ألف شخص .. كما أن هذا الازدهار في عدد المواليد تسبب في ازدياد نسبتهم ، بحيث أصبحت ٣٤٪ اذا قورنت بـ ٢٩٪ في عام ١٩١٩ ، وكانت نتيجة ذلك أن شهدت اليابان زيادة مضاعفة في عدد السكان لم تشهدها في تاريخها من قبل

وجدير بالذكر أن هذا الازدهار لم يستمر طويلا ، فقد أخذ الأشخاص الحدين الزواج في تحديد حجم أسرهم ، نظرا لما واجهوه من هبوط في مستوى المعيشة في غضون الأعوام التي جات في أعقاب الحرب ، فضلا عن أن اجراءات التحكم في درجة الاخصاب عن طريق منع الحمل قد دخلت حيز التنفيذ منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكنها كانت مقصورة على طبقة « البيض » فضلا عن ان عملية الاجهاض المتعمد كانت محرمة بمقتضى القانون الجنائي .

وقد كان الاجهاض في الأزمان الاولى هو الطريقة المتعارف عليها ، اذا ما اراد الشخص تحديد عدد اولاده من الأطفال .. لذلك فان هذا القانون الذي يحرم الاجهاض قد ينطوي على آثار اجتماعية غاية في الخطورة ، إذ أن الاعداد الضخمة من النساء قد تبأن يلجأن الى قابلات غير شرعية لاجراء عملية الاجهاض ، الأمر الذي يؤدي في العادة الى نتائج مؤسفة للغاية ، وبرغم ذلك فقد ظل القانون قائما ولم يصرح بصفة رسمية بمعاملات الاجهاض ، ولكنها أصبحت تحت شروط معينة تكاد تكون قد شملت جميع الحالات .. أي اذا كانت هذه العملية ضرورية لأسباب صحية أو اقتصادية أو معنوية ... الى آخر ذلك من الأسباب .

وفي عام ١٩٤٨ صدر «قانون رعاية النسل وحمايته » الذي يقضى بأن الطبيب الذي يعتبر عضوا في إحدى الهيئات الطبية في أمكانه ممارسة عملية الاجهاض أو عرقلة الحمل بالنسبة لآلة سميعة بشرط موافقة زوجها .

ولكن هذا القانون ينص كذلك على اتساع تعليمات جوهرية وإرشادات عملية فيما يتعلق بمنع الحمل .

وفضلاً عن ذلك فقد أفتتحت « مكاتب الاستشارة » والحقت بالمراكز الصحية لتوجيه الإرشادات المتعلقة بأمور الزواج ، من حيث رعاية النسل ، ونشر المعرفة الضرورية المتعلقة بأسلم الطرق بالقسر الكافي : ففي عام ١٩٥١ بدأت الحكومة في وضع برنامج فعال للترويج لفكرة تحديد النسل ، وجندت الأفراد واهلهم من أجل الحثاقهم بالمراكز التي انشئت خصيصاً لذلك ، والتي بلغ عددها ٨٤٥ مركزاً وقد اشترك في هذه الحملة الجماعية أيضاً كثير من المنظمات الخاصة

وفي عام ١٩٥٤ انشأت الحكومة « مجلس البحث في مشكلات السكان » واتخذ هذا المجلس قرارات قوية ، وطالب بمزيد من التأييد من جانب السلطات الرسمية ، وقد استجابت الحكومة لجميع هذه المطالب . ونتيجة لتلك الجهود المفضية وسرعة احياء الوضع الاقتصادي في البلاد ، أصبحت فكرة تخطيط الأسرة مقبولة ، بل وعلى نطاق عالٍ ، فضلاً عن أن عمليات الاجهاض قد أخذت في الزوال بطريقة سريعة حتي اندثرت تماماً في عام ١٩٥٥ .

ويوضح الجدول التالي النسبة المئوية للأفراد الذين يمارسون عمليات تحديد النسل في اليابان :

| العالم | نسبة هؤلاء الأفراد في الدولة جملة | نسبتهم في ٦ مدن كبيرة | في مدن أخرى | في الريف |
|--------|-----------------------------------|-----------------------|-------------|----------|
| ١٩٥٠ | ١٩٥٥ | ٢٢٣٧ | ٢٢٣٦ | ١٧٤ |
| ١٩٥٢ | ٢٢٣٦ | ٢٤٤٨ | ٣١١ | ٢٢١ |
| ١٩٥٥ | ٢٢٣٦ | ٣٧٧ | ٢٤٠ | ٣١٩ |
| ١٩٥٧ | ٣٩٢ | ٤٤٥ | ٣٩٥ | ٣٦١ |
| ١٩٥٩ | ٤٢٥ | ٤٧٠ | ٤٣٠ | ٣٩٩ |

وآخر هبوط سجله معدل النسل في اليابان هو ١.٢ ٪ ولكن هناك عدة عوامل أخرى على جانب كبير من الأهمية ، فقد كانت فترة الحياة بالنسبة للاثلاث ٥٠ سنة ، والذكور ٤٧ سنة ، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية ، أما اليوم فقد أصبحت هذه الفترة ٦٥ بالنسبة للذكور و ٧٠ بالنسبة للاثلاث ٠٠ . وفي غضون السنوات العشر التي شهدت هبوطاً في معدل الانجاب ، ازدادت فترة الحياة بالنسبة للطفل الياباني العادي بمقدار سبعة أعوام ، وبينما هبطت نسبة المواليد ، بمعدل النصف منذ عام ١٩٤٧ هبطت كذلك نسبة الوفاة وبذلك أصبح معدل الزيادة الطبيعي عشرة أفراد لكل ألف شخص ، وفي الوقت نفسه ازداد دخل الفرد بمعدل مرتين ونصف المرة .

ومن أهم مظاهر هذا الوضع الجديد ، التغيير الواضح في توزيع الاعمار ، فيما بعد عام ١٩٥٥ ، ففي السنوات العشر التي بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ سوف يزداد العدد الكلي للسكان بمعدل ٩٠٠ ألف نسمة في

العام ، ولكن سكان هذا العصر البناء سوف يزداد تعدادهم بمعدل مليون و ٣٠٠ ألف نسمة في العام .

وعلى العكس من ذلك فان تعداد الاطفال الذين هم دون الخامسة عشرة سوف يقل بمعدل ٣٠٠ ألف طفل في العام ، وذلك بسبب التغير الذي طرأ على معدل المواليد .. اما تعداد الأشخاص البالغين من السكان فسوف يزداد بمعدل ١٠٠ ألف شخص في العام .

هذا ومن العسير على اي فرد أن يتصور مدى اتساع وفاعلية تلك السياسة انتمى اتباعها اليابان للتحكم في عدد السكان - بل انه لا يوجد في أية دولة من دول العالم سياسة تضاهي تلك السياسة التي انتهجتها هذه الدولة .

وعلى أساس هذا الاتجاه الحالي فان تعداد السكان في اليابان سوف يصبح بحلول عام ١٩٨٠ حوالي ١١٠ ملايين نسمة ، اذا قورن بـ ٩٤ مليوناً في عام ١٩٦١ ، ومع أن مساحة اليابان لا تكاد تفوق مساحة السويد الا بالشيء القليل ، فانها تعتبر خامسة دولة في العالم من حيث كثرة عدد السكان ، فهي تأتي بعد الصين والهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

ذلك هو السبب الذي يجعلنا نواصل تذكير أنفسنا بأن التقدير الذي وضعته الأمم المتحدة لعدد السكان في العالم بحلول عام ١٩٨٠ وهو ٤٠٠٠ مليون نسمة كما هو الا الحد الأدنى لهؤلاء السكان ، اذ ربما يزداد هذا الرقم ، ولكنه لن يقل عن ذلك بأية حال .

الباب السادس الأرض الطيبة

تبلغ كثافة السكان في اليابان ٦٣٥ شخصا في كل ميل مربع، وفي المنطقة الصحراوية الافريقية التي تكاد مساحتها تعادل مساحة ابوليات المتحدة ، تبلغ كثافة هؤلاء السكان ما يقل عن شخصين في كل ميل مربع . وتقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في اليابان بـ ١٥ ٪ فقط من مساحتها الكلية ، الامر الذي يتحتم على كل ميل مربع أن يعول ٤٢٨٥ شخصا من أبناء الشعب . ومما لا شك فيه أن هناك في المنطقة القاحلة أراضي صالحة للزراعة تزيد عن ١٥ ٪ من مساحة هذه الصحراء .

وعندما عدت إلى الصحراء في عام ١٩٦٠ عقب انقضاء فترة عشرة أعوام ، وجدت صديقي «جورج دورهن» يمر بحالة من السرور البالغ ، فقد حدث اكتشاف عظيم في وسط الصحراء ، حيث وجدت منطقة ذات تربة خصبة تكاد تكون في مثل مساحة بريطانيا . وهذه المنطقة - التي اعرها بل ويعرفها الكثيرون غيري والتي تسمى بتانزروفت - تعتبر من أكثر مناطق هذه الصحراء جذبا إذ أنها من المناطق الصحراوية التي يكسوها الحصى، ولكن خبراء التربة قد اكتشفوا أن هذا الحصى الذي يكسو منطقة تانزروفت يشكل طبقة سطحية فقط يمكن ازالتها ، وقد وجدوا أن فقر التربة يرجع إلى ٧٠٠٠ عام مضت ، حينما كانت الصحراء قبل ذلك العهد تروى رياجيدا وكانت تعتبر من المناطق الخصبة . وعندما أصاب هذه الصحراء الجفاف والجذب ، أصبحت الطبقة التي يكسوها الحصى تحمي باطن الأرض من أثر الرياح وحرارة الشمس . وقد أصر «دورهن» على أنه يمكن احياء هذه المنطقة الباطنية مرة أخرى ، اذا توافر لها الماء الكافي ، ويبدو أن « اذا » الشرطية هذه قد تطيح بالعملية كلها وتجعلها كأن لم تكن على الإطلاق !

ولكن منذ عشر سنوات كان «جورج دورهن» - الذي يعرف حاليا بأنه أحد كبار خبراء توليد الطاقة الكهربائية في المناطق الصحراوية - كان أحد الأفراد القليلين الذين اقتنعوا بفكرة الـ «البيان نيب» وهي تعتبر - من الوجهة الجيولوجية - إحدى الطبقات المكونة للقشرة الأرضية ، وتمتد تحت سطح الأرض إلى عمق يكاد يصل إلى ألف قدم في بعض المناطق ، ويرى «جورج دورهن» أنه عن طريق هذه المنطقة التي تكسوها الصخور انرملية يمكن الحصول « على نهر من المياه العذبة » في باطن الصحراء - وقد عرف أن هذه المنطقة من التربة تمتد تجاه ساحل موريتانيا ومنها تمتد إلى أقصى الجنوب حتى تصل إلى الصحراء ثم إلى تونس وليبيا .

وفي عام ١٩٥٠ كنا نقول : اذا كان الشعب يقدر الماء مثل تقديره

للبيتروول ، فان في استطاعتنا أن نحصل على الخير الكثير من الصحراء ، ولم تكن قد تكفينا حينئذ بالتطورات التي طرأت على حقول البيتروول في الصحراء والتي كانت تعتبر في عالم المجهول لولا وجود منطقة الـ «البيان نيب» . فقد كان رجال التنقيب عن البيتروول يواجهون صعوبات على عمق ٤٠٠٠ قدم في باطن الأرض ، وكانوا في أثناء عملية التنقيب يخترقون هذه الطبقة المائية حتى يصلوا الى البيتروول على عمق ١١ ألف قدم في جوف الأرض ، وبفضل وجود منطقة الـ «البيان نيب» ، أصبحت هناك بحيرتان للسباحة من أجل راحة رجال البيتروول ، فضلا عن الماء الوفير الذي يستخدم في عمليات التنقيب ٠٠ كما استغلت هذه الوفرة في المياه في مد مدينة يبلغ تعداد سكانها ٣٠ ألف نسمة بالمياه اللازمة لها ، الى جانب رى ٥٠ ألف شجرة من تلك التي تمت زراعتها في عام ١٩٦٠ - كما أمكن توسيع رقعة الواحات القديمة وأصبحت بمثابة أسواق لهذه التطورات الحديثة ، وقد بلغ انتاج الآبار في عام ١٩٦١ حوالي ٩٠ مليون متر مكعب من الماء في العام . وكان من الممكن التوسع في استخدام هذا الماء لولا القيود المحسكة التي وضعها «دورهن» ، ومهما يكن من أمر فانه يمكن اعتبار منطقة الـ «البيان نيب» أعظم مورد للماء في الصحراء جميعها ، وخاصة اذا ماتمت الأبحاث المختلفة التي تجرى من أجل استغلال المياه في مختلف المشروعات الهامة التي تؤدي الى احياء الصحراء .

ونتيجة لذلك وجدت منطقة تانزوروت مستودعا دائما للمياه تحت سطح الأرض ، وبفضل المياه المتدفقة من الـ «البيان نيب» أمكن رؤية البراري المخضرة في وسط الصحراء .

ولكن هناك ملحوظة تبعث على السخرية يجب اضافتها الى هذا الاكتشاف المثير : لقد اتخذت فرنسا من منطقة تانزوروت مجالا لاختياراتها الذرية .

ومما هو جدير بالذكر أن تحقيق فكرة الـ «البيان نيب» قد وسعت الاحتمالات امام بحث الحياة في مزيد من الصحاري ، والبحث عن الثروات الدفينة ، إذ أن الماء أحد هذه الثروات ، فهل يعد الماء ثروة مدفونة ؟

لقد اكتشف العلماء والمتخصصون في القوى المائية في السنوات القليلة الأخيرة أن تسعة أعشار الماء الذي في هذه الأرض لا يوجد داخل الصحيرات أو الأنهار أو المجارى المائية ، وإنما هو موجود في الأعماق وتحت سطح الأرض ٠٠ ان لدى المستودعات الطبيعية طاقات هائلة من بينها أن الماء الذي في الأعماق بمثابة عن عمليات البحر .

وعند الجانب الشرقي للصحراء تشكيلات الحجر الرملي النوبية ، وهي تمتد شمالا قادمة من افريقية الاستوائية ، وهذه التشكيلات تمتد وحات الصحراء بالماء ، كما تظهر ثمارها في منخفض القطارة الذي يبلغ حجم ويلز ، وهذه التشكيلات تعتبر موردا آخر للمياه ، أي حاتم نهر النيل ٠٠ فبينما يجري العمل على قدم وساق في مشروع السد العالي وما ينطوي عليه من عوامل سياسية وثقافية ، ظهر اقتراح آخر وهو أنه بدلا من بناء سد ضخم على مستوى النهر الذي يجري تحت سطح الأرض ، لابد من بناء

تحت مستوى النهر مع إجراء عملية حفر على عمق شديد ، ملء مكان الحفر الذى عند « فم » النهر بالقمار والقطران ، وبذلك يمكن للماء أن يندفع الى أعلى ويمد نهر النيل بمزيد من المياه ، كما يؤدي كذلك الى خلق مزيد من الواحات في المنخفضات الصحراوية .

وقد قدمت مقترحات أخرى خاصة ابان انعقاد «مؤتمر المنطقة الجرداء» الذى دعت اليه منظمة اليونسكو عام ١٩٦٠ بشأن بذل مزيد من الجهود على نطاق دولي ، للقيام باكتشافات جيولوجية في منطقة شمالى افريقية حيث هناك من الاسباب الوجيهة ما يجعلنا نفتقد أن تلك الطبقات التى تساعد على اختزان الماء تمتد من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلنطى .

ومن الأمور التى تدعو الى السخرية الى حد ما ، أنه عندما اجتمع خبراء ثلاث وثلاثين دولة من ولايات جنوب غربى الولايات المتحدة للبحث في كيفية استغلال هذا التقدم الحديث في احياء الصحراء في الدول المتخلفة وذلك في مؤتمر اليونسكو ، وجدوا أن أفضل مناطق الولايات المتحدة لتطبيق هذه الوسائل تعطى أسوأ مثل لتلك المناطق «الرهيبة» التى يجب تجنبها . . . وهناك أمكن عن طريق الرى تحويل المناطق الجرداء الى مناطق تدر محصولات وافرة ، وذلك بفضل استخدام القنوات والآبار والمضخات التى أصبحت في متناول يد الأمريكين كافة وبأسعار زهيدة ، حتى وجدوا أنفسهم حالياً يمارسون عملياتهم في مياه خليج كاليفورنيا الملحة ، وقد أصبحت منطقة جنوب غربى الولايات المتحدة اليوم تحصل على قدر من الماء يعادل مايزيد ألف مرة عما كانت تحصل عليه سنويا نتيجة لأحوالها الجوية الطبيعية .

وبرغم هذا التطور الكبير مازالت الطلبات ملحة من أجل مزيد من الماء نظرا للتوسع في الصناعة ونمو المدن الكبرى ، فقد ظهرت مصانع الطائرات التى تتطلب وجود سماء صافية خالية من الأمطار وامكن واسعة للتمرين كما شجع ذلك ايضا على النهوض بصناعة الفيلم ، ثم تبع ذلك قيام عدد آخر من الصناعات الجديدة التى كان لها الفضل في اجتذاب الأعداد الضخمة من السكان .

وقد تحولت الأراضي التى كانت تستخدم من قبيل في الأغراض الزراعية الى مقاطعات غنية تستخدم للسكنى أو للاستغلال الصناعى ، كما انتشرت المدن في قلب الصحراء ، وكثر عدد المساكن حيث لا تجد الماء الا بالمضخات .

وقد الواقع ان هناك أكثر من مثل يدل دلالة قاطمة على أنه ما ان تتوافر الحماسة والمعرفة - والماء - حتى يمكن تحويل الصحارى الى مناطق مزدهرة ، والحصول على محصولات وافرة من الاراضى الصحراوية التى من المؤكد انها لا تشجع المهندسين الزراعيين الحديثى التخرج على بذل أى جهود للنهوض بها ، نظرا لطبيعة أرضها الملحة . ولكن بفضل الجهود التى بذلت منذ مئات السنين أمكن تحويل هذه الأرض الى أرض صالحة للزراعة ، كما حدث عندما قام الاتحاد السوفيتى باحياء المناطق الصحراوية الحيطه ببحر «آرال» خلف سلسة «أورال» وهى ترجع الى . . . عام مضت .

ففي وقت من الأوقات كان أحد فروع نهر أوكسوس الذي يطلق عليه الآن آموداريا - يمر عبر تركمانيا حتى بحر قزوين وتعتبر الواحات الواسعة مثل طشقند (التي تبلغ كثافة سكانها مليوناً و ٣٠٠ ألف نسمة) دليلاً قاطعاً على خصب الصحراء ٠٠ ونتيجة لمشروعات الري التي طبقت في هذه المناطق الصحراوية أمكن الحصول على محاصيل تقدر بـ ٨ ملايين طن من القمح و ٦ ملايين طن من بنجر السكر و ٣ ملايين طن من القطن و ١/٢ مليون طن من الأرز .

هذا إلى جانب المراعي الواسعة التي تستوعب مليوني رأس من الماشية و ٩ ملايين رأس من الأغنام، وهذه الكمية - بصرف النظر عن المحاصيل الزراعية الأخرى - تمثل الغذاء اللازم لمائة مليون فرد من أبناء الشعب .

وهناك مشروع روسي آخر ذو أهمية بالغة ، يهدف إلى تحويل نهرى ال «أوب» ودال نهر «نيسى» ويعرف هذا «بمشروع دافيدوف» .

وجدير بالذكر أنه عند اتمام هذا المشروع سوف يتم استصلاح ما يزيد على ٦٠ مليون فدان من الأراضي الخصبة عن طريق الري ، وتوفير الغذاء لمائة مليون نسمة أخرى ، كما أن انتساج هذا المشروع من القوى الكهربائية سوف يعادل أربعة أخماس إنتاج الولايات المتحدة الكلى من هذه القوى .

وقد وضع الصينيون عدة مشروعات لا تختلف في أهميتها عما سبق أن ذكرناه من مشروعات ، وذلك للتحكم في مياه النهر الأصفر ، اذ يبلغ طول هذا النهر ٣٠٠٠ ميل ، وقد نسب عبر التاريخ في أحداث هذه كوارث نتيجة لكثرة عدد الفيضانات التي يحدثها : مثل الفيضان الذي وقع عام ١٩٢٨ والذي تسبب في تشريد ١٢ مليوناً و ٥٠٠ ألف نسمة من أبناء الشعب كما أودى بحياة ٨٩٠ ألف نسمة أخرى

وتهدف الخطط التي وضعها الصينيون للتحكم في مياه النهر . والسيطرة على هذه الفيضانات ، وتوفير الامكانيات لرى ٢٠ مليون فدان ، وتحسين حالة الملاحة ، وإنتاج الكهرباء بمعدل ١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ كيلووات في الساعة سنوياً أى عشرة أمثال إنتاج الصين كلها من الكهرباء في عام ١٩٣٤ ، وتشمل هذه المشروعات أيضاً إقامة ٤٦ سداً تتم الخمسة الأولى منها في عام ١٩٦٧ .

وفي الواقع إن إحدى العراقيل التي تحول دون تمكننا من توفير الطعام اللازم لشعبنا هي مشكلة كثرة المياه أو قلتها أو عدمها . وكذلك وجودها في الأماكن غير الصالحة وفي الأوقات غير اللائمة . ويتبع ذلك أنه إذا قل الماء قل عدد الأفراد ، وإذا زادت كمية الماء يكون هناك في العادة عدد كبير جداً من الأفراد ٠٠ أن تجمعات السكان في الهند وجنوب شرقى آسيا بصفة عامة لا تمثلها كثافة السكان لكل ميل مربع . فأشد المناطق كثافة بالسكان هي تلك التي على طول الأنهار أو حول تلك الأنهار ٠٠ أما المناطق العليا فلا تستوعب عدداً كبيراً نسبياً من السكان ، وذلك للمشكلات المتعلقة بالماء التي تواجهها تلك المناطق .

ومن الأمور التي تستحق الذكر أننا في دراستنا لعمليات استصلاح الأراضي الصحراوية ، تكشف حقائق جديدة عن النباتات التي تظل «ناائمة» في باطن التربة لمدة خمسة أو عشرة أو خمسة عشر عاما ، وما أن ينزل عليها قليل من الأمطار حتى ترى الصحراء وقد كسيت فجأة باللون الزاهية من الأزهار والنباتات .

وهناك خاصية على جانب من الغرابة بالنسبة للصحراء ، وهي مدى التباعد القائم بين النباتات المتناثرة بين أرجائها ، إذ أننا نجد أنه في البقعة التي تزرع فيها أية شجرة لا تجد حولها أى نوع آخر من النبات .

لقد تحدثنا كثيرا عن الصحارى الحارة نظرا لما تشكله هذه الصحارى - أو يجب أن تشكله - من خير مباشر للبشرية جمعاء . ومهما يكن ، فمتد عام ١٩٥٢ ، قدمت أبحاث كثيرة عن طريق «لجنة المنطقة الجرداء» التابعة لنظمة اليونسكو .

وفي الواقع أنه قد أصبح في حوزتنا مجموعة من خلاصة جهود عدد ضخم من العلماء، وتمثل هذه الجهود التي تقدم بها هؤلاء العلماء في مؤتمر مارس عام ١٩٦٠ أنظمة مختلفة بلغ عددها ٢٥ نظاما . والمطلوب حاليا من وراء تلك الأبحاث والخبرات ، التي دارت حول الصحراء في سف قارات الوصول الى وسائل تنمية هذه الأبحاث وتحقيق النتائج المرجوة من وراء استصلاح الأراضي الصحراوية .

ولكن هناك الى جانب ذلك الصحارى الباردة ، اننا نميل دائما الى اغفال المناطق الشمالية المتجمدة ، ولكن الروس لا يتفقون معنا في ذلك ، بل ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترفت بالاسكا كولاية جديدة ، وهذا بدوره يعتبر اعترافا بأهمية القطب الشمالى . وبعد أن أمضيت قرابة أربعة أشهر ونصف الشهر في تلك المنطقة للوقوف على احتمالات مدى صلاحيتها لان تصبح كغيرها من المناطق الآهلة بالسكان في العالم عدت وقد سيطر على تفكيرى اعتقاد واحد ، وهو اننا متشائمون أكثر من اللازم بالنسبة لهذه الاحتمالات . ويرجع هذا الشعور الى الصورة المبالغ فيها للمسحوبات القائمة في المنطقة القطبية ، والفكرة المضللة القائلة بانها منطقة يكسوها الثلج والجليد ومنعزلة تماما عن بقية انحاء العالم . ويصدق هذا بطبيعة الحال على معظم أجزاء جرينلاند حيث يبلغ سمك الطبقة الثلجية ميلين .

أما اذا بعدنا بضع مئات من الأميال عن المنطقة القطبية في كندا فاننا تجد الارض في معظم أجزائها خالية تماما من الثلج ولا يسقط الجليد فيها الا في أشهر الصيف .

وإذا توغلنا جنوبا في الاسكا نجد أن هناك مساكن لما يقرب من ٩٠٠ عائلة ، وتلك العائلات تعيش هناك على أساس المحصولات الزراعية التي تدخل في نطاق العمليات التجارية أى عمليات البيع والشراء .

وتقوم معظم المزارع التي في الاسكا ببيع محاصيلاتها من خضراوات وبطاطس ، ولكن تمكنت مزارع أخرى من تنمية زراعة الحبوب . وبرغم

النجاح الذى حققه هؤلاء الزراعون من وراء زراعتهم فانهم قد كابدوا نفقات ليست بالقليلة ، اذ أن التربة فى هذه المنطقة تحتاج الى قدر كبير من الأسمدة الصناعية .

وهناك ثلاث صعوبات تواجه هذه المناطق القطبية (هذا بصرف النظر عن الصعوبات الأخرى التى يتخيلها الناس) :

أولا : قصر فصل الصيف .

ثانيا : أشعة الشمس التى تستمر ٢٤ ساعة طيلة فصل الصيف .

ثالثا : جليد المنطقة .

ويتردد طول الفترة التى يغطي فيها الجليد منطقة الشمال الأقصى لكندا ما بين ٧٥ و ٨٥ يوما وفيها تسود البطالة جميع مجالات الحياة من اسان ونبات وحيوان . ورغم أشعة الشمس التى تظل متوهجة طيلة فصل الصيف وتشكل تحديا سافرا لزراع النباتات فى المنطقة . فقد نمت بعض البقول والمحصولات فى تلك الفترة بفضل استخدام الكيماويات والمواد المشعة .

وكما تسبب طول الفترة النهارية فى ضعف النباتات ، تسبب كذلك فى اقلال راحة أهالى الاسكيمو الذين أخذوا ينزحون من أراضيهم التى غطائها الجليد على خليج هدسون الى جزير كورنويل .

ومما هو جدير بالذكر أن خفض منسوب الماء يعتبر بصفة عامة امرا غير مرغوب فيه ، بل ان هذا فى أغلب الأحيان يعتبر نذيرا بوقوع كارثة مدمرة . . ولكننا اذا استخدمنا الحكمة فى خفض منسوب الماء فى أجزاء كثيرة من العالم تمكنا من تحويل مئات الملايين من الأفدنة الى أراضى صالحة للزراعة . . والعكس صحيح . فاقدر رأيت عددا كبيرا من الواحات الصحراوية أصابها الجلب وذلك لأن منسوب الماء قد انخفض أى أصبح دون مستوى الينابيع .

ولا يقل الضرر الناتج عن رفع منسوب المياه عنه فى حالة خفض منسوب المياه ، ففي كثير من الحالات أدى الى تحويل ٢٠٠٠ ميل مربع الى مستنقعات ، كما حدث فى شمالى الهند منذ عشرين قرون ، عندما حاول المزارعون هناك توسيع رقعة الأراضى الصالحة للزراعة عن طريق الرى . . ان ملايين من الأفدنة يمكن احياؤها فى الأراضى المنخفضة فى منطقة السد بالسودان ، حيث يضيع الجزء الأكبر من ماء النيل هباء منثورا ، فمن طريق استخدام القنوات فى إعادة توجيه هذا الماء والاحتفاظ به ، يمكننا أن نزيد من حدة تدفق النهر شمالا ، كما يوفر السد الأراضى الصالحة للزراعة .

من ذلك نرى أننا اذا استخدمنا الحكمة والذكاء فى تقدير مستوى الماء وإخلاء الأرض من الغابات ، أمكننا تحويل مساحات واسعة من المناطق التى تكسوها الغابات الناتجة عن الأمطار الاستوائية فى أمريكا اللاتينية وأفريقية وآسيا الى مناطق ذات أهمية انتاجية .

وهناك ، الى جانب ذلك ، المناطق التي تبلغ مساحتها حوالي ٤٤ مليون ميل مربع من احسن الاراضى في افريقية ، فانها تعتبر من المناطق المحرمة على الانسان نظرا للأمراض التي تسبب نوع من الذباب في نقلها . ومن الواضح أننا اذا استطعنا التخلص من هذا الذباب ، أصبحت هذه المناطق مهياة لقبول عمليات التنمية والاستصلاح . .

وقال عالم نيجيرى : لندع ذباب « التسي تسي » يحرس أرضنا الطيبة حتى نعلم شعوبنا وسائل أفضل ! .

وفي تلك اللحظة كان ١/١٠ سطح التربة فقط هو الذى ينتج مواد غذائية أو محصولات صناعية ، بل ان ٦٥ ٪ فقط من هذه المساحة هو الذى يدخل في نطاق الأرض المزروعة ، أما الباقي فهو عبارة عن مراعى . . ولكننا لابد أن نضع فى اعتبارنا كذلك أن هناك من الوسائل التي تستخدم في الزراعة ما يؤدي الى تدمير التربة ، نظرا لان تلك الوسائل لا تقوم على أسس سليمة ولا تنفذ طبقاً لتخطيط سليم .

ودائماً ما تساق ، على سبيل المثال ، عمليات التخریب التي حدثت في الولايات المتحدة ، ولكن في الواقع أن هذا يصدق بالنسبة لجميع الدول في العالم . . في الصين ، في اليونان ، في شمالي افريقية ، في المكسيك . . الخ ولكن أمريكا كانت أبرز مثل على ذلك ، ففي غضون فترة تقل عن مائة عام تعرض ١٠٠ مليون فدان من الارض التي كانت تزرع للتآكل الشديد ، على حين تأثر ٢٨٢ مليون فدان من المراعى تأثراً بالغ الخطورة ، هذا بصرف النظر عن ٧٧٥ مليون فدان أخرى أصابها التآكل .

ومن ذلك نرى ان الضرر أصاب . . . ١٩٠٥٠٠٠٠ فدان ، ثم تعرضت التربة بعد ذلك لكثير من العمليات من أجل الحصول على الغذاء الرخيص للعمال الصناعيين في أوروبا وأمريكا .

ان مانحن في أمس الحاجة اليه هو مراجعة كشف حساب التربة مراجعة سليمة . لمعرفة المساحات التي فقدناها من هذه التربة ، وتلك التي يمكن استرجاعها . . وقد أمكن تطبيق ذلك بدقة في بريطانيا عن طريق مشروع «تقدير مساحة الاراضى المستغلة» الذى تقدم به البروفسور « ددلى ستامب » في ثلاثينيات القرن التاسع عشر .

أما الاتحاد الجغرافى «الدولى» فقد بدأ - بمساعدة مادية من جانب اليونسكو - بتنفيذ مشروع «مسح الاراضى الصالحة للاستعمال» ويشمل جميع أنحاء العالم ، مع تصنيف البروفسور «ستامب» فى منصب رئيس شرف للمشروع .

اذن نستطيع القول بأننا لم نعد نتجاهل الامكانيات التي فى الصحارى أو نسلم بالظروف المناخية التي كانت من قبل عاملاً مهيماً لعزيمه الشعوب التي سبقتنا ، ولكننا تمكنا في الوقت الحاضر بفضل ما اكتسبناه من معرفة ووسائل حديثة من التغلب على هذه الظروف والمصاعب ، اذ ان بقاء الفرد يتوقف على مدى نجاحه فى صراعه ضد قوى الطبيعة التي تسيطر على بيئته ووقوفه منها موقف التحدى . . وهذا ما استطاع أن يحققه الانسان الحديث في يومنا هذا بفضل ما أوتي من ذكاء وما اكتسبه من خبرة .

الباب السابع صراع الحياة

تعتبر الطبيعة مجالاً للتنافس من أجل البقاء بين ملايين وملايين من الكائنات التي تنتمي إلى هذه الأرض ، كما ننتهي إليها نحن بنى الإنسان

ونحن ننسى أن السكان الذين يستوعبهم العالم ليسوا مجرد الأجناس البشرية أو الحيوانات المستأنسة ، بل أن العالم ملىء بالطيور والحشرات وملايين من الكائنات الأخرى التي تطلق عليها الآفات أو الأوبئة إذا ما سببت لنا أى حرج .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك مساحات من الأراضي لا يكاد حجم الواحدة منها يزيد على حجم كرة القدم ، فى حين نجد أنها تستوعب من الكائنات ما يزيد على عدد الأفراد الموجودين على سطح كوكبنا هذا .

وإبرز بل أسوأ مثل على ذلك هو الجراد الذى تحمله الرياح الشرقية إلى القطر المصرى بأعداد ضخمة تغطي مساحات واسعة من سطح الأرض . . ان الإنسان نفسه مسئول إلى حد كبير عن هذه «الزيارة» . . بل لقد كان الجراد هو الضريبة التى دفعت فى سبيل زراعة وادى النيل .

وتعتبر عبارة «الجراد الصحراوى» تسمية خاطئة ، إذ أن الجراد لا يوضع بيضه فى الأراضي الرملية الجافة ، بل انه يحتاج إلى درجة عالية جداً من الرطوبة . فضلاً عن أن صفار الجراد تتغذى على النباتات الخضراء التى تنبت عادة عقب سقوط الأمطار . أما فى حالة اكتمال نمو هذه الحشرات فإنها تحتاج فى معيشتها إلى ظروف جوية تتميز بالجفاف فى حين تحتاج إلى هواء رطب وعشب أخضر من أجل إتمام نضجها الجنسى .

من ذلك نرى أن الجراد لا يتكاثر فى المناطق الصحراوية الجافة بل فى البحيرات بجميع أنواعها . . وتتحكم العوامل الجوية فى هجرة الجراد ، إذ أنه كما يحتاج إلى رياح تحمله إلى أماكن بعيدة ، فإنه يحتاج أيضاً إلى الأمطار التى عادة ما تصاحب هذا النوع من الرياح ، لذلك فإن الجهود التى يبذلها الإنسان من أجل الزراعة تعتبر مسئولة عن نمو وباء الجراد . وفى غضون الأعوام الأخيرة تحول أحد مشروعات الري التى نفقت فى محمية عدن إلى أرض خصبة لتكاثر الجراد ! . . فضلاً عن أن المناطق المزروعة الممتدة على جانبي البحر الأحمر فى إريتريا والسعودية واليمن قد أصبحت مهددة لتربية الجراد الصحراوى . . ان الزراعة تساعد على ارتفاع نسبة الجراد الذى يؤدي بدوره إلى اهلاك هذه الزراعة والقضاء عليها !

وتعتبر الزراعة المتنقلة التى يعيش عليها البدو الرحل فى الصحراء

التي في شبه الجزيرة العربية من العوامل التي تساعد على زيادة الاضرار التي يسببها الجراد ، والتي قد تقضي على المحاصيل التي يعيش عليها الملايين ، وقد اتخذا الجراد موطناً له !

ان ظهور جماعة من الجراد في شرقي افريقية كفيلة بأن تقضي على روسيا أو إيران أو باكستان ، إذ أنه لا يمكن أية دولة في العالم أن تكون في مأمن طالما أنها في نطاق مناطق الجراد في العالم .

ولن يحول دون انتشار خطر هذا العدو سوى وجود « تحالف كبير على مستوى دولي » .

ومما يدل على أنه في الامكان تحقيق ذلك ، ماحدث ابان الحرب العالمية الثانية عندما تم تكوين تعاون جماعي استطاع أن يضع حدا لانتشار الجراد .

وجدير بالذكر أن هذه الحملة قد نظمت على مستوى عسكري في الشرق الأوسط . وقد ساهمت بريطانيا والولايات المتحدة في هذه الحملة بالشرقيين والغنبيين المدرين وآلاف الجنود المزودين بـ ٥٠٠ عربة للقيام بدوريات في مناطق الجراد والمسارعة الى نجدة أية بقعة تتعرض للتهديد ، كما ساهم الاتحاد السوفيتي بطائرات أعدت خصيصاً لرش المناطق التي يتكاثر فيها الجراد ، وكذلك ساهمت في هذه الاجراءات جميع الحكومات التي في نطاق هذا الخطر ، الأمر الذي أدى الى نجاح المشروع نجاحاً منقطع النظير .

وفي ربيع عام ١٩٥١ أمكن - عن طريق مشروع جماعي مماثل - انقاذ إيران من أسوأ غزو قام به الجراد طيلة الثمانين سنة الأخيرة . لقد كانت الحشرات تتكاثر في مساحة تبلغ حوالي ٢٠٠٠ ميل مربع من الاراضي التي يصعب الوصول اليها . وما ان مرت عشرة أيام على اعلان الخطر حتى سارعت الولايات المتحدة بإرسال طائرات ومبيدات جديدة أكثر قوة ، مما قضى على الجراد قضاءً مبرماً .

وجدير بالذكر أن مكافحة الجراد لا تتطلب مجرد لقاء الطعم لجماعات الجراد أو رشها بالمبيدات عن طريق الجو ، وإنما تتطلب أيضاً بحثاً دقيقاً في حياة هذه الحشرة وعاداتها ، إذ أنها تعتبر أداة حية فعالة للتدمير .

ومن سوء الحظ أن عوامل الصراع السياسي التي سادت منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة قد زادت من صعوبة عملية القضاء على الجراد أو السيطرة عليه . لقد كان في امكان منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، الى جانب التعاون التام من جانب الحكومات ، وتخصيص مبلغ مليون جنيه ، أن يوضع مشروع فعال للقضاء على الجراد ، ولكن جملة التكاليف الأصلية تبلغ عشرة أمثال هذا الرقم ، بل ان هذا الرقم ماهو الا جزء ضئيل من تكاليف المواد الغذائية التي يصيبها الدمار اذا ماأطلق سلاح الجراد .

ومما يذكر أننا عندما واجهنا مجاعة دولية في عام ١٩٤٦ ، كان هناك نقص في الحبوب وما يعادلها ، ومن هذه الحبوب الارز الذي يعتبر الغذاء

الرئيسي لـ ٧٥٪ من الشعب الآسيوي. وقد قيل لنا في مؤتمر «المجاعة» الذي دعا «بوينداور» الى عقده في واشنطن: ان هناك نقصا يعادل ١٢٥ مليون طن من الارز، نتيجة لعمليات التدمير والنهب التي صاحبت الحرب ولكن هذه الكمية تعادل كمية الارز التي تقصد سنويا في اثناس فترة التخزين للآفات التي تجتاح حقول الارز وتصيب مزيدا من هذه الكميات .

ولقد كانت المجاعة التي حدثت في الهند عام ١٩٤٣ نتيجة للأمراض الفطرية التي أدت في بعض المناطق الحساسة الى خسارة تقدر بـ ٩٠٪ من المحصول . وعادة ماتحت الاصابة في النباتات الصغيرة بالهند في الفترة ما بين ١٤ و ١٥ من اكتوبر .٠٠ وقد تمكن العلماء في الوقت الحاضر من زراعة أنواع من الارز من تلك التي يمكن أن تنمو خارج حدود هذه الفترة الحساسة .

وقد أوضحت منظمة الأغذية والزراعة بالأرقام - وهي بعيدة عن التصديق - مدى الهلاك الذي يصيب الارز والحبوب التي تستخدم في الحبز نتيجة للفئران والحشرات وانظريات التي تؤدي الى تدمير ٣٣ مليون طن من الاغذية الرئيسية سنويا . وهذه الكمية كافية لطعام شعب الولايات المتحدة لمدة عام .

واذا نظرنا الى الوضع على مستوى دولي . فقلنا نجد أن شخصا واحدا من بين ١٤ شخصا عرضة الموت كل عام نتيجة للجوع الناجم عن نقص المواد الغذائية التي استهلكت في تغذية الآفات .

وفي الولايات المتحدة - برغم جميع الاحتياطات والخدمات الزراعية المتوافرة هناك - تقضي هذه الحشرات على عشر محصول المواد الغذائية قبل اجراء عملية الحصاد . وهذا يعني - اذا نظرنا اليه من وجهة النظر الدولية - أن آفات الحقول تلتهم من المواد الغذائية ما يعادل عشرة أمثال الغذاء اللازم لطعام الزيادة السنوية التي تطرأ على عدد السكان .

وقد تعرضت الحيوانات الغذائية أيضا للأمراض ، بل لقد بلغت قيمة الحسارة التي منيت بها هذه الحيوانات في جميع انحاء العالم ، نتيجة لاصابتها بالأمراض ، ما يزيد على ألف مليون جنيه ، وقد بلغت قيمة هذه الخسارة في أوروبا برغم الخدمات البيطرية الجيدة حوالي ١٥٪ من جملة الانتاج السنوي .

وجدير بنا ان نذكر في هذا المجال - مجال آفات التي تصيب المواد الغذائية - مرض الملاريا . وقبل أن تنفذ برامج القضاء على الملاريا . كان البعوض هو المستول الأول والأخير عن اصابة ٣٠٠ مليون فرد بالمرض ووفاة حوالي ٣ ملايين آخرين في جميع انحاء العالم .٠٠ بل ان أثره يكون أشد فداحة من ذلك وخاصة في المناطق التي يتخذها موطنها له ، فانه في هذه الحالة يكون احد الاسباب الرئيسية في نقص المواد الغذائية . وفي البلاد الاستوائية غالبا ما يصادف موسم الملاريا الفترة التي تتم فيها عملية شتل محصول الارز أو حصاده أو كليهما معا .٠٠ وفي هذه الفترات المرحجة يلازم انثان من كل ثلاثة من الزارعين الذين يعملون في الحقول فرائسهم نتيجة لاصابتهم بالحمى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى سوء المحصول .

وقد بلغ خطر هذه الآفة مداه في شمالي تايلاند عندما صادف موسم الملايا موسم الزراعة الثانية فقد اضطر الفلاحون الى التخلي عن هذه الزراعة التي كانت ستساعد كثيرا في تغذية الشعوب الفقيرة في جميع أنحاء العالم تحتيا لموسم الملايا .. بل لقد حدث في شرقي باكستان أن تعرضت المنطقة لموسمين من مواسم الملايا ، وكان التحكم في الوباء هناك يعني زيادة بعض المحصولات بنسبة تزيد على ٥٠٪ مع عدم توسيع رقعة المساحة الموجودة .

وعندما يشير البعض الى أن التحكم في انتشار وباء الملايا عن طريق انقاذ حياة الأفراد يعني زيادة مشكلة السكان تعقيدا ، فانه من الأفضل استرعاء انظارهم الى أن هذا من الممكن أن يعني كذلك زيادة إنتاج المواد الغذائية، وذلك بتطهير المناطق التي ينتشر فيها هذا الوباء وإعدادها للزراعة ، كما حدث في بعض أجزاء من أفغانستان والهند، وكذلك عن طريق المحافظة على صحة الفلاحين حتى يستطيعوا الحصول على محاصيل أفضل .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الصراع مع الآفات يمتد - كما قال مير «اليستر هاردي» في الجمعيات البريطانية عام ١٩٦٠ - الى البحار وما تحتويه من مواد غذائية نحن في أمس الحاجة اليها .. أورد على سبيل المثال انتاجات التي توصل اليها عالم الاحياء المائية دكتور «جنرثورسون» والتي أثبتت أن الحيوانات اللافقية - مثل صايب البحر - تلتهم كميات هائلة من الاسماك الصالحة للفداء ، وتتردد نسبة الاسماك التي تلتهمها هذه الحيوانات المائية بين ١ و ٢٪ من الاسماك الغذائية التي في البحار .

وبرغم أن المحيطات تغطي سبعة أعشار سطح الكرة الأرضية فاننا لم ننتعمق البحث فيما تحتويه أعماق هذه المحيطات من مصادر الثروة المائية اننا نقوم باصطياد الاسماك التي من السهل الوصول اليها ، بل نقتفي أنرها في جميع أنحاء العالم ، ولكن هناك الى جانب ذلك المحيطات العميقة التي لا نعرف عنها قدر ما نعرفه عن وجه القمر .. وتصل كمية المواد الغذائية التي تخرجها البحار سنويا الى مائة ألف مليون طن ، في حين أن ٣٠ مليون فقط من هذه الكمية صالحة للأكل في جميع أنحاء العالم ، هذا اذا قارنا هذه الكمية بكمية الخضراوات التي تقدر بالفلمليون طن وبكمية اللحوم الحيوانية الغنية بالبروتينات التي تقدر بـ ٥٠ الى ١٠٠ مليون طن .

وهناك مشكلة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لهيئته الثروة السمكية - وهي كيفية المحافظة عليها ، ومنعها من الهجرة ، وتحديد أماكن إقامتها ..

ومن الاقتراحات التي قدمت في هذا الشأن إقامة محطة لتوليد الطاقة الذرية بالقرب من البحيرة ، وذلك لاستخدام الحرارة الضائعة في تدفئة المياه لتشجيع الاسماك على عدم الهجرة في فصل الشتاء بحثا عن أماكن دافئة في مياه المحيطات ، فضلا عن إجراء عملية تسميد في هذه المناطق يشجع على نمو الاغذية السمكية التي تتغذى عليها هذه الاسماك ، الأمر الذي يشجعها من ثم على عدم الهجرة .

ومن المقترحات التي من الممكن تنفيذها كذلك وضع سياج حول بعض المناطق المراد المحافظة على مابها من الأسماك .

وهناك طريقة أخرى تقوم على أساس تمرير تيار كهربى فى المياه لمنع الأسماك من مغادرة المنطقة .

ان عملية تسميد البحار - كما هي الحال بالنسبة للأراضى الزراعية - تتطلب مجهودا ونفقات طائلة ، ولكن المياه الراكدة فى قاع البحار - كما قال سير اليستر هاردى - غنية بالمواد الغذائية التى لم تمسسها يد الإنسان - ويقترح سير «اليستر» اجراء عملية حرث بالغواصات لتمكين هذه المواد الغذائية المكدسة فى قاع المحيطات من أن تطفو على سطح الماء حتى تستطيع الأسماك الحصول على غذائها الكافى من هذه المواد .

ومن أضخم الخطوات التى اتخذت فى سبيل تطوير الثروات الكامنة فى البحار ، تكوين «اللجنة الخاصة بالأبحاث المتعلقة بمياه المحيطات التابعة للمجلس الدولى للاتحادات العمالية» وهى من الهيئات التى تدخل تحت رعاية منظمة اليونسكو . وقد أخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة التفتيش فى مياه المحيط الهندى . . . وقد استخدمت اللجنة فى عملية الكشف أسطولا مكونا من ٢٣ سفينة من ١٥ دولة ، وبلغت تكاليف هذه العملية التى استغرقت أربعة أعوام حوالى ٤ ملايين جنيه وكان الهدف هو كشف ٢٨ مليون ميل مربع من البحار التى تحيط بها أكثر الدول كثافة بالسكان فى جميع أنحاء العالم . .

ومن الأمور التى تدعو الى الدهشة أن يفكر الفرد فى مدى تفاهة المعلومات التى يعرفها عن البحار التى ما فتئت السفن تعبرها منذ قرون لاتحصى ولا تعد . . . وقد أثبتت عمليات الكشف والتنقيب أن هناك فى قاع المحيطات متحفا يضم مختلف أنواع الأسماك التى تزخر بها هذه المحيطات ، وهذا يعتبر فى ذاته أقل أهمية من اكتساب شيء من المعرفة حول الأغذية السمكية التى فى هذه المنطقة .

ان هناك - فى مجال العلم - الكثير من الحلول لمشكلة اطعام الشعوب . بل ان بعض هذه الحلول قد ينطوى على آثار بعيدة المدى . . . ولقد رأينا كيف استطاعنا الحصول على محصولات وافرة من الصحارى الرملية وذلك بفضل استخدام الاساليب العلمية فى احيائها ، فضلا عن مصادرها الأرض الطبيعية اذا ما واجت الأبدى التى ترعاها بحكمة وعلى أسس علمية سليمة ، فأنها تسد جميع احتياجاتنا الانسانية . ولا بد أن نكرر مرة أخرى أن المسألة ليست مسألة افتقار الى المعرفة ، بل هى مسألة ضيق الوقت الذى يجعل مشكلة اطعام الملايين المتزايدة من أهم المشكلات التى تواجه العالم أجمع .

الميثاق الثامن سياسة المجموع

من الأمور التي بدت واضحة تماما أمام أعين الساسة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، أن هناك عاملين يشكلان خطرا جسيما على البشرية جمعاء ، بل ربما يفوقان في أهميتهما الحدود الوطنية لأية دولة ٠٠ هذان العاملان هما القنبلة الذرية والتهديد بحدوث مجاعة ؛ وقد دعت الجمعية الساسة للامم المتحدة في أول جلسة لها الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجنب هذين العاملين ٠٠ وبناء على ذلك شكلت لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ٠٠ ونحن نعرف جيدا ما حدث لها كما عقد مؤتمر المجاعة في عام ١٩٤٦ ٠

وفي أكتوبر عين «جون بويد أور» مديرا عاما لمنظمة الأغذية والزراعة وهي تعتبر أول هيئة تنشئها الأمم المتحدة ، ولم يستقر في واشنطن حتى تلقى في عمله الجديد برقية دعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهنا دعا «أور» الى عقد مؤتمر يضم الدول الاستهلاكية والدول المنتجة ولكنه واجه معارضة شديدة بدعوى أنه يحاول تقويض صرح المنظمة الجديدة ٠ وبرغم أنه وجه الدعوة الى ١١ دولة فقط لحضور المؤتمر فإن عدد الدول التي حضرت قد وصل الى ٢٣ دولة ٠٠ وقد قام خبراءه للمرة الأولى بجمع الحقائق والأرقام عن حالة التغذية في العالم أجمع، ثم قام هو بدوره بمواجهة رجال السياسة بها ، وقد دلت هذه الحقائق والأرقام على عدم وجود مجاعة يرغم أن الشعوب لم تكن تحصل على الغذاء بالقدر الكافي ٠

لقد وصلت التضحية من جانب الدول أن قبلت القوانين التي تقضي بحرمانها من بعض المواد الغذائية وتوزيع المخز بين الشعوب المحتاجة بل لقد وصل الامر في بعض الأحيان الى تطبيق نظام البطاقات كما حدث في بريطانيا ٠

وقد تمخض ذلك المؤتمر عن شيء آخر ، فعلمنا ووجهت الدول بهذه الحقائق ، أصرت على عدم اتخاذ مثل هذه الاجراءات مرة أخرى وقامت بتشكيل هيئة مؤقتة وهي «المجلس الدولي للمعونة الغذائية» ومهمته توزيع الغذاء على أساس المساواة بين الشعوب المحتاجة في جميع أنحاء العالم ٠ ولكنها قامت أيضا بإصدار تعليماتها الى « بويد أور » بأعداد الحطط من أجل تكوين هيئة دائمة تقوم مقدما بتقدير الاحتياجات الغذائية السنوية وهيئة السبل التي تضمن توافر هذه الاحتياجات وان المنتجات توزع توزيعا عادلا ، ثم كان أن قام بويد بتكوين «لجنة التغذية الدولية» ٠

وبعد مرور أربعة أشهر قدم المدير العام مشروعه الى الدول الأعضاء

في منظمة الأغذية والزراعة ، ويبلغ عدد هذه الدول ٥٠ دولة ٠٠ وقد نادى بتكوين لجنة تضم كلا من منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي للانشاء والتعمير على أن تقوم - بالتعاون فيما بينها - بتنفيذ الآتي :

١ - مساعدة كل دولة - بناء على طلبها - وخاصة الدول المكتظة بالسكان والدول المتخلفة ، على زيادة إنتاجها الغذائي حتى تصبح الامدادات الدولية متكافئة مع الاحتياجات الانسانية .

٢ - بناء احتياطي من المواد الغذائية حتى يمكن المساواة بين المحصولات الجيدة والمحصولات الرديئة .

٣ - استغلال هذا الاحتياطي وغيره من الاجراءات المفترحة في تثبيت اسعار المواد الغذائية على أسس عادلة بالنسبة للمنتج والمستهلك على السواء وقيام اللجنة بشراء الفائض في حالة جودة المحصول ثم بيع هذا الفائض في حالة رداءة المحصول .

ويرى «بويد أوره» أن الخطة أكثر من مجرد مشروع عاطفي انساني لطعام الشعوب الجائعة .. انه يعطينا حلاً لأهم مشكلات العالم الاقتصادية . الا أن إيجاد سوق دولية للأغذية على نطاق واسع وطبق ضمانات كافية كفيل بتحقيق الرخاء والاستقرار بالنسبة لمنتجي هذه الأغذية .

ان النهوض بالزراعة الدولية يتطلب عدة عوامل منها الحصول على كميات هائلة من المنتجات الصناعية ، ووضع المشروعات من أجل السيطرة على الفيضانات ، وتنفيذ المشروعات الزراعية ، والحصول على السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة الهائلة في عدد الدول المشتري للمنتجات الغذائية .

ومما هو جدير بالذكر أن مثل هذه انتظورات يتطلب مبالغ طائلة لتمويلها ، ولكنه أشار الى أن البنك الدولي قد خلق خصيصاً لهذه الأغراض ، فضلاً عن أن الاموال المستثمرة سوف تستغل في خلق ثروات جديدة عن طريق النهوض بمصادر الثروة التي في الدول المتخلفة .

ويرى « بويد أوره » ان التوسع السريع في الاقتصاد الدولي بدرجة تجعله يستوعب الزيادة الكبيرة التي تطرأ على الإنتاج الزراعي والصناعي . هو البديل الوحيد للبطالة التي تؤدي الى أزمة اقتصادية أخرى على درجة يالفة من الخطورة . أو ربما تؤدي الى أزمة اقتصادية أكبر ، أو قد تؤدي الى استيعاب العدد المتزايد من المتعطلين بتشغيلهم في السلع ، الامر الذي يؤدي الى حرب عالمية أخرى .

ان الديمقراطية كلمة جوفاء لأمعنى لها بالنسبة لاصحاب البطون الخاوية ، أو كما قال بويد أوره لرجال السياسة الغربيين : « ان ماتظاهرون به من اطلاق لفظ «الشيوعية» عليه في الدول المتخلفة ان هو الا الجوع عندما يعبر عن نفسه » .

وفي عام ١٩٤٦ ، أشار في مذكرة له الى أن الفصل في تنفيذ

الاجراءات الخاصة بالقضاء على الجوع والفقر ، قد يؤدي الى انتشار
الشيوعية التي تستطيع أن تعد بانتاج ماسيحتاج اليه الناس في الاستهلاك
.. وشعاره في ذلك هو أنه : « ان لم تتمكن الدول من التعاون في مجال
توفير الغذاء فانها لن تتعاون في أى شئ » آخر على الاطلاق .

وقد كنت من بين الذين حضروا المؤتمرات السياسية التي عقدت
لمناقشة أهداف « هذه التغذية الدولية » بكل ما تنطوي عليه من اعتبارات
وطنية .. ومن الأمور التي تستحق الذكر أنني لم أسمع خطابا واحدا أشار
الى هذه اللجنة بسوء من قريب أو بعيد .. بل لقد أشار الجميع بنبل
أغراضها .. وقد جاء في الخطاب الذى القاه في كوبنهاجن « فيوربلا
لاجارديا » عمدة نيويورك ، الذى تولى بعد ذلك منصب المدير العام للجنة
الغوث الدولية قوله : « انقذوا الأرواح البشرية من آخر أخبار الأسواق
المالية » ، مشيرا بذلك الى ضرورة انقاذ الشعوب الجائعة والزارعين في
جميع أنحاء العالم من أيدي هؤلاء الذين يتحكمون في أسعار الحبوب .

وقد أدى هذا التصريح الى زعزعة الجمود الذى يحيط بهذه المشكلة
.. اذن ان الخبراء الاقتصاديين ذوى الأفكار التقدمية يرون انه نظرا
للأغراض المصرفية الدولية لابد أن يعتبر الغذاء من الاستثمارات الرأسمالية
في أى مشروع من المشروعات .. ان عمليه اطعام العمال لمساعدتهم على
القيام بأعمال أفضل لا تقل فى أهميتها عن تزويد عملية بناء السدود
بالمواد اللازمة لذلك .

ومن المقترحات التي قدمت انشاء مراكز اقليمية في جميع أنحاء
العالم لمواجهة أزمة هبوط المحصول فى أية منطقة محلية .

وبالرغم من أن المشروع يقضى - طبقا لاحتياجات المستهلكين المتوقعة
- بأن يقوم المنتجون الزراعون إما مثلا بتوسيع أو تحديد مساحة الاراضى
المزروعة ، فمن المتوقع أن يسفر هذا - حتى فى أكثر الميزانيات الدقيقة -
الى فائض طبيعى .. وفى استطاعة المحصولات أن تحقق زيادة فى المواسم
الزراعية المزدهرة بصفة استثنائية ، ويمكن وضع هذه الزيادة ضمن
الاحتياطي .

وجدير بالذكر أنه لا تطرح فى الأسواق العالمية سوى ١٠٪ فقط
من المواد الغذائية فى العالم أجمع ، أما الباقي فيباع ويستهلك محليا ..
وكيفية استغلال هذه النسبة الضئيلة هى التي تحقق الازدهار أو الهبوط
فى أسعار المواد الغذائية ..

ويقضى المشروع بأن تقوم هيئة التغذية الدولية بتحديد أسعار المواد
الغذائية الرئيسية ، وضمان أسعار عادلة لكل من الزارع والمستهلك ،
وتكون الأسواق فى هذه الحالة ملزمة بالعمل داخل نطاق هذه الحدود .

ويبدو هذا منطقيا للغاية رغم أنه لا ينطوى على آثار بعيدة المدى .
لقد أخذ « المجلس الدولى للأغذية » فى تادية مهمة على أكمل وجه فى
حدود النظم السياسية طبقا لما يقتضيه ضغط المصالح الفردية .. ولكنه
ساعد على موازنة الموقف ، وعلى الأخص بالنسبة لتدعيم الأعمال الجبلية

التي تقوم بها وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ، والتي كانت قد توقفت عن ممارسة نشاطها فجأة دون الاعتراف بما حققته من أعمال عظيمة ، لا بوصفها تقوم بعملية الإغاثة مباشرة فحسب ، بل بوصفها أيضا تساعد الدول التي مزقتها الحرب على استعمار الأحوال الزراعية بها .

ومهما يكن فعندما بدأت عملية صنع هيئة التغذية الدولية بالصيغة الرسمية ثارت الدول لما تتضمنه هذه العملية من تضحية بسيادتها الى حد ما ، وقد استخدمت جميع الحجج سواء أكانت وطنية أم ادارية أم تجارية ، في عرقلة أعمال اللجنة التي كان من المفروض أن تقوم بوضع التفصيلات العملية المتعلقة بهذا الموضوع ، وبذلك نرى أن نذر الشر التي كانت واضحة في مؤتمر المجاعة ، قد زالت فلنجاح الكبير الذي حققته الإجراءات الطارئة التي اتخذت . وقد تكهنت الدول المستهلكة من أمثال بريطانيا بأن هذا الانتعاش قد يؤدي الى رخص المواد الغذائية .

أما الدول المنتجة من أمثال الولايات المتحدة وكندا والارجنتين فقد تكهنت بارتفاع أسعار هذه المواد . ولم يكن أي من هذين الفريقين على استعداد لتقبل الأسعار التي حددتها هيئة التغذية الدولية ، بل لقد استمرت بريطانيا في الانفاق بسخاء من أجل الحصول على المواد الغذائية ، على حين أخذت الولايات المتحدة في تمويل المشروعات التي تؤدي الى تدعيم الأسعار ، وذلك من أجل المحافظة على أسعار السوق .

إن ٤٠٠٠ مليون الدولار التي اضطرت حكومة الولايات المتحدة الى انفاقها في شراء منتجات الزراعة لكي تبقى في المخازن وتتغنى ، أكبر بكثير من المبلغ الذي كان العالم كله سيحتاج الى جمعه لتنفيذ مشروع هيئة التغذية الدولية ويحقق ذلك التطور الذي تكهن به « بويد اور » .

وكل ما أمكن الوصول اليه هو تشكيل مجلس يسمى « مجلس التغذية الدولية » وليس هو الا صورة هزيلة للمشروع الاصلي ، وتسمية أخرى للهيئة التنفيذية لمنظمة الأغذية والزراعة .

وعندما رأى « بويد اور » انه فشل في تحقيق أهدافه ، اعتزل منصبه كمدير عام للمنظمة . وقد حصل على جائزة نوبل للسلام ، التي ان دلت على شيء فإنما تدل على أن بعض الأفراد على الأقل قد أدركوا المعاني النبيلة لمقاصده .

وقد استمرت هيئة الأغذية والزراعة في تنفيذ مشروعاتها في جميع أنحاء العالم بفضل مساعدة الأمم المتحدة لها فيما يتعلق « ببرنامج المعونة الفنية » .

كما قامت بتزويد الحكومات بالمستشارين الفنيين ومختلف المشروعات التي توضح الطريق السليم الذي يجب اتباعه . . ولكن هذه « المعونة الفنية » - كما اتضح في مجالات أخرى غير الزراعة - من المحتمل أن تصبح مجرد وجهة نظر للشعوب ما كان في استطاعتها أن تحققه اذا توافرت لديهم السبل لذلك ، انها تضع حاجزا زجاجيا بين ما هو ممكن التحقيق ، وما تستطيع الشعوب الحصول عليه .

والى جانب ذلك ظهرت أمام منظمة الاغذية والزراعة مشكلات على جانب كبير من الأهمية ، ألا وهى الأسعار الاستهلاكية ، وععب الفائض الذى ليس فى استطاعة الشعوب الفقيرة تحقيقه ٠٠ ففى عام ١٩٥٢ بدأ يتراكم المخزون من القمح والحبوب الخام وكان يقدر فى ذلك العام بـ ٣٥ مليون طن ، ولكنه وصل الى رقم خيالى فى عام ١٩٦٠ حيث بلغ ما يزيد على ١٢٥ مليون طن نصفها تقريبا من القمح .

أما ما تسمى بالحبوب الخام مثل الشعير والشوفان والذرة وقصب السكر فانها تعتبر مواد غذائية أساسية للاستهلاك البشرى ، ونظرا لكبر حجم الكميات المتوافرة من هذه المواد فان فى استطاعتها أن تزود ٤٥٠ مليون نسمة بالطاقة الحرارية التى تلزمهم مدة عام بأكمله ، أو فى استطاعتها أن تزود الشعوب الآسيوية بـ ٢٠٠ سعر حرارى يوميا لمدة تزيد على ثلاثة أعوام .

وبطبيعة الحال فان من الأمور التى تعتبر مسيئة ومهينة للمنطق السليم أن يظل هذا المخزون يتراكم ، على حين أن الشعوب مازالت جائعة ولكن مشكلة التوزيع تتحدى النظام الحاضر ٠٠ ان المخزون من المواد الغذائية يشكل نصف صادرات العالم من القمح وأربعة أضعاف صادراته من الحبوب الخام سنويا ، ولكن سوء تصريف مثل هذه الكميات قد يلحق الضرر بطرق التجارة العادية ؛ ويهدد المركز الاقتصادى ، لا بالنسبة للدول المصدرة فحسب ، بل أيضا بالنسبة للدول التى تحصل على هذه الكميات .

وزيادة على ذلك ، فان هناك مناطق تفتقر افتقارا شديدا الى المواد الغذائية ، ونظرا لأنها تعتمد فى غذائها الرئيسى على الأرض فانها لا تستطيع أن تأكل القمح أو الحبوب الخام لتمسكها انشديد بماداتها الغذائية ، وقد حدث هذا فى كثير من الأوقات حتى فى المجاعة العصبية .

وقد كان من أهداف هيئة التغذية الدولية التوفيق بين هذه العادات عن طريق هيئة التغذية الزراعية ، حتى يمكن تبادل الحبوب بين الدول المختلفة طبقا لماداتها ٠٠ وزيادة على ذلك - من وجهة النظر الغذائية - فاننا نجد أن عملية النهوض الصحى بهذه الشعوب التى تعاني من سوء التغذية تتطلب مواد غنية بالبروتينات لا مختلف الحبوب والفلل .

وإذا قمنا بدراسة لكمية المخزون من المواد الغذائية فى العالم أجمع فى عام ١٩٦٠ نجد أنه بينما يوجد ١٢٠ مليون طن من قاضى الفلال تقدر كمية الفائض من المواد الغذائية الغنية بالبروتينات بـ ١٢٠ ألف طن بما فى ذلك من اللبن المجفف والمحفوظ والمبستر ، وقد أخذ هذا الفائض يتراكم بكميات هائلة فى شمالى أمريكا ، مما يجعل الدول المتخلفة تعتمد اعتمادا كليا على فائض الدول الأخرى ، الأمر الذى لا يتفق مع الواقع والمنطق السياسى .

وكحل طويل المدى ؛ لابد أن تساعد هذه الدول على انتاجها حتى لا تتطلع الى مزيد من هذه المواد الا بالقدر الذى يمكنها من تحقيق التوازن المطلوب .

وهناك - كما اقترحنا من قبل - وسيلة أخرى لاستخدام الفائض
اذ أنه من الممكن أن تصبح الحبوب نوعا من العملة ؛ فإذا كانت إحدى
الدول المتخلفة في حاجة ماسة الى المواد الغذائية ، يكون في إمكان حكومات
هذه الدول أن تحصل على هذه المواد في صورة معونة متبادلة ، على أن
تستغل الحكومة إيرادات بيع هذه المواد - سواء أكانت في صورة منحة
ام قرض غير محدود - في التحسينات الزراعية التي تؤدي الى قدرة
الدولة الانتاجية .

وثمة عملية من هذا النوع تمت بين الولايات المتحدة والهند أدت الى
توفير ١٦ مليون طن من القمح والأرز كغذاء اضافي في الفترة ما بين
١٩٦٠ و ١٩٦٤ .

وبطبيعة الحال ستستمر عملية توزيع فائض المواد الغذائية بحكمة
وعلى نطاق واسع ، عن طريق صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة .

ومن أبسط الأمور التي أسىء تدويرها تحويل جميع المواد الغذائية الى
مواد نباتية . ويقول مؤيدو هذه الفكرة أن انتاج المواد احيوانية لتوفير
الغذاء للإنسان ماهو الا مضیعة للجهد والمال - أن تسعة اعشار السرعات
الحرارية تفقد نتيجة تحويل النباتات الى أنسجة حيوانية ، وحجم الماشية
في العالم اجمع يعادل على الأقل ضعف الجنس البشري بصفة عامة ،
فضلا عن أن هذه الحيوانات المستأنسة تستهلك من المواد الغذائية ما بين
خمسة وعشرة أمثال ما يستهلكه الإنسان ، إنها تأكل أنواعا من النباتات
لا نستطيع نحن بني الإنسان أن نأكلها .

وبالنسبة للحيوانات تتحول المواد الغذائية الى أنواع أخرى يستطيع
جسم الإنسان ان يستغلها أحسن استغلال . ان المواد البروتينية التي
تحتوي عليها الأعشاب الجافة تتردد بين ١٠ و ٢٠ ٪ على حين تتوافر
تلك المواد بنسبة ٥٠ ٪ فما فوق ، في اللبن والجبن والبيض واللحوم .

وبينما لا تزيد نسبة الدسم في الأنسجة النباتية عن ٥ ٪ وفي الفلنل
بنسبة تعادل نصف هذا الرقم ، نجد انها تتوافر في الألبان بنسبة تزيد
على ٣٠ ٪ ؛ وفي البيض بنسبة تزيد على ٤٠ ٪ .

اما في الجبن واللحوم فتصل هذه النسبة الى ما يزيد على ٥٠ ٪
و ٧٠ ٪ على التوالي ، وفيها من انغوائذ الغذائية أيضا المواد المعدنية
والفيتامينات .. ان النقص الشديد في كمية هذه المنتجات الحيوانية
هو السبب في كثرة الأمراض .

ان الاجابات لابد ان تكون بعيدة كل البعد عن أى من الاتجاهين
السائدين وهما : اما ان نجعل الدول الفقيرة تحصل على ما تريده من
مواد غذائية معتمدة في ذلك على النظم السياسية السائدة في الدول
المتقدمة ، او ان تتحول جميعا الى أشخاص نباتيين .. لقد استطعنا ان
نقلع عن عادة تسلق الاشجار وأصبح الإنسان يخوض مرحلة تطور على
جانب كبير من الاهمية كحيوان مفكر صانع للالات .

لقد أخذ الإنسان يناضل من أجل التغلب على الحدود التي فرضتها بيئته المحلية ، فممن أن أطلع عن عملية صيد الحيوانات وتوفير الأغذية أصبح زارعا يقوم بفلاحة الأرض وأخذ يحاول أن يخضع الطبيعة لمواجهة احتياجاته المتعددة .. كما أخذ أيضا في استخدام قواه الجسدية والعقلية محاولا التغلب على الحدود التي رسمتها له الطبيعة في هذا المجال .

اذن نستطيع القول بأن العالم كان يقاسى على الدوام من كثرة عدد السكان ، اذ أن التناصل طبقا للعمليات الحسابية لا يعنى ان $1 + 1 = 2$ بل يعنى ان $1 + 1 = 164$ الخ .

ونظرا لعملية التنافس القائمة بينه وبين غيره من بنى الإنسان وغير الإنسان ، فقد وجب عليه أن يستخدم ذكاه في زيادة الطاقة الانتاجية الكامنة فيما لديه من اراض زراعية .. وعندما وجد أول من قاموا بفلاحة الأرض أن البذور في امكانها ان تحقق نموا افضل عندما تكون الأرض قد حصلت على كفايتها من مياه الري ، وبدأوا في حرق الأرض الخصبة التي تحتوى على كمية كبيرة من الطمي وبذلك امكنهم ادخال الحضارة والمدنية في البلاد .

وقد بدأت الحضارات تأخذ مكانها في جميع أنحاء العالم ، وأصبحت ذات صيغة أكثر تعقيدا . لقد ازدهرت هذه الحضارات ولكن معظمها قد ذهب من حيث أتى .

ولكن كانت هناك في الماضي دائما حضارات تحل محل الحضارات الزائلة ، ترث عنها ثقافتها ، وتركب الأخطاء التي ارتكبتها .. وهذه الحضارات تنشأ في المناطق المحدودة جغرافيا ؛ ولكن حضارتنا اليوم ليست مرتبطة (بنهرى دجلة والفرات) . ان العالم الذي يكون مجتمعا مترابطا متداخلا لا يعمل حسابا للفوارق والابعاد ، ولا يستطيع أن يتحمل الفقر القابع في قلب الرخاء بأية حال .

ان هذه المشكلة التي كنا بصدد بحثها تنطبق على العالم أجمع ، ونحن لا نأمل الا أن تظل الشعوب على استعداد لمساعدة بعضها البعض ، على ألا تعتبر المعونة الاقتصادية صورة من صور الصداقة فإذا اعتبرت كذلك فإن الحكومات لن تساهم بشيء لانه ليس من المفروض أن تستغند أموال دافعي الضرائب في أغراض خيرية .. ان في امكانهم أن يفعلوا ذلك في الظروف التي تشهد حدوث مجاعات . فضلا عن أن صيغة الاعتماد تولد لدى الافراد روح المقاومة ، ان الشعوب ترغب في المحافظة على احترامها لنفسها ؛ بل وأن تشعر بأن الحرية السياسية - اذا ما توصلت الى تحقيقها - لن تكون بمثابة رهينة في يد الدول الكبرى التي في استطاعتها أن تخضعها لنفوذها او تجعلها فدية لها .

ان المعونة المتبادلة تتم طبقا لأسس متبادلة ، لقد حققت الدول المتقدمة كثيرا من رخاء الصناعات وثرواتها الحالية لا عن طريق البلاد التي تقوم بتزويدها بالمواد الخام وبالقدر الأكبر من المواد الغذائية نتيجة للثورة الصناعية الأولى ، بل عن طريق الدول التي تطلق عليها اليوم لفظ الدول « المتخلفة » .

وجدير بالذكر أن المعونة الخارجية تستطيع فقط مساعدة الدول التي صممت على أن تساعد نفسها .. وتقع المسئولية الأولى بالنسبة لكل دولة على سرعتها في تنفيذ عملية تطورها ، وتحقيق المكاسب لشعبها .. أما المسئولية الثانية فهي مساعدتها الدول الأخرى وفقا لوسائلها الخاصة . ان أية دولة غنية أو فقيرة لا تستطيع أن تصل إلى أعلى مراتب النمو الاقتصادي أو أن تتمكن من اطعام أو استيعاب الأعداد المتزايدة من شعبها دون توسيع نطاق الاقتصاد الدولي .

وكما حاول هذا الكتاب أن يوضح من قبل ، فإن توسيع عملية الإنتاج الغذائي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الشكل الكلي المعقد للنمو الاقتصادي .

ومن الضروري أن تخرج جميع هذه المساعدات عن نطاق السياسة الدولية ، إذ أن الدول حاولت شراء النوايا الطيبة في مقابل اسباب سياسية أو عسكرية فاتها لن تكسب سوى العار ، فضلا عن أن البرامج المتناقضة تؤدي إلى أحداث حالة من الاضطراب والضياع .

ولا يمكن أن يتم هذا التطور بطريقة مفككة أو عن طريق تجاهل الصعوبات الموروثة .. اننا لا يمكن أن نظاهر بأن الشعوب في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى الأموال والمعدات من أجل تحقيق التقدم المباشر .. ان الجهل هو احد عناصر التخلف ، فضلا عن أن الشعوب المعتلة الجائعة لا تتوافر لديهم الطاقة ، إلى جانب أنها ليست على قدر كبير من القدرة ، وليس في إمكانها أن تتعلم أو تستوعب ، بالسرعة التي تصحب هذه العملية بالنسبة للشعوب التي تتمتع بصحة جيدة وغذاء وافر .. لذلك علينا أن نقوم بوضع صرح الاقتصاد المتطور ، أن علينا ان نعرف ما تستطيع الشعوب أن تؤديه من أعمال ؛ وطبيعة الموارد التي تتمتع بها الدول .

والصفة العاجلة التي تتميز بها جميع المشروعات هي ضرورة وضع الابحاث التي تؤدي إلى اكتشاف موارد هذه الدول ، وتدريب أفراد الشعب على مختلف الحرف ؛ وكيفية قيامهم باستغلال الأنهار والغابات والحقول والثروات المعدنية التي تتمتع بها بلادهم .

هذا هو المعنى الحقيقي « للتخلف » أنه يعني النقص في استغلال الموارد الطبيعية البشرية . ونستطيع القول مرة أخرى بأن هذا الاستغلال لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق أطراف أو وكالات ليس لها أية مصلحة في هذه الدول ، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار ؛ والا فإن الدول قد تخشى أن تقوم الدول الأخرى باستغلالها وأن تعتبر المساعدة نوعا من السيطرة السياسية .

وبإع تعداد سكان البلاد المتخلفة في العالم اجمع ١٢٥ مليون نسمة وهم موزعون على مئات البلدان في جميع أنحاء العالم ؛ ويتردد دخل الفرد في العام بين ٢٥٠ و ٤٠٠ جنيتها .. وإذا أجرينا مقارنة بين هذه الأرقام وبين دخل الفرد في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العام نجد أن متوسط دخل الفرد في الأولى يصل إلى ٧٥٠ جنيتها وفي الأخرى إلى ٣٠٠ جنيتها ، (في الفترة ما بين ١٩٥٥ : ١٩٥٧) .

هذا ولم تكن النتائج التي أسفرت عنها برامج المعونة في خمسينات القرن العشرين نتائج مؤثرة ٠٠ لقد بلغت قيمة هذه البرامج عشرة آلاف مليون جنيه في صورة استثمارات خاصة ومنح قروض عامة وقروض دولية . ففي أوائل هذه الفترة دلت الإحصائيات على أن متوسط دخل الفرد في الدول المتخلفة حوالي ثلاثين جنيهاً . وقد بدأ الدخل المتأخر في هذه الدول ينمو بمعدل ٣٪ كل عام ولكن نظراً لأن عدد الأفراد الذين سوف يحتاجون إلى أطعام في هذه الدول في نهاية السنوات العشر سوف يبلغ ٢٠٠ مليون فم ، لذلك فإن الزيادة بالنسبة لدخل الفرد سوف تصل إلى ١٪ فقط أي حوالي ٧ شلنات و٦ بنسات سنوياً .

ومن ذلك نرى أن هذا الوضع لا يدعو إلى الأمل أو التفاؤل ، لأن هذه القيمة يمكن أن تحول - إذا نظرنا إليها من ناحية الجهل والفقر والمرض - إلى كتب ومواد طبية وغذائية مما تحتاج إليه شعوب هذه الدول .

وفي ستينات القرن العشرين ، تقدم مستر « بول هوفمان » المدير العام « لمستودق الأمم المتحدة الخاص » باقتراح يقضى بمضاعفة هذه الزيادة في دخل الفرد .

إن هوفمان يعتقد أن الدول المتخلفة في إمكانها أن تحقق ارتفاعاً في تجارة الصادرات ، وأن تكسب في غضون عشرة أعوام حوالي ٣٧٨ ألف مليون دولار عن طريق بيع البضائع في السوق الدولية . ولكن عليها من أجل تحقيق ذلك أن تقوم باستيراد بضائع تصل قيمتها إلى حوالي ٤٤٠ ألف مليون دولار .

بذلك نجد أن هذه الدول سوف تكون في حاجة إلى ٦٢ ألف مليون دولار أخرى قيمة استغلال رأس المال ٠٠ ولتغطية المصروفات الطارئة لابد من استثمار ما يقرب من ٧٠٠٠ مليون دولار سنوياً ، أي بزيادة ٣٠٠٠ مليون دولار عما حصلت عليه هذه الدول من أي عام من أعوام خمسينات القرن العشرين .

ولواجهة هذه الزيادة مسنوية (٣٠٠٠ مليون دولار) لا بد أن نزداد عمليات الاستثمار الخاص والقروض المصرفية ، ويمكن عن طريق ذلك سد ١/٢ هذه الزيادة

أما الثلثان الباقيان فيمكن تغطيتهما بوسائل أخرى تتمثل في القروض المريحة التي لا تزيد البنوك التقليدية أن تخاف بتقديمها للمساهمة في المرافق العامة والطرق والمواصلات والتعليم والتدريب وتحسين الأحوال الصحية والإدارية .

وقد تم وضع اقتراح يقضى بأن تنفذ هذه العمليات عن طريق «هيئة التنمية الدولية» التي سوف تقوم بالإشراف على هذه العمليات وهذه بدورها سوف تؤدي إلى نتائج طبية في المدى البعيد . وخير تجربة في هذا المجال هو «مشروع مارشال» ففي بادئ الأمر قدرت الأموال اللازمة لإعادة الانتاج الصناعي والزراعي في غربي أوروبا إلى المستوى الذي كان سائداً قبل الحرب بـ ٢٠ ألف مليون دولار . وقد تقدير هذه الأموال مرة أخرى

ووصلت الى ١٧ ألف مليون دولار ، ولكن لم يكد يمضي سوى عامين ونصف العام على تنفيذ المشروع حتى حققت الزراعة ارتفاعا يقدر بـ ٢٠٪ عما كانت عليه في سنوات ما قبل الحرب على حين زاد الانتاج الصناعى بنسبة ٤٠٪ وبذلك بلغت تكاليف عملية اتعاش أوروبا ١٣.٠٠ مليون دولار لغير .

وقد تعرضت عملية تنفيذ « عهد التنمية الدولى » لقدر كبير من التلكؤ . ولم يكن الوقت قد حان بعد لتحقيق الآمال العريضة لهيئة التنمية الدولية ، أما برنامج التنمية الفنية ، وصندوق الأمم المتحدة الخاص، فقد قاما بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار سنويا في صورة مساعدات ، أى بمتوسط ٥٠٠.٠٠٠ دولار لكل دولة من مائة الدول المحتاجة أو بنسبة ٣ بنسات ونصف البنس للفرد الواحد سنويا .

اننا فى حاجة ماسة الى « الصبر » ، فإن بعض الأفراد الذين عاصروا المشكلات والجهود المباشرة التى بذلت فى غضون الأعوام الخمسة عشر الماضية ، فقد نفذ صبرهم ازاء فشل الهيئات المختلفة فى تقديم المساعدات الكافية ؛ ولكننا فى الوقت نفسه ندرك الحاجة الى أن نتقدم ببطء .

ان مشكلات اطعام العالم الجوعان تعتبر مشكلات متداخلة للغاية . فنجد أن الأموال ضرورية من أجل مساعدة الدول الفقيرة على النمو ؛ ولكن هذه الأموال ليست الا عنصرا واحدا فى هذه العملية المتشعبة . ان الدول المتقدمة التى سوف تقوم بتقديم هذه المساعدات المؤقتة ، لا فى صورة أموال فحسب ، بل أيضا فى صورة معرفة وحرف مختلفة ، لابد أن تقوم بدراسة مشكلات هذه الدول حتى تسفر مساعداتها عن نتائج ملموسة فى عملية النهوض بشعوب هذه الدول .

وقد أدركت « الجمعية البريطانية للتقدم العلمى » أهمية ذلك ؛ وقامت فى عام ١٩٦٠ بتحقيق مالم تستطيع تحقيقه طيلة ال ١٢٩ سنة التى شهدت وجودها . لقد ركزت كل جهودها العملية فى سبيل بحث مشكلة « الغذاء والسكان » . كما قامت الجمعية بتشكيل لجنة دائمة للنهوض بالابحاث العلمية وتوجيه التعليمات الخاصة بهذا الموضوع ذى الأهمية القصوى .

وفى شهر يوليو من عام ١٩٦٠ ؛ قام المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة بتوجيه « حملة التحرر من الجوع » التى نفذت فى بريطانيا تحت رعاية دوق أدنبره . . . وقد شكلت لجنة برئاسة « الايرل دى لاوار » الذى تحمل هو و « بويد أور » فى منتصف ثلاثينات القرن العشرين مسئولية « تزاوج الصحة والزراعة » .

لقد قامت هذه الحملة فى جميع أنحاء العالم بتوفير سبل العلم والمعرفة وتدعيم الابحاث العلمية . وقد شملت الحملة هيئات أخرى الى جانب الهيئات الحكومية ، فقد ضمت رجال العلم والثقافة والعلماء ورجال الصناعة الذين استطاعوا بعد نظرهم أن يقرروا أن التجارة فى هذه الحالة سوف تتبع علم الأمم المتحدة . . كما ضمت الحملة كذلك مختلف الكنائس والمنظمات الاختيارية .

والى جانب العون المباشر الذى تستطيع هذه الحملة أن تؤديه عن طريق المشروعات ، فان أهميتها القصوى تظهر فى تعليم الأجيال الناشئة التى سوف يبلغ تعدادها فى غضون عشرين عاما ٤٠٠٠ مليون نسمة .
ان كل فرد فى جميع أنحاء العالم لابد أن يدرك أن مشكلة الجوع - الى جانب خطر الدمار الذى - تعتبر من المشكلات الجنسية التى تتعرض لها فى يومنا هذا ، وقد طقت هذه المشكلة فى أهميتها على الوطنية والامانى والايديولوجيات القومية .

وللمرة الاولى فى التاريخ أصبح الانسان يملك من النفوذ مايمكنه من التحكم فى عمليات التطور المستمر ؛ وان فى استطاعته ان يمارس هذا النفوذ عن طريق استخدام التجارب النووية فى القضاء على الجنس البشرى ، او أن يثبت - نتيجة لجهله بمشكلة الجوع - ان نظرية « مالتوس » نظرية خاطئة . أن فى استطاعته أن يتطلع الى القمر ، ولكن ليس فى إمكانه أن يقوم باحتلاله . . كما أن فى استطاعته أيضا أن يستخدم ذكاه وحكمته فى التعاون مع بنى جنسه فى مجالات التنمية السلمية على سطح الأرض .

ان عملية الاختيار هذه لا يمكن أن نتركها للأجيال القادمة . . ان علينا أن نتخذ قراراتنا الآن وعلى وجه السرعة . لقد انقضت مائتا ألف سنة على الانسان حتى استطاع أن يتكاثر ويصل عدده الى ثلاثة آلاف مليون نسمة . فضلا عن ذلك فان عملية مضاعفة هذا الرقم سوف تستغرق بالمعدل الحالى مايقل عن أربعين عاما . . وسوف يشهد صغار السياسيين اليوم ثورة ديموقراطية قد تؤدى الى قلب وجه السياسة الدولية رأسا على عقب .

لقد رأينا التغير الذى حدث فيما يتعلق بالحركات الوطنية التى أدت الى مضاعفة عدد الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة منذ ان انعقد اول اجتماع للجمعية العامة عام ١٩٤٦ ؛ ولكن الوضع الاقتصادى سوف يتغير بالطريقة نفسها فى غضون عشرين عاما أخرى .

وليس من المستبعد أن تتحول الدول المانحة اليوم الى دول تتلقى المساعدات فى الغد ! .

اننى اطالب - وأرجو أن يكون هذا الكتاب قد أوضح ذلك - بتحديد النسل ، والسيطرة على زيادة عدد السكان ؛ ولكننى مقتنع برغم ذلك بأننا لن نتمكن من تعديل أرقام عام ١٩٨٠ ؛ لذلك يتحتم علينا أن نبتكر الوسائل اللازمة لإطعام جميع هذه الشعوب فى غضون عشرين عاما . . اننا لابد أن نعبئ ما فى العالم من حكمة وعلم ومال وجهد ، من أجل الخروج من هذه الورطة .

ان العلم والخبرة السياسية لابد أن يعمل على وجه السرعة .

تم الكتاب بحمد الله

فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|-----------------------------|--------|
| الباب الاول | |
| للعون المتبادل وازمة الاثرة | ٣ |
| الباب الثاني | |
| تحديد النسل | ١١ |
| الباب الثالث | |
| مزرعة الانسان | ٢٢ |
| الباب الرابع | |
| كثافة السكان | ٢٦ |
| الباب الخامس | |
| وباء الاطفال | ٤١ |
| الباب السادس | |
| الارض الطيبة | ٥٠ |
| الباب السابع | |
| صراع الحياة | ٥٧ |
| الباب الثامن | |
| سياسة الجوع | ٦٣ |

هيئة قناة السويس

حركة البضائع

بلغت كميات البضائع التي عبرت القناة خلال شهر سبتمبر ١٩٦٢ ١٥٩٢٥٠٠ طن مقابل ١٣٥٢١٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦١ مسجلة زيادة قدرها ٢٤٠٤٠٠ طن أي بنسبة قدرها ١٧,٨ ٪ .

حركة البضائع من الشمال

زادت كميات البضائع العابرة من الشمال الى الجنوب خلال سبتمبر عام ١٩٦٢ بمقدار ٣٢٦٠٠ طن أي بنسبة ١٥,٨ ٪ (٢٤٩٠٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦٢ مقابل ٢١٦٤٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦١) .

ويرجع ذلك الى زيادة كميات المواد البترولية ومعظم البضائع الرئيسية .

وقد سجلت المواد البترولية التي عبرت القناة خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٢ على تلك العابرة في سبتمبر من العام الماضي زيادة قدرها ٢٢١٠٠ طن أي بنسبة ٦٨ ٪ (٤٥٥٠٠ طن مقابل ٣٢٤٠٠ طن) وقد شملت الزيادة جميع اصناف المواد البترولية فيما عدا المازوت التي نقصت كمياته بمقدار ١٧٠٠ طن (٩٥٠٠ طن مقابل ١١٢٠٠ طن) .

وكانت الزيادة في الاصناف الاخرى كالآتي :

البترول الخام

١٦١٠٠ طن (٢٩٩٠٠ طن مقابل ١٣٨٠٠ طن)

السولار والديزل

٤٧٠٠ طن (٥٨٠٠ طن مقابل ١١٠٠ طن)

البتزين

٢٧٠٠ طن (٤٦٠٠ طن مقابل ١٩٠٠ طن)

الكيروسين

٧٠٠ طن (٤٢٠٠ طن مقابل ٣٥٠٠ طن)

وبالنسبة لمناطق شحن المواد البترولية فقد صدر الاتحاد السوفيتي ما يعادل ٨٦ ٪ من تلك المواد ورومانيا ٦ ٪ .

واستقبلت اليابان ما يعادل ٣٦٪ والجمهورية العربية المتحدة ٣٠٪ والهند ١١٪ .

أما كميات البضائع الأخرى ، عدا المواد البترولية ، فقد زادت بمقدار ١٠٥٠٠٠ طن أى بنسبة ٦٪ (١٠٥٠٠٠٠ رطل مقابل ١٨٤٠٠٠٠ طن) .

وقد سجلت كميات البضائع الرئيسية النسب الآتية زيادة أو نقصا عن مثيلاتها في سبتمبر ١٩٦١

| | | |
|------------------|---|------|
| الحبوب | + | ١٠٢٪ |
| الاسمنت | + | ٤٨٪ |
| الآلات | + | ٢٦٪ |
| السكر | - | ٦٤٪ |
| الاسمدة | - | ١٤٪ |
| المعادن المصنوعة | - | ١١٪ |

حركة البضائع من الجنوب

سجلت كميات البضائع المارة شمالا خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٢ زيادة قدرها ٢٠٧٨٠٠٠ طن أى بنسبة ١٨٣٪ (١٣٤٣٥٠٠٠ طن في سبتمبر عام ١٩٦٢ مقابل ١١٢٥٧٠٠٠ رطل في سبتمبر عام ١٩٦١) .

وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية الى زيادة كميات المواد البترولية والخامات والمعادن وخامات النسيج والسكر .

وقد بلغت كميات المواد البترولية التي عبرت خلال سبتمبر سنة ١٩٦٢ - ١١٤٦٦٠٠٠ طن مقابل ٩٥٢٣٠٠٠ طن في سبتمبر عام ١٩٦١ بزيادة قدرها ١٩٤٣٠٠٠ طن أى بنسبة ٢٠٪ وتعدى الزيادة الى جميع أنواع المواد البترولية التي زادت بالكميات الآتية:

البترول الخام

١٩٥٠٠٠ رطل (١٠٢٦٩٠٠٠ طن مقابل ٨٧٧٤٠٠٠ رطل)

المزوت

٢٣٦٠٠٠ طن (٤٩٥٠٠٠ طن مقابل ٢٥٩٠٠٠ طن)

السولار والديزل

١٨٠٠٠ طن (٢٨٨٠٠٠ طن مقابل ٢٧٠٠٠ رطل)

البنزين

١١٩٠٠٠ طن (٢١٧٠٠٠ طن مقابل ٩٨٠٠٠ طن)

الكروسين

٣٠٠٠٠ طن (٦٣٠٠٠ طن مقابل ٣٣٠٠٠ رطل)

وتمثل المواد البترولية نسبة قدرها ٨٥٪ من مجموع كميات البضائع العابرة شمالاً بينما كانت هذه النسبة ٨٤٪ في سبتمبر عام ١٩٦١ .

وبلغ المتوسط اليومي لكميات المواد البترولية في سبتمبر سنة ١٩٦٢ - ٣٨٢,٢٢٠ طناً (٢٠٥,٤٠٠ برميلاً) مقابل ٢١٧,٤٣٣ طناً (٢٢٢,٠٣١ برميلاً) في سبتمبر سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة لكميات البضائع الأخرى عدا المواد البترولية فقد زادت عن تلك العابرة في سبتمبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٣,٥٠٠ طن أى بنسبة ٧٤٪ (١٩٦,٩٠٠ طن مقابل ٨٣,٤٠٠ طن) .

أما كميات البضائع الرئيسية فنوضح فيما يلي نسب الزيادة أو النقص عن مثيلاتها خلال الشهر المقارن :

| | | |
|-----|---|------------------|
| ٢٦٪ | + | خامات النسيج |
| ١٨٪ | + | السكر |
| ٥٪ | + | المعادن وخاماتها |
| ٣٩٪ | - | الحبوب |
| ٣٥٪ | - | النباتات الزيتية |
| ٢٨٪ | - | المطاط |

مجموعة اخترنا لك تصديق

اسبوعية باللغات العالمية
يشارك في تحريرها واعدادها
مجلة اخترنا لك



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عيسى - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢



فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|-----------------------------|--------|
| الباب الاول | |
| للعون المتبادل وازمة الاثرة | ٣ |
| الباب الثاني | |
| تحديد النسل | ١١ |
| الباب الثالث | |
| مزرعة الانسان | ٢٢ |
| الباب الرابع | |
| كثافة السكان | ٢٦ |
| الباب الخامس | |
| وباء الاطفال | ٤١ |
| الباب السادس | |
| الارض الطيبة | ٥٠ |
| الباب السابع | |
| صراع الحياة | ٥٧ |
| الباب الثامن | |
| سياسة الجوع | ٦٣ |

هيئة قناة السويس

حركة البضائع

بلغت كميات البضائع التي عبرت القناة خلال شهر سبتمبر ١٩٦٢ ١٥٩٢٥٠٠ طن مقابل ١٣٥٢١٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦١ مسجلة زيادة قدرها ٢٤٠٤٠٠ طن أي بنسبة قدرها ١٧,٨ ٪ .

حركة البضائع من الشمال

زادت كميات البضائع العابرة من الشمال الى الجنوب خلال سبتمبر عام ١٩٦٢ بمقدار ٣٢٦٠٠ طن أي بنسبة ١٥,٨ ٪ (٢٤٩٠٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦٢ مقابل ٢١٦٤٠٠ طن في سبتمبر ١٩٦١) .

ويرجع ذلك الى زيادة كميات المواد البترولية ومعظم البضائع الرئيسية .

وقد سجلت المواد البترولية التي عبرت القناة خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٢ على تلك العابرة في سبتمبر من ايام الماضي زيادة قدرها ٢٢١٠٠ طن أي بنسبة ٦٨ ٪ (٤٥٥٠٠ طن مقابل ٣٢٤٠٠ طن) وقد شملت الزيادة جميع اصناف المواد البترولية فيما عدا المازوت التي نقصت كميته بمقدار ١٧٠٠ طن (٩٥٠٠ طن مقابل ١١٢٠٠ طن) .

وكانت الزيادة في الاصناف الاخرى كالآتي :

البترول الخام

١٦١٠٠ طن (٢٩٩٠٠ طن مقابل ١٣٨٠٠ طن)

السولار والديزل

٤٧٠٠ طن (٥٨٠٠ طن مقابل ١١٠٠ طن)

البترين

٢٧٠٠ طن (٤٦٠٠ طن مقابل ١٩٠٠ طن)

الكيروسين

٧٠٠ طن (٤٢٠٠ طن مقابل ٣٥٠٠ طن)

وبالنسبة لمناطق شحن المواد البترولية فقد صدر الاتحاد السوفيتي ما يعادل ٨٦ ٪ من تلك المواد ويومانيا ٦ ٪ .

واستقبلت اليابان ما يعادل ٣٦٪ والجمهورية العربية المتحدة ٣٠٪ والهند ١١٪ .

أما كميات البضائع الأخرى ، عدا المواد البترولية ، فقد زادت بمقدار ١٠٥٠٠٠ طن أى بنسبة ٦٪ (١٠٠٠٠٠٠ رطل مقابل ١٨٤٠٠٠٠ رطل) .

وقد سجلت كميات البضائع الرئيسية النسب الآتية زيادة أو نقصا عن مثيلاتها في سبتمبر ١٩٦١

| | | |
|------------------|---|------|
| الحبوب | + | ١٠٢٪ |
| الاسمنت | + | ٤٨٪ |
| الآلات | + | ٢٦٪ |
| السكر | - | ٦٤٪ |
| الاسمدة | - | ١٤٪ |
| المعادن المصنوعة | - | ١١٪ |

حركة البضائع من الجنوب

سجلت كميات البضائع المارة شمالا خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٢ زيادة قدرها ٢٠٧٨٠٠٠ طن أى بنسبة ١٨٣٪ (١٣٤٣٥٠٠٠ طن في سبتمبر عام ١٩٦٢ مقابل ١١٢٥٧٠٠٠ رطل في سبتمبر عام ١٩٦١) .

وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية الى زيادة كميات المواد البترولية والخامات والمعادن وخامات النسيج والسكر .

وقد بلغت كميات المواد البترولية التي عبرت خلال سبتمبر سنة ١٩٦٢ - ١١٤٦٦٠٠٠ طن مقابل ٩٥٢٣٠٠٠ طن في سبتمبر عام ١٩٦١ بزيادة قدرها ١٩٤٣٠٠٠ طن أى بنسبة ٢٠٪ وتعدى الزيادة الى جميع أنواع المواد البترولية التي زادت بالكميات الآتية:

البترول الخام

١٩٤٩٥٠٠٠ رطل (١٠٢٦٩٠٠٠ طن مقابل ٨٧٧٤٠٠٠ رطل)

المازوت

٢٣٦٠٠٠ رطل (٤٩٥٠٠٠ طن مقابل ٢٥٩٠٠٠ رطل)

السولار والديزل

١٨٠٠٠ رطل (٢٨٨٠٠٠ طن مقابل ٢٧٠٠٠ رطل)

البنتزين

١١٩٠٠٠ رطل (٢١٧٠٠٠ طن مقابل ٩٨٠٠٠ رطل)

الكروسين

٣٠٠٠٠ رطل (٦٣٠٠٠ طن مقابل ٣٣٠٠٠ رطل)

وتمثل المواد البترولية نسبة قدرها ٨٥٪ من مجموع كميات البضائع العابرة شمالاً بينما كانت هذه النسبة ٨٤٪ في سبتمبر عام ١٩٦١ .

وبلغ المتوسط اليومي لكميات المواد البترولية في سبتمبر سنة ١٩٦٢ - ٣٨٢,٢٢٠ طناً (٢٠٥,٤٠٠ برميلاً) مقابل ٣١٧,٤٣٣ طناً (٢٢٢,٠٣١ برميلاً) في سبتمبر سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة لكميات البضائع الأخرى عدا المواد البترولية فقد زادت عن تلك العابرة في سبتمبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٣,٥٠٠ طن أى بنسبة ٧٤٪ (١٩٦,٩٠٠ طن مقابل ٨٣,٤٠٠ طن) .

أما كميات البضائع الرئيسية فتوضح فيما يلي نسب الزيادة أو النقص عن مثيلاتها خلال الشهر المقارن :

| | | |
|-----|---|------------------|
| ٢٦٪ | + | خامات النسيج |
| ١٨٪ | + | السكر |
| ٥٪ | + | المعادن وخاماتها |
| ٣٩٪ | - | الحبوب |
| ٣٥٪ | - | النباتات الزيتية |
| ٢٨٪ | - | المطاط |

مجموعة اخترنا لك تصدر

اسبوعية باللغات العالمية
يشارك في تحريرها واعدادها
لجنة اخترنا لك



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عيسى - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٣

